وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للأساتذة
"العلامة الشيخ مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري"
بوزريعة / الجزائر

محاضرات في أصول النحو

موجهة إلى طلبة السنة الثالثة

الملمح المتوسط

إعداد: د. سهيلة ميلاط

السنة الجامعية
2021 - 2020

المحاضرة الأولى: حال العربية قبل نشأة البحث في النحو وأصوله

برع العرب في استخدام لغتهم نقية خالصة، فقد عاشوا في عزلة عن غيرها من اللغات، وكانوا يقدرون أهميتها في التواصل والتعبير عن خوالج النفس ومكنوناتها، فكان حديثهم بها لا يجوجهم إلى إعمال فكر وروية بل يتلاغون بها على السليقة، وينفرون من الخطإ مهما دقّ أو خفي، ويصفونه ومن تكلم به بأقبح الأوصاف.

وقد كثر فيهم البلغاء والخطباء والشعراء، فكانوا يقيمون حبا في العربية وحفاظا على فصاحتها أسواقا ينشدون فيها أشعارا تخلّد أيامهم ومآثرهم، وتتنوع بين فخر وحماسة وغزل وهجاء وما إلى ذلك، حتى اتّسع ديوان العرب وتهذبت ألفاظ العربية بما جعل العرب لا يفاخرون بشيء عنوا به مفاخرتهم بلغتهم وبيانها. ولم يكتفوا بقول الشعر في مختلف المراكز الثقافية، بل عرضوا الأمثال والحكم والخطب كذلك إلى جانب أرقى أنواع الكلام في زمانهم: قول الشعر. وعقدوا المناظرات والمسامرات والمحاورات بين الخطباء والبلغاء والشعراء. وكان النابغة الذبياني (604هـ) تُضرَب له قبّة من أدم في سوق عكاظ وفيها يتحاكم إليه الشعراء في أيّهم أشْعر، فكان يطلق أحكامه بجودة شعر أو حسنه ورداءة آخر أو قبحه، معتمدا في كل ذلك على مجرد الذوق والفطرة، إذ لم يكن قد وضع للغة آنذاك قوانينُها وقواعدها.

ولما جاء الإسلام وأنزل القرآن بلغة العرب ترسخت مكانة العربية، وزادها بيانا بإعجازه، وانتشرت الفتوحات شرقا وغربا، وأسلم الناس في مختلف البلاد المفتوحة، واحتك العرب بهم، فتصاهروا وتجاوروا وتصاحبوا وكانت تجمعهم معاملات في كل مكان: في الأسواق والمناسك والمساجد والبيوت، فتسرب اللحن الذي كان فاشيا على ألسنة المتعربين إلى العرب أنفسهم، ومس لحنُهم كتاب الله تعالى، فبات من الضرورة الملحة وضع قوانين وضوابط تحمي القرآن الكريم من التحريف واللغة العربية من الفساد.

ونحن لا نزعم بهذا أن اللحن لم يسمع قبل عصر الفتوحات أو على ألسنة العرب أنفسهم، فقد روي عن الرسول ﷺ أنه جلس بحضرته أعرابي فكلمه فلحن، فقال ﷺ آمرا: « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ »[1]. لكنه أصبح ظاهرة من الظواهر على ألسنة حديثي العهد بالإسلام من الموالي والمتعربين في عهده ﷺ، ثم زاد فشوه في عصر الصحابة الذين قادوا الفتوحات خارج حدود الجزيرة العربية.

---

[1] ينظر: ابن جني (392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1957، ج2، ص8.

روي في نزهة الألباء أن أعرابيا قدم في خلافة أمير المؤمنين فقال: « من يقرئني شيئا مما أُنزل على محمد ﷺ »، فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: « إن الله بريء من المشركين ورسولَه »[1]، بالجر في (رسوله)، فقال الأعرابي: « أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه »، فبلغ عمرَ رضي الله عنه مقالةُ الأعرابي، فدعاه فقال له: « أتبرأ من رسول الله ﷺ »، فقال: « يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقراءة، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: « إن الله بريء من المشركين ورسولَه » بالجر، فقلت: « أو قد برئ الله تعالى من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه »، فقال لـــه عمر رضي الله عنه: « ليس هكذا يـــا أعرابي »، فقال: « كيف هي يا أمير المؤمنين؟ »، فقال: « إن الله بريء من المشركين ورسولَه » بالنصب، فقال الأعرابي: « وأنا والله أبرأ ممّن برئ الله ورسوله منهم »، فأمر عمر رضي الله عنه أن لا يقرأ القرآنَ إلا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود أن يضع النحو[2].

هذه الرواية التي تنص على وضع علم النحو بسبب اللحن ليست النص الوحيد الذي وصلنا في شأن نشأة النحو، لكن كل النصوص التي لدينا على اختلافها تنقل في ثناياها لحنا وقع فيه أعرابي أو جماعة من الناس. وينسب لحن آخر في إحدى الروايات إلى ابنة لأبي الأسود الدؤلي، فكان وقعه شديدا على الخليفة آنذاك عمرَ بن الخطاب الذي طلب من أبي الأسود أن يضع كتابا يجمع فيه أصول العربية، ويقال في بعض الروايات أن أبا الأسود هو من طلب من أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أن يضعه ولا يقتصر حفظ اللغة على أخذها من أفواه العرب•.

على أن هناك رأيا آخر لا يعتبر اللحن العامل الرئيس والمباشر في نشأة هذا العلم بقدر ما هو الخوف على القرآن والدين والعقيدة. فهنا يكمن الدافع الأقوى والأسمى لتجشم العلماء عناء التنقل في الصحراء العربية للوقوف بأنفسهم على استعمالات العربي في كلامه، حيث كان اللغويون، وإن كان كثير منهم علماء في اللغة والنحو معا، يأخذون المادة اللغوية من الموردين، ويأخذها عنهم

---

[1] الآية 3 من سورة التوبة: « وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسولَه ».

[2] ابن الأنباري (577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3 مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985، ص19 - 20.

• الحقيقة أن مرحلة النشأة بمعناها الدقيق حلقة مفقودة في تاريخ النحو العربي، إذ تتعدد الروايات بدوافع شعوبية أو طائفية أو غيرها، وتتضارب في تحديد الشخصية الأولى والأساسية التي تولت مهمة الإنشاء، وهي إجمالا تتعارض في نسبة الفضل الأسبق في نشأة النحو إلى عدد من الأشخاص، هم: أبو الأسود الدؤلي (69هـ)، عبد الرحمن بن هرمز (117ه)، نصر بن عاصم (89هـ)، عبد الله بن أبي إسحق (117هـ)، يحيى بن يعمر (129هـ)، علي بن أبي طالب (40هـ)، عبد الله بن عباس (68هـ)، عمر بن الخطاب (23هـ)، زياد بن أبيه (53هـ).

ولعل من الإنصاف القول إن هناك بواعث متداخلة أدت إلى نشأة علم النحو، يضاف فيها إلى ظهور اللحن:

– الباعث القومي: يمثله اعتداد العرب بلغتهم، وخوفهم عليها من التأثر بلغات البلاد المفتوحة.

– الباعث الاجتماعي: يمثله حاجة الشعوب المستعربة إلى معرفة نظام اللغة العربية؛ فقد حُرم الموالي في عهد الدولة الأموية من المكانة الاجتماعية، وهو ما دفعهم إلى تعلم العربية لأنها لغة الدولة، وكانوا من قبل يتعلمونها لأنها لغة القرآن الكريم؛ لذلك نشطوا نشاطا ملحوظا، حتى صاروا هم أهل العلوم العربية، وصار من النادر أن يوجد نحوي عربي الأصول بعد الطبقه الأولى.

– الباعث الفكري: يمثله رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نموا أعده للنهوض برصد الظواهر اللغوية ووضع القوانين الجامعة اعتمادا على استقراء الكلام الفصيح[1].

لقد كان لظهور العلوم المختلفة أثره في ارتقاء العقل العربي ارتقاء فتح لدراسة الظواهر النحوية آفاقا واسعة.

والراجح أن أولها وأقواها الباعث الديني، وهو الذي يطرح مشكلة اللحن في قراءة المصحف العثماني لعدم نَقْطه وتشكيله، فكان يتلى جيلا عن جيل عن طريق التلقي المباشر الذي حفظ نصه ابتداء من مخارج حروفه وصفاتها، وعلامات الإعراب وتراكيب جمله، فلما ضعفت السليقة اللغوية بمخالطة الأعاجم ظهر اللحن، وكان النحو من أهم وسائل حماية القرآن منه[2].

ويرى أحمد أمين أن النحو العربي يكتنف تاريخ نشأته غموض تام. يقول: « تاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض، فإنا نرى فجأة كتابا ضخما ناضجا هو كتاب سيبويه، ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبين ما هو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكروه من هذا القبيل لا يشفي غليلا »[3].

فلا شك أن النحو بدأ بسيطا وتطلب زمنا طويلا حتى نضج واكتمل، ولم يكتب لهذا العلم النماء الذي نراه الآن والتفرع في البحث والاحتجاج القوي والقياس الدقيق والنظر الثاقب والتعليل البارع إلا في القرن الرابع الهجري وما تلاه من قرون، إذ يعد هذا القرن أزهر عصور الابتكار في تأليف النحو واللغة[4]، وأثمر تطور هذا النحو وتوسع مسائله ظهور علم أصول النحو، وقد نعدّ أول رواده ابن السراج (316هـ) الذي ألف كتابا أسماه: أصول النحو الكبير والصغير، والزجاجي (337هـ) بكتاب

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7 دار المعارف، القاهرة، 1992، ص11 – 13.

[2] ينظر، تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص24.

[3] أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ج2، ص607.

[4] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي في القرآن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص156.

الإيضاح في علل النحو، يليهما ابن جني (392هـ) بكتابه الخصائص، وابن الأنباري (577هـ) وله فيه كتابان هما: لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، والسيوطي (911هـ) مؤلف كتاب الاقتراح في علم أصول النحو[1].

ونعرف علم أصول النحو بأنه: « العلم الذي يبين مناهج الاستنباط في النحو والطرق التي نَعرف بها علل الإعراب »[2]، فهو لا يهتم بالمسائل الفرعية والجزئية على نحو جواز حذف المبتدإ، أو تقديم الخبر، فتلك من اختصاص علم النحو.

إنه « الحلقة العليا من حلقات دراسة النحو؛ لأن دراسة فن الأصول تالية لدراسة النحو نفسه، فهي تجريد نظري للاستدلال النحوي »[3].

[1] ينظر: يحيى بن محمد الجزائري (1096هـ)، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، بغداد، ص9 – 12.

[2] ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي في القرآن العربي، ص157. وأزيد في الموضوع الموالي التفصيل في التعريف بأصول النحو وعلمائه الأوائل.

[3] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1 دار الشروق، عمان، الأردن، 2000، ص135.

المحاضرة الثانية: **أصول النحو**

عُرف مصطلح أصول النحو في القرن الرابع الهجري فاستخدمه **ابن السراج** وبعده **ابن جني،** ويقصد به الأسس التي بني عليها النحو العربي في مسائله وتطبيقاته، واستند إليها النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم.

ولم يقُم العلماء بتحديد مفهوم هذا المصطلح إلا في القرن السادس الهجري، وذلك مع **ابن الأنباري (577هـ)** حيث عرفه بقوله: « أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله »[1].

ويسمي **السيوطي (911هـ)** هذه الأسس أدلة النحو الإجمالية أي الغالبة في مختلف أبواب النحو. يقول: « أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية »[2] في مقابل الأدلة التفصيلية، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا أصوله[3].

والدليل هو: « ما يرشد إلى المطلوب، وقيل: معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارا »[4].

ويعد السيوطي هذه الأدلة أربعة، النقل والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ذكر منها ابن جني في الخصائص ثلاثة: السماع والإجماع والقياس، فيما ذكر ابن الأنباري أنها ثلاثة، وهي: نقل وقياس واستصحاب حال[5]، فلم يذكر الإجماع ولعله لا يقبل الاحتجاج به على رأي بعضهم.

يُفهم من هذا الخلاف أن السماع والقياس من أدلة النحو الإجمالية بلا خلاف، وأن الإجماع واستصحاب الحال مختلف فيهما[6].

وتبعا لأنواع الأدلة عند السيوطي، يقسم الملخ أدلة النحو الإجمالية إلى قسمين هما:

– أدلة النحو الأصول، وهي الأدلة الأساسية التي يقوم عليها علم أصول النحو بلا خلاف، وهي السماع والقياس؛

---

[1] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص80.

[2] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط2 دار اليروتي، 2006، ص21.

[3] ينظر: نفسه، ص22.

[4] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص81.

[5] نفسه، ص80.

[6] ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص139.

– وأدلة النحو الفروع، وهي الأدلة المختلف فيها، فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستدلال بها بعد السماع والقياس. وهي الإجماع واستصحاب الحال وكذا الاستحسان[1].

وكل من هذه الأنواع حجة يستعين بها النحوي لإثبات الحكم، ومعرفة وجه الخطإ من الصواب. وعلى قول ابن الأنباري تكمن فائدة هذه الأصول في « التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطإ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب »[2].

أما عن النقل أو السماع وكذا القياس فسيأتي التفصيل فيها لاحقا.

ويعود أول مؤلف مشهور في أصول النحو إلى ابن السراج (316هـ)، قام فيه بتقسيم بعض الأصول مثل الشاذ والمطرد، وذكر أقسام العلل في العربية. وجاء بعده **الزجاجي** (340هـ)، وأخذ عنه التقسيمات، واستخدم مصطلحات خاصة بالعلة تختلف عن مصطلحات ابن السراج.

وبلغ كتاب الخصائص لابن جني (392هـ) المدى في أصول النحو بأبحاثه القيمة فيها، فقد كان « أول من ألف فيه بهذه السعة »[3]، وأضاف إلى تقسيم ابن السراج قسما، وهو (ما يطرد في الاستعمال والقياس معا)، وتصدى لمباحث القياس والعلل والاجتهاد وغيرها، ومهد الطريق بذلك إلى ابن الأنباري (577هـ) الذي اقتفى أثره واستكمل مباحثه في رسالتيه المختصرتين: « الإغراب في جدل الإعراب » و« لمع الأدلة في أصول النحو » حيث قدم فيهما التعريفات والتفريعات في تنظيم محكم وتنسيق غير مسبوق مهتديا بمنهج علم أصول الفقه.

ولهذا فقد اعتمد عليه السيوطي (911هـ) كليا في وضع مصنفه « الاقتراح في أصول النحو »[4]. فلم يزد على ما وقف عنده ابن الأنباري باعتباره أصلا جديدا، ومن قبله ابن جني، مع ما نقل من غيرهما.

ولم يتفرغ كتاب بعد « الاقتراح » لمتابعة البحث في أصول النحو العربي، بل راح الدارسون يشرحون اقتراح السيوطي في كتابين:

– داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح، لصاحبه: محمد بن علان الصديقي (1057هـ).

– فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لصاحبه: محمد بن الطيب الفاسي (1170هـ).

ولعلنا لن نستكمل تاريخ علم أصول النحو إذا لم نذكر **ابن مضاء القرطبي** (592هـ) الذي فتح باب النظر والنقد الذاتي لأصول الدراسة النحوية، فقدم رأيا جريئا يدعو فيه إلى إلغاء نظرية العامل[1]

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص140، 142.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص80.

[3] فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، 1969، ص141.

[4] يرد أيضا باسم: الاقتراح في علم أصول النحو.

التي قام عليها النحو، وإلغاء العلل الثواني والثوالث[2]، وإلغاء التمارين غير العملية[3]. لكنه لم ينكر القياس برمته، بل دعا إلى اعتماده على النصوص الصحيحة التي حددها اللغويون للاستشهاد، لا على المنطق والعقل، فهو إنما ينكر (القياس العقلي) وحده. يقول في ذلك: « إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع»[4].

---

[1] ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط1 دار الفكر العربي، القاهرة، 1947، ص85 – 86.

[2] ينظر: نفسه، ص151 – 152.

[3] ينظر: نفسه، ص161 – 162.

[4] نفسه، ص156.

المحاضرة الثالثة: **المنقول**

اشتق اللفظ من النقل، ويعتبره ابن الأنباري الأصل الأول في الاستدلال النحوي، ويشمل النقلُ السماع ويرادف الرواية عند بعضهم*، وعليه فإنه مصطلح عام يتضمن ما نقل شفهيا من شعر وأقوال العرب وقرآن وحديث، بما في ذلك:

1- المسموع أي المنقول بواسطة السماع المباشر، فهو لا يصدق إلا على المشافهة.

يعرف السيوطي السماع بقوله: « ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن**، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت »[1].

2- والمروي، وهو منقول بالرواية أي أن هناك ما يفصل بين الراوي السامع والمروي عنه.

ويمثل بذلك مدونة اللغة العربية كلها، وليس المسموع (السماع) إلا جزءا من المنقول، لأن هذا الأخير يشمل المروي (الرواية) أيضا.

ويستخدم مصطلح المنقول في مقابل المعقول، وهو مفهوم عام كذلك ويشمل القياس واستصحاب الحال والإجماع، ومن هنا أهميته، خاصة عند ابن الأنباري حيث يعرف النقل،

فيقول: « النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة »[2]. وقد فصّل تعريفه بقوله: « فخرج عنه إذًا ما جاء في كلام العرب من المولدين وما شذ من كلامهم كالجزم بـ « لن » والنصب بـ « لم ». قرئ في الشواذ: « ألم نشرح » بفتح الحاء، وكالجر بـ « لعل » كما في:

لعل أبي المغوار منك قريب »[3].

وبين ابن هشام مصطلحي القلة والكثرة وغيرهما، فقال: « اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا، فالمطرد لا يتخلَّف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونَه،

---

* هناك من يرى في الرواية معنى عاما مرادفا للنقل، إذ يكون الراوي:

. سمع بنفسه ما يرويه عن غيره.

. أو: هناك ما يفصل بينه وبين الراوي السامع والمروي عنه، وذلك أن يكون بينهما راو آخر سمع عنه، أو كتاب مؤلف نَقل عنه.

** أراد المنقول إلينا بالتواتر.

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص39.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص81.

[3] نفسه، ص81 - 82.

والقليلُ دونَ الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعُلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك »[1].

وينقسم النقل إلى تواتر وآحاد. وقد عرف ابن الأنباري التواتر بقوله: « أما التواتر فلغة القرآن وما تواتَر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو »[2].

وذهب أكثر العلماء إلى أن شرط نقل التواتر أن يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقل القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، فقد انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب.

ومن الواضح تأثر ابن الأنباري هنا بنقل الحديث وطرق (منهج) المحدّثين وحديثهم عن شرط الراوي. يقول في ذلك: « اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشتُرط في نقلها ما اشتُرط في نقله [...] فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله، ويقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يرافقه في النقل غيره »[3].

ومع ذلك، لم يبلغ الأمر برواية اللغة أن وضع لها نظام صارم يدقق في سيرة الرواة على غرار رواية الحديث، لكنهم قد يذكرون بعض الرواة بأنهم عدل وثقة، أو أنهم على خلاف ذلك. يقول سعيد الأفغاني: « لم يدرسوا الرواةَ وأحوالهم ومن منهم الثقة الضابط ومن منهم الوضاع والمخلط، فلم نعرف عن طبقات رواة اللغة ما عرفنا عن طبقات المحدّثين، ولا حظي فن الرواية اللغوية ببعض ما حظي به فن رواية الحديث، ومع أن بعضهم حاول تقليد المحدثين في الجرح والتعديل فكان ينص في ترجمة الخليل وأبي عمرو بن العلاء مثلا على أمانتهما وينص في ترجمة قطرب بما يشعر بكذبه، ويشير إلى تزيّد الأصمعي »[4].

وعَرّف ابن الأنباري مصطلح الآحاد بقوله: « أما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به »[5].

ويقابل مصطلح النقل عند ابن الأنباري مصطلح السماع عند ابن جني، يقول السيوطي: « قال ابن جني في « الخصائص »: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. وقال ابن الأنباري في

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1986، ج1، ص234.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص83.

[3] نفسه، ص85.

[4] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، 1994، ص72 – 73.

[5] نفسه، ص84.

أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع »[1]، فكأنه كما قال السيوطي: « لم ير الاحتجاج به في العربية »[2].
والسماع عند ابن جني قسمان: مطّرد وشاذ[3].

أما السيوطي (911هـ) فيستخدم مصطلح النقل، حيث يقول: « الطريق إلى معرفة النحو واللغة والتصريف إما بالنقل المحْض كأكثر اللغة، أو العقل مع النقل... فالنقل المحض إما تواتر أو آحاد »[4]. ويعرف السماع وحده معتبرا إياه مرادفا للنقل والأصلَ الأول من أصول النحو، تابعا في ذلك ابن جني. يقول في تعريفه: « وأعني به ما ثبت في كلام من يوثَق بفصاحته، فشمل كلامَ الله تعالى وهو القرآنُ، وكلامَ نبيه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعدَه، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين*، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت »[5].
فلا يلحظ فرق بين ابن الأنباري في تعريف النقل والسيوطي في تعريف السماع، مما يبين أن هذين المصطلحين قد استخدما للتعبير عن مفهوم واحد.

وقد يتعارض نقلان، ويؤخذ حينئذ بأرجحهما.
والترجيح في شيئين: أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن.
فأما **الترجيح بالإسناد***: فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ، وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب بـ « كما» إذا كانت بمعنى « كيما » بقول الشاعر:

اسْمَعْ حديثًا كما يومًا تُحَدّثَهُ عن ظهرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألاَ **

فيقول له البصري: « الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوم « تُحَدّثُهُ »، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر».

---

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص21 – 22.
[2] نفسه، ص22.
[3] ينظر تفصيلهما في ص35 – 38.
[4] ينظر: نفسه، ص64.
* ينقسم العرب حسب لغتهم وفصاحتها إلى:
. عرب فصحاء: وهم: عرب البدو في جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع الهجري.
وعرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري.
. مولّدين: هم من عدا هؤلاء، ولو كانوا من أصول عربية.
ويسمون هذه العصور بعصور الاحتجاج.
[5] نفسه، ص39.
* الإسناد من مصطلحات علم الحديث التي استعملها علماء أصول النحو، ومنهم ابن الأنباري.
** البيت لعدي بن زيد العبادي.

وأما **الترجيح في المتن**: أي في أدلته، فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال « أنْ » مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر:

ألا أَيُّهَذَا الزاجِرِي أحضُرَ الوغى***

فيقول له البصري: « قد رُوي: « أحضُرُ » بالرفع أيضا، وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرا بلا عِوَض »[1].

ومهما يكن من التسميات (النقل / السماع / الرواية / المدونة العربية)، فإن محتوى ذلك لا يخرج عن أنواع النصوص التالية:

1- الشعر الجاهلي في أكثر الشعر الذي احتج به؛
2- النثر الجاهلي في أكثر النثر الذي احتج به؛
3- القرآن الكريم؛
4- الحديث النبوي الشريف.

وكما أن فصاحة المنقول مشروطة، فكذلك فصاحة الناقل.

*** صدر بيت لطرفة، وهو من معلقته.

[1] ينظر: المصدر السابق، ص144 - 145.

المحاضرة الرابعة: **القرآن الكريم وقراءاته**

يصنفه بعضهم في المقام الأول في الاستشهاد اللغوي عموما، لأنه منزّه عن كل المآخذ ومعجز من جميع الأوجه. يقول الفراء: « الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر »[1].

ويقول ابن خالويه: « قد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك »[2].

فـ « القرآن الكريم هو النص الوحيد في العربية الذي اجتمعت فيه عناصر السلامة والصحة في المتن والسند والرواية، والإجماع معقود على فصاحته وبلاغته إلى حد الإعجاز والتفرد، فهو ممثل للغة العربية، بل يعد نموذجها ومرجعها »[3].

إنه أفصح كلام عربي، وأصح ما نُقل بالعربية، ولذلك ظل محل الإجماع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف والبلاغة، فقد أخذ النحويون بالشاهد القرآني بلا أدنى خلاف بينهم لأنه من لدن حكيم، وهو في أعلى درجات الفصاحة عندهم، ويمثل العربية الأصيلة والأساليب العالية الرفيعة، وهو أبلغ كلام نزل، وأوثق نص وصل[4].

ويصنفه البعض في المقام الثاني في الاستشهاد اللغوي بعد كلام العرب على اعتبار أنه نزل باللسان الذي كانوا يتكلمون به، وراعى فيه ما يفهمونه من لغتهم ولم تكن أساليبه الجديدة عليهم إلا إعجازا منه وتفردا يعليه فصاحة وبلاغة على كلام البشر كلهم مجتمعين. فكلام العرب حسب هذا الرأي أسبق في تكلم البشر به من كلام الله تعالى، فهم لا يريدون بهذا الترتيب في شيء المساس بشأن القرآن وعلو مرتبته اللغوية.

لكن القرآن، وهو كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد ﷺ بوحي من جبريل عليه السلام والمنقول إلينا بالتواتر، وصل إلينا بقراءات مختلفة.

وتستخدم القراءة القرآنية بمعنيين:

– هي **نقل القرآن** أي روايته **بالإسناد المتواتر** إلى النبي ﷺ، وقد أقر العلماء منها سبعا ثم زادها ابن الجزري ثلاثا، فعدّت عشرا متواترات، وأصبحت القراءة في الاصطلاح بمعنى مذهب أحد القراء الأئمة، مخالفا به غيره في نطق ألفاظ القرآن الكريم.

---

[1] الفراء (207هـ)، معاني القرآن، ط3 عالم الكتب، بيروت، 1983، ج1، ص14.

[2] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، (النوع الحادي والأربعون . معرفة آداب اللغوي)، ص213.

[3] الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرة النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص59.

[4] محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2003، ص74.

يقول ابن مجاهد (324هـ): « والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوّليهم تلقّيا، وقام بها في كل مصر من الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين، أجمعت الخاصة والعامة على قراءته وسلكوا فيها طريقه، وتمسكوا بمذهبه، على ما رُوي عن عمر بن الخطاب [23هـ] وزيد بن ثابت [45هـ] وعروة بن الزبير [94هـ] ومحمد بن المنكدر [130هـ] وعمر بن عبد العزيز [101هـ] وعامر الشعبي [105هـ] »[1].

– كما تطلق بإرادة ذات **الألفاظ المختلف فيها من الوحي**، أي بمعنى أخص من الأول لأنه بالنسبة إليه لا يراد به كل النقل القرآني المتواتر، بل مجرد الاختلافات بين القراء، وتسمى أيضا **الوجوه** أو **الحروف**.

وبكلا المعنيين، تؤخذ القراءة بتلقي الآخر عن الأول وصولا إلى النبي ﷺ وهذا أمر أقره الصحابة والتابعون وتابعوهم ﷺ والمحدثون من بعدهم. يقول السيوطي: « لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه [...] فما نُقل آحادا ولم يتواتر، يُقطع بأنه ليس من القرآن قطعا»[2].

وقد اختلف العلماء في وجه العلاقة بين القرآن والقراءات: هل هما شيء واحد لا اختلاف بينهما أم أنهما حقيقتان متغايرتان؟

ويرى أغلب العلماء أنهما حقيقتان متغايرتان. يقول الزركشي: « اعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقيل وغيرهما »[3].

ونقرأ في مقدمة ابن خلدون: « أن الصحابة رووه – أي القرآن – عن رسول الله ﷺ على طرق مختلفة في بعض ألفاظه، وكيفيات الحروف في أدائها »[4].

فيتضمن القرآن الكريم بذلك مجموعة القراءات وذلك وفقا لشروط ثلاثة، متى توفرت كانت القراءة صحيحة، ولا يجوز ردّها:

– صحة السند أي التواتر عن النبي ﷺ؛

– موافقة أحد المصاحف العثمانية في رسمها ولو احتمالا؛

---

[1] ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص49.

[2] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مصطفى شيخ مصطفى، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت، 2008، ص167 – 168.

[3] الزركشي (794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، جمال الحمدي الذهبي، إبراهيم عبد الله الكردي، ط1 دار المعرفة، بيروت، 1990، ج1، ص465.

[4] ابن خلدون (808هـ)، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط1 دار البلخي، دمشق، 2004، ج2، ص173.

– موافقة العربية ولو بوجه.

أما إذا اختل الشرط الأول فالقراءة باطلة ومرفوضة، وتُقبل إذا اختل فيها الشرط الثاني و/أو الشرط الثالث على أنها شاذة إذا خالفت الرسم العثماني، وضعيفة إذا خالفت قواعد العربية.

يقول ابن الجزري: « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين؛ ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف »[1].

وعليه، لا يختلف النحاة في الاحتجاج بالقرآن الكريم في قراءاته المتواترة وهي التي تتوفر على شرط صحة السند أي المنقولة عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، كما أنها توافق الرسم العثماني وقواعد اللغة العربية. والمتواتر من القراءات عند الفقهاء هو السبع المشهورة.

والأئمة السبعة هم: عبد الله بن عامر بالشام (118هـ)، عبد الله بن كثير بمكة (120هـ)، عاصم بن أبي النجود بالكوفة (127هـ) (وحفص روى عنه)، أبو عمرو بن العلاء بالبصرة (154هـ)، حمزة بن حبيب الزيات بالكوفة (156هـ)، نافع بن عبد الرحمن بالمدينة (169هـ) (وورْش روى عنه)، علي بن حمزة الكسائي بالكوفة (189هـ).

وقبيل القرن الثالث حذف منهم: يعقوب الحضرمي بالبصرة (205هـ)، وأُثبت مكانه علي بن حمزة الكسائي، وانخرط يعقوب مع: أبي جعفر يزيد بن القعقاع بالمدينة وأبي محمد خلف بن هشام بالكوفة (229هـ). وعُرفوا بالقراء الثلاثة بعد السبعة المذكورين، فكانت القراءات عشرا.

لكن الاختلاف يقع في الاحتجاج بالقراءات:

– الآحاد: ما صح سندها وخالفت الرسم أو العربية، وهي عند الفقهاء قراءة الأئمة الثلاثة بعد السبعة.

– الشاذة: ما دون المتواترة والآحاد، وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير.

وكل هذه القراءات ترفع سندا إلى النبي ﷺ.

ويقف النحاة من القراءات موقفين اثنين:

[1] ابن الجزري (833هـ)، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (دت)، ج1، ص9.

1- موقف القياسيين

كان نحويو البصرة ينظرون إلى القراءات من حيث موافقتها للقياس، فيفضّلون ما وافقه منها على ما لم يوافقه، وهو ما بلغ بهم رفض القراءات التي لم يَجدوا لها تخريجا معينا يخضعها إلى قواعدهم وأقيستهم. ووصفوها بالشاذة وإن كانت صحيحة سندا ورواية. يقول مهدي المخزومي: « والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم، ولو بالتأويل، قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية، وعدوها شاذة تحفظ، ولا يقاس عليها»[1].

ويلخص محمود أحمد نحلة موقف البصريين من القراءات بقوله: « كانوا يقبلونها غالبا إذا لم تعارض قاعدة وضعوها، أو أرادوا أن يخرّجوا بها شاهدا من الشعر أو كلام العرب، فإذا اصطدمت بما وضعوه من قواعد فإحدى ثلاث: إما التأويل والتخريج، وإما تضعيفها والطعن عليها أو على من قرأ عليها، وإما إغفالها والإغضاء عنها »[2].

ونمثل لرفض البصريين الاحتجاج ببعض القراءات تخطئتهم قراءة نافع بن الأزرق مقرئ المدينة في قراءة قوله تعالى: « ولقد مكّنّاهم في الأرض وجعلنا لكم فيها معائش » بالهمز، وهي قراءة منسوبة إلى الإمام نافع؛ إذ تنص القاعدة على قراءتها: « معايش » لأن الياء أصلية في الكلمة[3]، أي من مثل: « معايب، مشايخ، مصايف... ».

وبذلك خالف النحويون البصريون القراء أنفسهم رغم أنهم يجمعون على أن القراءات « تؤثر رواية ولا تُتجاوز »[4]، وأهملوا مصدرا لغويا هاما خوفا منهم على قياسهم وقواعدهم، رغم يقينهم التام بأن « أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »[5]. وضاع نتيجة تعصبهم رصيد هائل من الشواهد التي كان بإمكانها أن تبين أصولية استعمالات عربية كثيرة تحتاجها العربية، وتثري بذلك قواعدها النحوية والصرفية.

---

[1] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2 مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1958، ص337.

[2] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1 دار العلوم العربية، بيروت، 1987، ص43.

[3] ينظر: أبو حيان (745هـ)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ج4، ص271.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1، ص398.

[5] ابن الجزري (833هـ)، النشر في القراءات العشر، ج1، ص10 - 11.

كما ضعفوا قراءة قوله تعالى: « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ » بالعطف على الضمير المخفوض دون تكرار الخافض، فقد ذكر سيبويه في الكتاب: « ومما يقبح أن يَشركه المظهَرُ علامةُ المضمر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ »[1]. وكان المبرِّد يقول: « لا تحلّ القراءة بها »[2]. وهي قراءة صحيحة قرأ بها حمزة، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد.

وقال عنها وعن قراءة: « ما أنا بمصرخِكم وما أنتم بمصرخيِّ » بكسر الياء: « لو صليت خلف إمام يقرأ: « ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيِّ[3] » [إبراهيم: 22]، و« اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ » لأخذت نعلي ومضيت »[4].

وفي ذلك مغالاة دفعت بابن يعيش أن يرد عليه ويقرها، فقال: « إن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة، وقال: لا تحل القراءة بها، وهذا القول غير مرضيّ من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأتْها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النَّخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقَتادة، ومجاهد، وإذا صحت الرواية، لم يكن سبيل إلى ردها... »[5].

على أن سيبويه شيخ النحاة البصريين الذين يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم المعتمدة وإن كانت عن القراء الذين اعتُمدت قراءاتهم ونقلت نقلا متواترا عن الرسول وصحابته، لم يعب قارئا ولم يخطئ أو يردّ قراءة بل كان يذكرها ليبين وجها من العربية وليقوي ما ورد عن العرب[6]، فيما يعني أنه يعدّ القراءة سنة متبعة، لا مجال لتخطئتها وتصويبها، وهو الرأي الذي تبناه جملة النحاة الأوائل، فقد أثر عن الأصمعي قوله: « سمعت أبا عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قُرئ به، لقرأت حرف كذا وحرف كذا »[7].

---

[1] سيبويه (180هـ)، الكتاب، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3 مكتبة الخانجي، 1988، ج2، ص381.

[2] ابن يعيش (643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت،2001، ج2، ص283.

[3] هي قراءة حمزة. ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص226.

[4] ينظر: القرطبي (671هـ)، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة، وآي الفرقان)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، محمد رضوان عرقسوسي، هاهر حبوش، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006، ج6، ص9.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص283.

[6] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974، ص50.

[7] شمس الدين الذهبي (748هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تح: طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، استانبول، 1995، مج1، ص233.

2- موقف السماعيين

كان نحويو الكوفة يحترمون القراءة وإن خالفت الشائع أو القياس، انطلاقا من مبدإ تغليبهم للسماع والرواية على القياس، على أن يجتهدوا في توجيهها وتأويلها. تقول خديجة الحديثي: « فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظير من العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب، ويقيسون عليها فيجعلونها أصلا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام. وهم إذا رجّحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها ولا يغلطونها» [1].

ونُقل عن الفراء أنه قال: « اتباعُ المصحف – إذا وجدت له وجها من كلام العرب – وقراءةُ القراء أحب إليّ من خلافه »، وقال: « كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: « إن هذين لساحران » [طه: 63]، ولست أجترئ على ذلك، وقرأ: « فأصَّدَّق وأكون » فزاد واوا في الكتاب، ولست أستحب ذلك »[2]. فهذا أحد أكابر علماء السلف في العربية لا يستحسن قراءة، وإن وافقت قواعد العربية.

وإن كان البصريون هم من فتح باب الطعن في القراءات منذ أواسط القرن الثاني، إلا أنه لم ينغلق عليهم وحدهم، فقد تبعهم في ذلك نحاة الكوفة، والحق أنهم لم يكونوا في ذلك من الغلاة الصرحاء، فهم الذين جعلوا من الشواذ حجة لهم في إثبات آرائهم النحوية، وهذا الفراء الذي عُني بتوجيه القراءات والتماس تخريجها، ينكر بعض القراءات إنكارا صريحا.

– ونمثل لموقفه الأول بالآية: « إن هذان لساحران » [طه: 63]، وفيها مخالفة لأصل القاعدة، لكن الفراء يقول فيها: « لست أشتهي أن أخالف الكتاب » لأنها قراءة عامة القراء إلا أبا عمرو فإنه خالفهم، كما أنها تُطابق رسم المصحفِ وهو توقيفي.

لقد وجه الآية فقال: « من قرأ بتشديد « إن » وبالألف على جهتين:

إحداهما: على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف».

واستدل على ذلك بقول المتلمس، وهو من شعراء بني الحارث:

فأَطرق إطراق الشجاع ولو يرى مَساغا لِناباه الشجاعُ لصَمّما[3]

حيث ظهرت الألف في حالة الخفض مثلما ظهرت في قول الشاعر نفسه: « هذا خطّ يَدَا أخي بعينه».

---

[1] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص47.

[2] ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910، ص11.

[3] الشجاع: الذكر من الحيات. وصمّم: عض في العظم.

وثانيهما: جعل « هذان » مبنية في مثناها كما في مفردها، فالعرب قالت: « الذي »، ثم زيدت النون عليه للدلالة على الجمع، فقالوا: « الذين » رفعا ونصبا وخفضا، كما ترك « هذان » في رفعه ونصبه وخفضه[1].

– ونمثل لتخطئته للقراء وتلحينهم، برده القراءة السبعية لقوله تعالى: « ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ » [إبراهيم: 22] بخفض الياء، على قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب. قال فيها: « لعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ولعله ظن أن الباء في: « بمصرخيّ » خافضة للفظ كله، والياء للمتكلم خارجة عن ذلك »[2].

ونرى من الإنصاف للفراء في هذا المقام أن نشير إلى أن أبا عمرو الداني قد ذكر له رأيا مخالفا لرأيه السابق، فقال: « إنها لغة قوم بني يربوع، حكاها قطرب، وأجازها الفراء ولم ينكرها »[3].

كما خطأ قراءة أبي عمرو ويعقوب والحسن لقوله تعالى: « وإن تطيعوا الله ورسوله لا يَلِتْكُمْ من أعمالكم شيئا » [الحجرات: 14] بإثبات الهمزة في الفعل « يألتكم » أي ينقصكم[4].

وضعّف قراءة الحسن لقوله تعالى: « فأصبحوا لا تَرى إلا مساكنهم » [الأحقاف: 25] بتأنيث الفعل وبنائه للمجهول « تُرى »، وذكر أن مثل هذا قبيح في العربية[5].

على أن النحويين المتأخرين اختلفوا في موقفهم من القراءات الشاذة، فمنهم من دعم رأي البصريين في رفض الاستشهاد بها، ومنهم من اتخذ موقفا وسطا بين المدرستين كابن جني وأبي حيان الأندلسي.

خطأ ابن جني بعض القراءات في مثل قوله: « فأما قراءة عاصم: (وقيل مَنْ راقٍ)[6] ببيان النون من (مَنْ)، فمعيب في الإعراب، مَعيف في الأسماع [...] فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة، لينبّه به على انفصال المبتدإ من خبره فغير مرضيّ أيضا »[7].

وتقبل قراءة بعضهم: (ما ودَعك ربك وما قلى) [الضحى: 3] على سبيل الشذوذ لأن العرب لا تقول (ودَعَ) و(وذَر)[8].

---

[1] ينظر: الفراء (207هـ)، معاني القرآن، ج2، ص184.

[2] ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج6، ص428.

[3] ينظر: الداني، التيسير في القراءات السبع، تح: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، 2002، ص102.

[4] ينظر: الفراء، معاني القرآن، ط3 عالم الكتب، بيروت، 1983، ج3، ص74.

[5] ينظر: نفسه، ص55.

[6] القيامة: 27.

[7] ابن جني، الخصائص، ج1، ص94.

[8] ينظر: نفسه، ص99.

وقد وقف ابن مالك من القراءات موقفا مغايرا حيث كان يستشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة وبالقراءات الشاذة معا، وردّ على علماء العربية الذين كانوا يعيبون على عاصم وحمزة قراءات بعيدة في العربية، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: (تساءلون به والأرحام) [النساء : 1][1].

[1] ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص50.

المحاضرة الخامسة: **كلام العرب**

يمثّل كلام العرب أحد العنصرين الأساسيين اللذين يكونان المادة الأولى التي ضُبط النحو على أساسها، حيث تَعتمد مدونة اللغة العربية عليه وعلى القرآن الكريم بخلافٍ بين النحويين في أيهما يحتل المقام الأول[1]، فالحديث الشريف لا يرقى إلى درجة القرآن وكلام العرب في الاحتجاج للأسباب التي سنذكرها في موضعها عند تناولنا لهذا المصدر من مصادر الاحتجاج النحوي.

وما يحتج به من كلام العرب إنما هو ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم[2]، لأنهم عاشوا في العصر الجاهلي أو الإسلامي قبل أن تفسد الألسنة بدخول الأعاجم في دين الإسلام وكثرة المولدين وفشوّ اللحن، وإن كان هؤلاء العرب أطفالا أو مجانين، أو فتاكا أو صعاليك، لأن شرط الرشد وحسن الخلق ينطبق على الناقل لا على الفصيح المنقول عنه، حملا لكلام العرب الفصحاء على نصوص القراءات والأحاديث.

وقد بدأ هذا الكلامُ شعره ونثره شفاهيا غير مكتوب، ومن ثم اصطلح عليه أيضا باسم **اللغة العربية غير المكتوبة**، أو باسم **اللغة الشفهية**، حيث يوظف هذا المصطلح اليوم على مستوى الدراسات الأكاديمية، إلى أن كان عصر التدوين وحُفظ في شكل كتب وأسفار، وعرف أيضا بعصر **الصناعتين**، وكان يتناول مختلف مظاهر الحياة في قلب الجزيرة العربية. ولهذا سمي منه الشعر خاصة « ديوان العرب ».

يمثل كلام العرب الشواهد التي يعول عليها النحاة فيما يقررون من قواعد، ويعد الأصل النحوي الخالص، فهو موضع استمداد النحاة للأحكام، ويمثل المدونة المحدودة التي يعمل عليها اللغويون بعد أن يختزلوا الكلام العربي اللانهائي في هذه العينة الدالة التي تمثله[3].

وقد شملت هذه المدونة شعرا كانت أم نثرا مختلف اللهجات التي وصفت بالفصاحة طبقا للمعايير المعتمدة من عدم الاحتكاك بالأعاجم وعدم التنقل خارج الإطار الجغرافي المحدد للفصاحة إلى جانب الصدق والأمانة.

وما يحتج به من القبائل ست هي: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. يقول أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ « الألفاظ والحروف »: « والذين عنهم نُقلت العربية وبهم اقتُدي: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

---

[1] سنبسط الكلام في هذا في كلامنا اللاحق عن: القرآن الكريم.

[2] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص47.

[3] الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرة النحو العربي بين النموذج والاستعمال، ص57.

وبالجملة فإنه لم يُؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاورُ سائر الأمم الذين حولهم »[1].

وقد علل ابن جني ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أُخِذ عن أهل الوبر، بقوله: « عِلّة امتناع ذلك ما عَرَض لِلُغاتِ الحاضرةِ وأهلِ المَدرِ من الاختلال والفساد والخَطَل . ولو عُلم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم ولم يعترِض شئ من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاضِ عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقِّي ما يَرِد عنها »[2].

وعلى هذا تحدد الإطار المكاني العام الذي يمتنع الخروج عنه متمثلا في مجموعة القبائل الواقعة وسط الجزيرة العربية حيث العرب الخلّص الذين لم يختلطوا بغيرهم من العجم أو سكان الحواضر، ولهذا آخذ أبو حيان ابن مالك لاحتجاجه بلغات لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم، فجاء في شرح التسهيل: « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن »[3].

وقد عُني البصريون بجمع اللغة. يروى أن كتب أبي عمرو بن العلاء عن العرب الفصحاء ملأت بيتا له إلى قريب من السقف[4].

كما حددوا عصر الاحتجاج واستبعدوا بذلك العرب المولّدين وإن أتقنوا العربية وتربوا في البادية. يقول الأصمعي عن بشار بن برد: « إن بشارا خاتمة الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضّلته على كثير منهم »[5]. ومع ذلك فإن تحديد الزمان منعه أن يحتج بلغته، وهو الذي قال عنه أيضا: « ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلا وقد قال فيه شيئا استنكرته العرب من ألفاظهم، وشُك فيه، وإنه ليس في شعرك ما يُشك فيه، قال: ومن أين يأتيني الخطأ؟ ولدت ههنا، ونشأت في جحور ثمانين شيخا من فصحاء بني عُقيل، ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطإ. وإن دخلتُ إلى نسائهم؛ فنساؤهم أفصح منهم، وأيفعت فأبديت إلى أن أدركتُ، فمن أين يأتيني الخطأ؟ »[6].

وبذلك لم يقع الاحتجاج بلغة قريش، وإن كان من المسلّم به بين علماء اللغة أن قريشا فصيحة، بل وأفصح العرب وأنقاها من العيوب التي كانت تُنسب إلى القبائل الفصيحة نفسها كعنعنة تميم وعجرفية

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص47.

[2] ابن جني، الخصائص، ج2، ص5.

[3] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص47.

[4] ابن خلكان (681هـ)، وفيات الأعيان وإنباه أبناء الزمان، تح: إحسان عباس،دار صادر، بيروت، 1972، مج3، ص466.

[5] أبو الفرج الأصفهاني (356هـ)، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس، إبراهيم السعافين، بكر عباس، ط3 دار صادر، بيروت، مج3، 2008، ص104.

[6] نفسه، ص103 – 104.

قيس وكشكشة أسد. لكن فصاحتها وليدة الاحتكاك بغيرها من القبائل الفصيحة في الأسواق والمجالس، فقد اختلطت بغيرها وهي لا تزال في طور الاكتمال على عكس اللهجات الأخرى التي اكتمل متنها اللغوي، وذلك بصورة تلقائية عفوية من قبل المتكلمين بها، بينما كانت قريش تعتمد كثيرا على تهذيب لغتها عن قصد وعمْد لما تسمعه عن هذا وذاك من خاصة العرب الذين تجمعهم في مكة مناسبات كثيرة يعقدونها للمذاكرة والمشاورة في مختلف شؤونهم، أو للفصل في الخصومات أو للتحالف أو لمحض الأنس بذكر الأخبار ورواية الوقائع والسير، أو للاتعاظ وتبادل الحكم أو لإلقاء غير ذلك من فنون الآداب، وهو ما جعلها عرضة للشك والطعن، وإن كانت قريش معروفة بغيرتها على لغتها وصفائها. يقول أحمد بن فارس: « أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة، وذلك أن الله اختارهم من جميع العرب، واختار منهم محمدا. فجعل قريشا قُطّان[1] حرمه، وجيران بيته الحرام ووُلاته، فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم.

وكانت قريش، مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها؛ إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم. فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى سلائقهم، فصاروا أفصح العرب »؟ »[2].

وقد نقل النحويون اللغة غير المكتوبة عن الأعراب وفق منهج دقيق في التحري إلى حد المغالاة بغية التحقيق في ما يأخذونه من المادة الأصلية وخشية الطعن في شيء منها. ويمكن أن نوجز مرتكزات منهجهم في العناصر التالية:

– **الرحلة:** كان الدارسون الأوائل يخرجون إلى البادية لمشافهة الأعراب والنقل عنهم مباشرة. روي أن الكسائي سأل الخليل: « من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة »[3].

– **تحديد العيِّنة** بحيث تقتصر على الأعراب من القبائل الفصيحة.

– **السند:** كان جماع اللغة يأخذون المادة اللغوية من الناطقين بها مباشرة، فيثبتون المروي عنه باسمه أو باسم قبيلته.

– **جمع المادة** بتدوينها و/أو حفظها في الذاكرة. نقل ياقوت أن الكسائي: « خرج إلى الحجاز فأقام مدة في البادية، حتى حصل من ذلك ما ذكر أنه أفنى عليه خمس عَشرة قنينة من الحبر في الكتابة عن العرب غير ما حفظه »[1].

---

[1] قطان: جمع قاطن أي الذي يقيم بالمكان.

[2] ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص23.

[3] ينظر: علي بن يوسف القفطي (624هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986، ج2، ص258.

– **استنطاق الأعراب** من خلال أسئلة مباشرة أو غير مباشرة.

– **تصنيف المادة المدونة** إلى درجات هي: متواتر وآحاد وشاذ، فأهمها المتواتر، وهو أن يبلغ عددها حدا لا يجوز فيه الاتفاق على الكذب. ومن ثم قام استخراج الظاهرة النحوية على مبدإ الشيوع، وهو أساس علمي بلا شك.

– **التمسك بالأخلاق العالية** كالإخلاص، وتصحيح النية، والرفق بمن يؤخذ عنهم، والصبر، ومن ذلك الكتابة والقيد ومتابعة الرحلة مهما شقت، وترويض الذاكرة على حفظ الشعر الكثير وفهمه[2].

وبلغ منهم بعض العلماء درجة الحفاظ من الكوفيين كالفراء والكسائي، ومن البصريين كيونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء وغير هؤلاء، والحافظ هي الرتبة العليا من الحديث، فعلم الحديث واللغة أخوان يجريان من واد واحد[3].

ودأب الجماع على هذا النهج يؤسسون لعلم أصول النحو إلى منتصف القرن الثالث الهجري حيث انقطعت الرواية في الحضر، وكان بعضهم لا يزالون يقصدون البادية إلى أن أصبحت رحلة العلماء تحيط بها أخطار الطريق بسبب عدم الاستقرار في الدولة.

وقد كان البصريون أحرص من الكوفيين على الالتزام بشروط المسموع. يروى أن أبا عمرو بن العلاء مكث أربعين سنة بجوار البدو يسمع منهم. ويقول أبو المنهال: « أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء، وهو أوّل من وضع أبواب النّحو، ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري، وهو أوثق هؤلاء كلهم، وأكثرهم سماعا عن فصحاء العرب »[4].

فيما أخذ الكوفيون عن قبائل العرب كلها، فاعتمدوا لغات رفض البصريون أن يستشهدوا بها، كلهجات الأعراب في سواد الكوفة من تميم وأسد، وفي سواد بغداد من أعراب الحُطْمة.

« قال أبو زيد الأنصاري: قدم الكسائي البصرة، فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعن يونس بن حبيب وعيسى بن عمر علما كثيرا صحيحا، ثم خرج إلى بغداذ، وقد قدم أعراب الحُطْمة، وأخذ عنهم شيئا فاسدا، فخلط هذا بذاك فأفسده »[5].

---

[1] ينظر: ياقوت الحموي (626هـ)، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، ط1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ج4، ص1738.

[2] ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، (النوع الحادي والأربعون . معرفة آداب اللغوي)، ص302 – 312.

[3] ينظر: نفسه، ص312.

[4] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص160.

[5] علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص274.

1- الشعر

استأثر الشعر باهتمام النحاة في تقعيد القواعد دون سواه من مصادر الاستشهاد الأخرى، فكثيرا ما كانوا يستشهدون به على صحة قراءات القرآن الكريم نفسه، كما قد يكتفون به في بناء قواعدهم. نقل التوحيدي عن ابن نباتة قوله: « من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد أتى به، فعلى هذا، الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو المحجّة »[1].

لقد تربع الشعر في واقع الأمر في المرتبة الأولى من مراتب مصادر الاستشهاد، وإن كان بعض النحاة يضعون القرآن الكريم نظريا في تلك المرتبة، فالشواهد الشعرية في كتب النحو المتقدمة والمتأخرة تُرْبي على كل الشواهد الأخرى، قراءات كانت أم نثرا أم حديثا.

قال عنه عمر بن الخطاب: « كان الشعر عند العرب علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه »[2] سجلوا فيه أيامهم ومآثرهم، وما يدعو إلى تعويل النحاة عليه أنه حافظ على خاصية الإعراب، وهي أبرز الظواهر النحوية العربية.

ويعد شعر الجاهليين المعروفين حجة لا يطعن فيها بإجماع، ولا تؤخذ الشواهد الشعرية إلا عن:

1- الشعراء أنفسهم.

2- النحاة أنفسهم، فكثيرا ما كان أوائلهم يشافهون الأعراب، وينقلون عنهم، وهو المصدر الذي يمثل معظم الشواهد الشعرية في كتب النحو.

3- الرواة الثقات الذين ينقلونها عن أعراب البادية مباشرة[3]، ويمدون النحاة بها، كأبي عمرو بن العلاء، والمفضل الضبي، ويونس بن حبيب، والأصمعي.

في معنى أن النحاة كانوا لا يعتمدون من الشعر إلا ما تأكدت نسبته إلى قائله ولم يثبت على راويه صفة الانتحال، إلى جانب خلوه من الضرورات. ولذلك عنوا بالرواية وتحديد أنواعها وطرقها وبضبط صفات الراوي، وقد ذكرها السيوطي في باب من المزهر[4].

---

[1] أبو حيان التوحيدي (414هـ)، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، 1953، ج2، ص136.

[2] ابن سلام (231هـ)، طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ص34.

[3] ينظر: الأزهري (370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة، 1964، (المقدمة ص8 – 28).

[4] ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، (النوع الحادي والأربعون . معرفة آداب اللغوي)، ص302 – 312، وقد عدّدناها في درس (كلام العرب)، ص22-23.

وقد قسم اللغويون الشعراء إلى أربع طبقات هي:

– **الطبقة الأولى:** وهي طبقة الجاهليين، أمثال امرئ القيس وزهير والنابغة والأعشى، وهؤلاء يحتج بهم، ولا يطعن في شعرهم.

– **الطبقة الثانية:** وهي طبقة المخضرمين، أي شعراء الصدر الأول من الإسلام، أمثال حسان بن ثابت وكعب بن زهير والحطيئة، وهؤلاء يحتج بشعرهم كذلك.

– **الطبقة الثالثة:** وهي طبقة الإسلاميين، وهم المولدون، أمثال الفرزدق وجرير والأخطل وذي الرُّمة والعجاج ورؤبة والكميت والطرماح، وقد اختلف اللغويون في الاحتجاج بشعرهم لتأخر عصرهم. يقول البغدادي: « الطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعا. وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.

وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري وعبد الله بن شبرُمة، يلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرُّمة وأضرابهم... في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرا؛ وكانوا يعدّونهم من المولّدين لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب »[1]. ويقول ابن رشيق: « كان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق »[2]. كما اعترف بفصاحة معاصرهما الأخطل، فقال: « لو أدرك الأخطل يوما واحدا من الجاهلية ما فضلت عليه أحدا »[3]. وقد استقر رأي اللغويين بعد أبي عمرو بن العلاء على صحة الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة متى توفر فيه شرط البداوة، وتراجعوا على أساسه عن الاستشهاد ببعض شعراء الطبقتين الأوليين، وحكموا عليهم بالضعف في اللغة وعدم الفصاحة ولين اللسان وما إلى ذلك. يقول الأصمعي: « عدي بن زيد وأبو داود الإيادي (من الطبقة الأولى) لا تروي العرب أشعارهما، لأن ألفاظهما ليست بنجدية »[4]. ويقول المفضل الضبي: « كانت الوفود تفد على الملوك بالحيرة، فكان عدي بن زيد يسمع لغاتهم فيدخلها في شعره »[5]. ونقل ابن جني عن الأصمعي قوله: « ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين »[6]. وحين استشهد أبو حاتم ببيت الكميت:

---

[1] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ج1، ص6.

[2] ابن رشيق (456هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، قدم له وشرحه وفهرسه: صلاح الدين الهراوي، وهدى عودة، ط1 دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر، 1996، ج1، ص56.

[3] أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج8، ص205.

[4] أبو عبد الله محمد بن عِمران بن موسى المرزباني (384هـ)، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص73.

[5] نفسه.

[6] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2 دار الكتب المصرية، 1957، ج3، ص295.

أبرقْ وأرعِدْ يا يزيـ دُ فما وعيدُك لي بضائر

قال الأصمعي: « الكميت جرمقاني من أهل الموصل ليس بحجة »[1].

وجنح نحاة القرن الرابع للهجرة كالزمخشري وابن الشجري وابن الأنباري والرضي وابن يعيش وابن مالك إلى الاستشهاد بشعر المولّدين[2].

– **الطبقة الرابعة:** وهم المحدثون، أمثال بشار وأبي تمام وإسحاق الموصلي والشريف الرضي وحَفص الأموي.

وإن وقع الاتفاق على عدم الاحتجاج بشعر هؤلاء بحكم العامل الزمني (أواخر القرن الثاني بالأمصار)، فإن الدرس اللغوي لم يلتزم بذلك، وجوّز الاستشهاد بشعر من يوثق بعربيته من شعراء الطبقة الرابعة، وكان الخليل أول من عمل بهذا الرأي في معجم العين حيث استشهد بشعر بشار وحفص الأموي[3]، وتابعه البندنيجي فاستشهد بشعر إسحاق الموصلي[4]، وكذا فعل الجوهري بأبي إسحاق الموصلي وأبي تمام، وكان الزمخشري يستشهد بأبي تمام، ويقول: « هو وإن كان محْدَثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه »[5].

وقد يقال إن العلماء أجمعوا على عدم الاحتجاج بشعر هؤلاء إلا على سبيل الاستئناس لا على سبيل بناء القواعد وتأسيس نحو العربية. وكان آخر شاعر يحتج بشعره باعتبار العامل الزمكاني إبراهيم بن هرمة (150هـ). واستمر اللغويون يدونون كلام أهل البادية ويستنبطون قواعده إلى منتصف القرن الرابع حتى فسدت الألسنة.

وتكوّن شواهد سيبويه معظم شواهد النحو العربي على مر العصور، وتبلغ خمسين وألفا لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين وأمويين وعباسيين، على أن النحاة أضافوا إليها، وقد نقلها عن الأعراب عن طريق:

* شيوخه: كأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب والأخفش الأكبر وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد، وقد لا يصرح باسم الشيخ الذي ينقل عنه، كأن يقول: « سمعناه ممن يرويه من العرب »[6].

---

[1] أبو علي القالي، كتاب الأمالي، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، وسيد بن عباس الجليمي، ط1 المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 2001، ج1، ص96.

[2] عبد القادر البغدادي (1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص7.

[3] الخليل بن أحمد القراهيدي (175هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980 – 1985، ص183، 195، 272.

[4] البندنيجي (284هـ)، التقفية في اللغة، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف، بغداد، 1976، ص279.

[5] الزمخشري (538هـ)، الكشاف، دار الفكر، بيروت، (دت)، ج1، ص43.

[6] ينظر مثلا: سيبويه، الكتاب، كتاب سيبويه، ج2، ص112.

* الأعراب: كان يلتقيهم في سوق المربد بالبصرة، ويسمع منهم شعرا يتخذ من أبياته شواهده. ومثال ذلك قوله: « كذا سمعنا العرب تنشده »[1]، « وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه »[2].

وقد احتج بشعراء من الطبقة الثالثة، وضعّف بعضُ اللغويين كالأصمعي والمفضل الضبي لغتَهم، ومنهم الكميت والطرماح وذي الرمة.

وكان اللغويون والنحويون الأوائل يحتجون بالشعر دون تسمية القائل، وكثر ذلك عند الخليل والكسائي وأبي عمرو الشيباني؛ إذ كانوا أحيانا لا يعرفون القائل[3]، وتابعهم سيبويه في كتابه إلى أن قام أبو عمرو الجرمي بنسبة تلك الأبيات في كتاب سيبويه من بعده[4].

وعني اللغويون من بعدهم بنسبة الشعر إلى قائله، بل يقول البغدادي: « لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه »[5]. والحق أن دراسات اللغويين الأوائل ونحوييهم ملأى بالشعر غير المنسوب. فلو صح ذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه لا نسبة لها إلى قائل، وتبرير عدم قبوله أن نسبة الشعر أصبحت شرطا في قبوله حجة خشية أن يكون قائله من المحدثين الذين لا يوثق بعربيتهم، خاصة بعد أن فشا الكذب في رواية الشعر واصطناعه للأغراض التعليمية. ويُذكر في هذا السياق ابنُ مالك الذي ذكر شواهد مجهولة النسبة، واحتج بها لتصحيح رأي أو تخطئة آخر. يقول عنه السيوطي: « أما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة والأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها »[6].

2- النثر

يشمل النثر العربي المستشهد به:

– النثر الفني الذي هذبته الصنعة وميزته بالصور والتشابيه والإيقاع المناسب، ولعل أبرز أنواعه الحكم والأمثال والخطب.

---

[1] المصدر السابق، ج1، ص432.

[2] نفسه، ص320.

[3] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، طبعة مصورة في بيروت عن طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة، 1931، ج11، ص411.

[4] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص178.

[5] نفسه، ص15.

[6] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1964، ج1، ص130.

وذكر الجاحظ (255هـ) نقلا عن عبد الصمد بن الفضل بن عيسى الرقاشي أن ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون على أنه لم يُحفظ من المنثور عُشْرُه فيما لم يَضِع من الموزون عُشْرُه[1].

– النثر العادي أو المرسل على السجية التي تنبع من صميم البيئة، وهو يعبر عن المعاني تعبيرا دقيقا بلا تصنع أو زخرفة، وتمثله أقوال العرب المستخدمة في التخاطب اليومي في البوادي أو المدن طوال عصور الفصاحة.

وقد انصرف النحاة عن النثر لصالح الشعر، فقلما اعتمدوا عليه، وإن كان الأغلب في كلام العرب. وكان يتوقع أن يكون النثر الدليل الأول عند النحاة وأساس تقعيد القواعد والأحكام لخلوه من الضرائر وابتعاده عن التصنع، لكن الواقع أنه جاء دون الشعر والقرآن الكريم مرتبة وحجما.

وأكثر أنواع النثر التي اعتمد عليها النحويون في استنباط قواعدهم وشواهدهم في النحو ينحصر في نوعين: الكلام اليومي والأمثال. على أنه كان – كغيره من كلام العرب – منقولا عن الأعراب والفصحاء، سواء لقوهم مباشرة كما فعل سيبويه والأخفش الأوسط والفراء، أو نقلوا عنهم عن طريق شيوخهم الذين رحلوا إلى البادية كالخليل والكسائي.

1.2– الكلام اليومي

أورد سيبويه في كتابه عن شيخه يونس أكثر شواهده المنقولة عن أحاديث العرب اليومية والتي بنى عليها رأيا أو علّل حكما أو قاس أو وجّه شاهدا شعريا غالبا، كما نقل عن الخليل والأخفش الأكبر. فمما نقله عن الخليل سماعه بعض العرب يقول: « كُلَّتهنّ منطلقة »[2]، فقاس عليه تأنيث « أيّ » بـ « أيّة ». كما أجاز جمع اسم الاستفهام « أيّ » وتثنيته، لأن الخليل سمع من العرب من يقول: « أيُّونَ هؤلاء، وأيّانِ هذان »[3].

وذكر الفراء عن الكسائي أنه سمع أعرابيا يقول في لعبة لهم: « فأيُّهم ما أخذها ركب على أيِّهم »[4]، فجعل الفراء هذه الرواية توكيدا لقراءة عبد الله بن مسعود: « أيَّ الأجلين ما قضيتُ فلا عدوان عليّ »[5] في زيادة « ما » بعد الاسم المضاف إلى « أيّ » لأن « هذا أكثر في كلام العرب »[6] من زيادتها بعد « أي » مباشرة.

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، ط7 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، ج1، ص287.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، كتاب سيبويه، ج2، ص407.

[3] ينظر: نفسه، ص409 – 410.

[4] الفراء، معاني القرآن، ج2، ص305.

[5] الآية 28 من سورة القصص، والقراءة المشهورة: « أيَّما الأجلين قضيتُ ».

[6] نفسه.

وسمع بين أعرابيين موثوق في فصاحتهما وهما: أبو فَقْعَس الأَسَديّ وأبو الهيثم العُقَيليّ، هذا الكلام: « ما فعلتْ خمسةُ عَشَرِك؟ » عن الدراهم، فجوّز بناء عليه إعراب الجزء الأول من العدد المركب إذا أضيف[1]. وقد لا يَذكر اسم الأعرابي، فيقول مثلا: « والعرب تقول: « عجبت من ظلمك نفسَك »، فينصبون النفس، لأن تأويل الكاف رفع. ويقولون: « عجبت من غلبتك نفسُك »، فيرفعون النفس، لأن تأويل الكاف نصب. فابنِ على ذا ما ورد عليك »[2].

2.2- الأمثال

إن الأمثال جزء من المدونة الشفهية التي تداولها العرب نظرا لما عُرفوا به من تجارب عميقة وبُعد نظر وأخلاق كريمة وفصاحة لسان جعلت أمثالهم تتناسق عباراتها وتتناغم ألفاظها، فتأتي مسجّعة أو تحتضن تشبيها أو كناية أو تستعمل بعض المحسنات اللفظية فلا يهمَل الجانب الجمالي، ومنها ما اعتمد على مطلق السهولة وجاء مرسلا بذاته.

ولعل الأمثال تغلب على الحكم والخُطَب في الاستشهاد النحوي لكنها هي الأخرى لا تعادل الشواهد الشعرية والقرآنية. وقد أودع سيبويه في كتابه شواهد من الأمثال على:

- جواز الابتداء بالنكرة، حيث ساق مثلين اثنين: « شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب » و« أَمْتٌ في الحَجَر لا فيكَ»[3].

- إضمار الفعل المستعمل إظهاره، فأورد تسعة أمثال هي: « اللهم ضبعا وذئبا »[4]، و« أمرَ مُبكياتِك لا أمرَ مضحِكاتك » و« الظباءَ على البقر »[5] و« أوَ فَرَقًا خيرا من حُبّ »[6] و« ادفع الشر ولو إصبَعًا »[7] و« متعرّضا لعَنَن لم يَعْنِه » و« بيعَ المَلَطى لا عهد ولا عقد » و« مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثرب »[8] و« غضَبَ الخيلِ على اللُّجُم »[9].

- إضمار الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذكر هنا المَثلين: « الناس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيرا فخير وإن شرّا فشرّ» و« المرء « المرء مقتول بما قَتَلَ به إن خنجرا فخنجرٌ وإن سيفا فسيف »[10].

---

[1] ينظر: نفسه، ص33 - 34.

[2] نفسه، ج1، ص96.

[3] سيبويه، الكتاب، كتاب سيبويه، ج1، ص329.

[4] نفسه، ص255.

[5] نفسه، ص256.

[6] نفسه، ص268.

[7] نفسه، ص270.

[8] نفسه، ص272.

[9] نفسه، ص273.

[10] نفسه، ص258.

وحذا النحاة حذو سيبويه في استدلاله بالأمثال، فالمبرِّد يورد شواهد كثيرة من أمثال العرب[1]، منها ذكره:

– المثلين: « أَطِرّي فإنك ناعلة » و« الصيفَ ضيعتِ اللبن »[2] ليقيس عليهما تركيب (ذا) و(حبّ) و(حبّ) وصيرورتهما اسما واحدا، واستعماله المذكر والمؤنث والمفرد والجمع استعمالا واحدا.

– والمثلين: « كاد العروسُ يكون أميرا » و« كاد النَّعام يطير »[3] لمعنى المقاربة في (كاد).

وأجاز الزجاجي أن يتقدم الضمير المتصل المجرور على صاحبه قياسا على المثل: «في بيته يؤتى الحَكَمُ»[4].

[1] ينظر: المبرد (285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3 وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994، ج3، ص25، 70، 77، 215.

[2] ينظر: نفسه، ج2، ص143.

[3] ينظر: نفسه، ج3، ص74.

[4] الزجاجي (340هـ)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1 مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، 1984، ص119 – 120.

المحاضرة السادسة: **الحديث النبوي الشريف**

هو ما نطق به الرسول وسُمع منه عن طريق الصحابة أو التابعين كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز. ويأتي في المقام الثالث في الاحتجاج به بعد كلام العرب والقرآن الكريم، وإن كان بالنظر إلى فصاحته وبيانه في المنزلة الثانية بعد بلاغة القرآن الكريم.

وكان يُفترَض أن يُفضّل الحديث على رواية الشعر والنثر في الاستدلال به، نظرا للضوابط المشددة التي وضعها علماؤه لروايته باعتباره المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، لكن ما حدث أن الاحتجاج به قد تأخر حتى بداية القرن الخامس الهجري، فقد وقف اللغويون منه موقفهم من القراءات غير المتواترة، فرفضوا الاحتجاج به، لا سيما البصريين منهم. يقول أبو حيان (745هـ) في « شرح التسهيل »: « إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك [أي الاحتجاج بالحديث] وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس »[1]، وسندهم في ذلك:

1- أن الحديث النبوي روي الكثير منه بالمعنى لا اللفظ معا، وهذا لعامل تأخير التدوين[2]، وفي هذا يضيف أبو حيان (745هـ): « إنما ترك العلماءُ ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ إذ لو وثِقوا بذلك لجرى مُجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية »[3]. وينكر عليهم البغدادي استبعادهم الحديث، فيقول: « لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفُحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها »[4].

2- أن كثيرا من الرواة لم يكونوا من العرب الخلّص الذين لم يختلطوا بغيرهم، بل كانوا من المولدين أو الأعاجم، فوقع في روايتهم غير الفصيح من لسان العرب، وما يُعلم أنه ليس من لفظ الرسول. وهو ما جعل سيبويه لا يحتج به، ولا يسأل الخليل عن توجيه نحوي لأي حديث على كثرة ما كان يفعل مستشهدا بآية أو بيت أو قول عربي. وكل ما كان يفعله أن يلمّح إلى بعض الأحاديث بمعناها، تقوية لشواهد من القرآن الكريم، أو ليبيّن نوعا من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجه متعددة من الإعراب

---

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص44.

[2] ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص47 – 49.

[3] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص44.

[4] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، ج1، ص12.

تبعا للمعاني المختلفة، أو يذكره وحده مفسَّرا بأمثلة من عنده، وهو في كل الأحوال لا ينصّ على أنه حديث، بل يجعله من كلام العرب، ويصدّره بقوله: « وأما قولهم » أو: « ومن ذلك »، وهذا دليل على انصراف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبويّ[1].

وكان النحاة في القرنين الثالث والرابع الهجريين لا يزالون يتحرجون من الاحتجاج بالحديث، ولم يخرجوا على رأي أسلافهم ويحتجوا به جهارا إلا ابتداء من القرن الخامس، مع الزمخشري ثم ابن الشجري وابن الأنباري والسهيلي ثم ابن خروف وابن مالك، فيما كان ابن الضائع (680هـ) وأبو حيان (745هـ) من أعلام المانعين من الاستشهاد بالحديث[2].

لقد بدأ الاحتجاج بالحديث عند الأوائل محدودا، وقوي وتوسع عند المدرسة الأندلسية، فاعتمدوا في وضع قواعد جديدة أو استدراك قواعد على ما وضعه الأوائل، على الحديث الذي قاموا باستقرائه من جديد، وأثبتوا ما جاء منه، وفيه صور من التعبير تختلف عما أثبته النحاة الأوائل[3]. ثم تبعتها المدرسة المصرية[4].

تقول خديجة الحديثي: « إن أول من وجدته قد احتجّ به [أي الحديث] من النحاة الأوائل – وإن كان احتجاجه محدودا – أبو عمرو بن العلاء شيخ الخليل وسيبويه اللذين زادا عليه في الاحتجاج، واستمر الاحتجاج في التوسع والكثرة حتى زمن الزمخشري وابن الشجري وابن الأنباري؛ حيث كثر عندهم الاحتجاج به، وإن لم يكن استقراء لما فيه من قواعد وأساليب »[5].

وعموما، نقسم موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث طوائف:

– **طائفة منعت الاحتجاج به مطلقا** وعلى رأسها **أبو حيان النحوي** وشيخه **أبو الحسن بن الضائع** الذي كان أول من نبه إلى عدم استشهاد أئمة النحاة به، وقد عاب أبو حيان على ابن مالك كثرة احتجاجه بالحديث الذي روي بالمعنى. يقول عنه: « قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره »[6].

---

[1] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص48.

[2] ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص9 – 14.

[3] ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (265)، 1981، ص423.

[4] ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص49 – 58.

[5] خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص424.

[6] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص44.

– **وطائفة اتخذت الوسط** سبيلا وعلى رأسها **أبو الحسن الشاطبي** (790هـ) و**السيوطي** (911هـ) وكثير من المحدثين.

يكتفي هؤلاء النحاة بالاستشهاد بما صحت روايته لفظا عن الرسول ﷺ.

يقول الشاطبي: « وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية »[1].

يقول السيوطي: « وأما كلامه ﷺ، فيُستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى »[2].

فيكون الحديث الشريف المروي باللفظ متفقا على أسبقيته على كلام العرب في الاستشهاد، أي في الرتبة الثانية بعد القرآن الكريم.

– **وطائفة ثالثة: أجازت الاستشهاد بالحديث** كله وعلى رأسها ابن خروف والسهيلي، ويُختلَف في أيهما كان أول المجوّزين، و**ابن مالك الأندلسي** الذي كان الأكثر استشهادا بالحديث على الإطلاق، كما تبنى هذا المذهب **ابن هشام الأنصاري**.

وحجتهم في ذلك أن:

– الرسول ﷺ أفصح العرب لهجة.

– الأحاديث أصح سندا مما ينقل من أشعار العرب.

– الأصل رواية الحديث على نحو ما سمع، وقد شدد العلماء في ضبط ألفاظه والتحري في نقله، ولهذا يغلب الظن بأنه مرويّ بلفظه، وهذا الظن كاف في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية[3].

وليس الاحتجاج بالحديث اليوم مسألة معلّقة بين الفريقين، فقد حدد مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجموع الأحاديث التي يصح الاحتجاج بها في مجال الدرس اللغوي عموما، وهذا نص القرار:

1– لا يحتجّ بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة[4]، فما قبلها.

2– يحتجّ بالحديث المدوَّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

---

[1] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص12 – 13.

[2] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص43.

[3] ينظر: محمد الخضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج3، القاهرة، 1937، ص200 – 201.

[4] هذه الكتب هي: صحيح البخاري (256هـ)، صحيح مسلم (261هـ)، سنن ابن ماجة (272هـ)، سنن ابن داود (275هـ)، سنن الترمذي (279هـ)، سنن النسائي (303هـ).

* الأحاديث المتواترة المشهورة.
* الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
* الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
* كتب النبي.
* الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
* الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.
* الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوة، وابن سيرين.
* الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة[1].

[1] ينظر: مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934 – 1984)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984، ص5.

المحاضرة السابعة: **المعقول**

هو مصطلح فلسفي، أراد به النحويون أن اللغة « نشاط عقلي، يضبطه العقل المنطقي الفردي في وضعه، ونموه وتطوره »[1]. فأصبحت الدراسة النحوية – وخاصة حينما استفحل تدخل المنطق فيها – مجموعة من الافتراضات والتعليلات والتأويلات[2]، حتى قال أبو علي الفارسي عن الرماني، وكان معاصرا له: « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء »[3].

ويتناول المعقول في النحو العربي كثيرا من الأصول، وهي الأدلة العقلية، وعلى رأسها القياس وما يترتب عليه من اصطناع التعليل والتأويل، وغير ذلك من المفاهيم التي خلصت إليها دراسة مدونة اللغة الشفهية، كالاطراد والشذوذ، والأصل والفرع، والذكر والحذف، والإظهار والإضمار.

وسنأتي إلى التفصيل في كل منها في المحاضرات الموالية بدءا بمفهوم الاطراد والشذوذ.

الاطراد والشذوذ

ينقسم الاستعمال، أو المسموع بلفظ السيوطي، إلى مطرد وشاذ[4].

والاطراد هو التتابع والاستمرار. يقول ابن جني: « أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار، من ذلك: طردتُ الطريدة إذا اتّبعتها واستمرت بين يديك، ومنه: مطاردةُ الفرسان بعضهم بعضا؛ واطّردَ الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح »[5].

ويعرف الرماني المطرد بأنه: « الجاري على النظائر »[6].

والشذوذ هو التفرق والتفرد، وشذ الشيء يشِذّ ويشُذّ شُذُوذا وشَذّا، وجمع شاذّ: شُذّاذ.

وهذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْته وطريقه في غيرهما.

يقول ابن جني: « جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة

---

[1] أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ط1 دار المعرفة، 1961، ص77.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص380.

[3] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص234.

[4] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص49.

[5] ابن جني، الخصائص، ج1، ص96.

[6] الرماني (384هـ)، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، 1984، ص 73.

مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما »[1].

فالشذوذ هو الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياسي من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته[2].

ويسمى الذي حُمل على الكثير: « مقيسا » أو: « قياسيا ». ويحفظ ما سُمع من القليل، ولا يقيسون عليه، ويسمونه « شاذا »، وقد يوصف: « بالسماعي » أيضا. ويقال للقياسي: الأصل، والمطرد، والكثير، والأكثر، والغالب،... ,أشباهها مما يفيد الكثرة والقوة. كما يقال للشاذ: القليل، والأقل، والنادر، وأمثالها ومما يفيد القلة والضعف أيضا[3].

ومن الشواذ باب « فعِل يفعِل » بكسر العين فيهما، كـ: ورِث، وورِع، ووبِق[4]، ووفِق[5]، وورِم، وولي ولاية، ويقال: « أورس الشجر » إذا اصفرّ ورقه فهو « وارس »، ولا يقال: « مورس » وهو من الشواذ[6].

ولعل الإكثار من الإحالة إلى الوصف بالشذوذ ظاهرة تحسب لنحو البصرة أكثر من نحو غيرها من المذاهب. وقد دعاهم إلى ذلك تشددهم في وضع قواعدهم وحرصهم البالغ على تحري سلامتها وصحتها، حتى إذا ما فوجئوا بما يخرج عن قواعدهم مما قاله العرب الخلص أحالوه إلى الشذوذ حفاظا على اتساق موازينهم[7]. وفيما أجاز الكوفيون القياس على المثال الواحد المسموع[8]، تشدد البصريون ومن دار في فلكهم في العدد المسموع الذي يصح القياس عليه، فهم لا يرضون بالمثال ولا بالمثالين، ولا الثلاثة، ولا الأربعة، ولا الخمسة، ولا الستة. بل لا يرضون بالعشرة أو ما جاوزها قليلا[9]، فلا بد حسبهم أن يطرد المسموع في الاستعمال حتى يبنوا عليه قاعدة.

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص97.

[2] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط1، 1985، ص113. وينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985، ص139.

[3] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص39.

[4] وبق: هلك.

[5] وفق أمرَه: من التوفيق.

[6] ينظر: أبو إبراهيم الفارابي (350هـ)، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، ط1 مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 2003، ج3، ص264، 267.

[7] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص113.

[8] ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص45.

[9] ينظر: نفسه، ص45 – 46.

ومن أمثلة الإحالة على الشذوذ:

1- تكرار « إنّ » بنفسه تكرارا متصلا على سبيل التوكيد، ومنه قول الشاعر[1]:

إن إن الكريم يحلم ما لم يَرَيَنْ مَن أجاره قد ضِيما

2- تكرار اللام بنفسه تكرارا متتاليا، كما في قوله[2]:

فلا والله لا يُلفى[3] لما بي ولا لِلِما بهم أبدا دواء

ذكر الأشموني أن هذا التكرار أشذ من سابقه لأن الحرف المؤكد وهو اللام موضوع على حرف واحد في قوله: « للما »، كما وصفه الصبان بأنه غاية الشذوذ والقلة[4].

3- حذف ياء النداء في حال المنادى من نوع اسم الإشارة. وقد أجازه الكوفيون، واعتبروه مقيسا مطردا، ومنعه البصريون، وحملوه على شذوذ في النثر وضرورة في الشعر، وعلى ذلك لحنوا قول المتنبي[5]:

هذي بَرزتِ لنا فَهِجتِ رَسيسا[6]

بحذف ياء النداء من اسم الإشارة (هذي).

وقد حدد ابن جني أنواع الاطراد والشذوذ في أربعة أضرب:

1- مطرد في القياس والاستعمال معا؛ وهذا هو الغاية المطلوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد.

2- ومطّرد في القياس شاذ في الاستعمال؛ وذلك نحو: الماضي من « يذر » و« يدع »، وكذلك قولهم: « مكان مُبْقِل »، هذا هو القياس، والأكثر في السماع: « باقِل »، والأول مسموع أيضا.

ومما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول « عسى » اسما صريحا، نحو قولك:« عسى زيد قائما أو قياما »، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: « عسى زيد أن يقوم ».

3- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم: « استصوبت الأمرَ »، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: « استصوبتُ الشيءَ »، ولا يقال: « استصبْتُ »، ومنه: « استحْوذَ، واستنوق الجملُ ».

---

[1] من شواهد الأشموني (929هـ). الأشموني والصبان (1206هـ)، حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومع شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، (دت)، ج3، ص121.

[2] من شواهد الأشموني. نفسه، ص122.

[3] لا يلفى: لا يوجد.

[4] من شواهد الأشموني. نفسه، ص122.

[5] قد يمنع التلحين أن المتنبي كوفي. ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة. نفسه، ص202.

[6] هجت رسيسا: أثرتِ همّا.

4- شاذ في القياس والاستعمال معا، وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو، نحو: « ثوب مصوون »، وحكى البغداديون: « فرس مَقْوُود، ورجل معْوود من مرضه » وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال؛ فلا يسوغُ القياس عليه ولا ردُّ غيره إليه[1].

ويرى ابن جني أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السماع، لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيرُه؛ ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أدّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما؛ فلا تقول في استقام: استقوم، ولا في استساغَ: استسوغ ، ولا في استباعَ: استبيع، ولا في أعادَ: أعْوَدَ، لو لم تسمع شيئا من ذلك.

فإن كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس، لم تقل فيه غير ما قالوه، ومن ذلك امتناعك من: وَذَر ووَدَع؛ لأنهم لم يقولوهما[2].

فأساس الاطراد عنده أحد أمرين أو كلاهما:

- موافقة اللفظ اللفظ في صياغته لأشباهه الكثيرة ولو لم يكثر استعماله.
- شيوع استعماله، ولو لم يوافق أشباهه.

فإذا اجتمع الأمران في لفظ فقد بلغ غاية القوة؛ فيجوز استعماله كما يجوز القياس عليه، وإذا وجد أحدهما دون الآخر فالمقدم هو الاستعمال الشائع دون اعتبار لموافقته الأشباه، على أنه يجب الاقتصار عليه وعدم مجاوزته إلى غيره مما لم يرد به سماع، وإذًا يكون القياس عليه محظور.

وعليه، فلشذوذ اللفظ ثلاث حالات:

- شيوعه من غير مطابقته لأشباهه؛
- عدم شيوعه مع مطابقه لأشباهه؛
- عدم الشيوع وعدم المطابقة، وهذا أقصى الشذوذ[3].

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص97 – 99.

[2] ينظر: نفسه، ص99.

[3] ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص50.

المحاضرة الثامنة: **القياس**

1- القياس لغة واصطلاحا

القياس لغة بمعنى التقدير، وهو مصدر قايس بين الشيئين أي قدر، وقاس الطبيبُ الشجةَ قَيْسا وقِياسا بالمقياس أي قدَّر غَورها به، وبينهما قِيسُ رمح وقيس إصبع[1] أي قدر. و(قاس) الشيء بغيره وعلى غيره، إذا قدره على مثاله[2]. ويقال: هو يقتاس بأبيه اقتياسا، أي: يسلك سبيله ويقتدي به[3].

فقد يأتي بمعنى تقدير شيء بشيء، أو الاقتداء بشخص.

ولهذا عرفه ابن الأنباري بأنه « تقدير الفرع بحكم الأصل »[4].

ويعرفه الرماني بأنه: « الجمع بين أول وثان يقتضيه، في صحةِ الأول صحةُ الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول »[5].

وينقل السيوطي عن ابن الأنباري أن القياس « حمْل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه »[6].

ويعرفه عباس حسن بأنه: « محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم؛ في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال، وإبدال، وإدغام، وحذف، وزيادة »[7].

أو هو: « حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت »[8].

أو هو: « إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى[1].

---

[1] الزمخشري (538هـ)، أساس البلاغة، ط1 دار الفكر، بيروت، 2006، ص530. وينظر: أحمد ابن فارس (395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان، ط1 دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ص838.

[2] والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: محمد محمود الطناحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ج16، 2004، مادة (قوس)، ص411.

[3] ابن منظور(711هـ)، لسان العرب، ط1 دار الفكر، بيروت، 2008، مج3، مادة (قيس)، ص137 (2321). والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج16، 2004، مادة (قوس)، ص412.

[4] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص93.

[5] الرماني، رسالة الحدود، ص66.

[6] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص79.

[7] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص22. 66

[8] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2 دار الرائد العربي، بيروت، 1986، ص20.

أو هو: « التلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو يقاربها »[2].

وقيل: « هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع »[3].

كما يعرفه ابن الأنباري بأنه: « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب »[4].

ويعرَّف الحمل بأنه قياس أمر على أمر، وتحميل أحدهما حكم الآخر[5]. فكلاهما واحد، لكن مصطلح القياس أكثر تداولا بلا شك، حيث تناولته تعريفات شتى ولكنها متقاربة، كما مر.

2- فائدة القياس

ما كان للمسموع الذي دوّنه اللغويون أن يفي بوضع قواعد العربية، فلجأ النحاة إلى القياس لحمل غير المسموع على المسموع، واستنباط الأحكام وتعميمها.

يغني القياس المتكلم عن سماع كل ما قاله العرب، بل يمكّنه من صياغة كل ما يمكن أن ينطق به العربي، إذ يصوغ على أساسه الكلم على قوالب نظائره. يقول ابن جني في باب (في اللغة المأخوذة قياسا): « وكذلك قولهم: إن كان الماضي على فعُل فالمضارع منه على يفعُل، فلو أنك على هذا سمعت ماضيا على فعُل لقلت في مضارعه: يفعُل، وإن لم تسمع ذلك؛ كأن يسمع سامع ضؤل، ولا يسمع مضارعه، فإنه يقول فيه: يضؤُل، وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه »[6].

ويرى ابن الأنباري أن إنكار القياس في النحو هو إنكار لحقيقة النحو نفسه. يقول: « فإن قيل: « نحن لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالا ونقلا لا قياسا وعقلا » قلنا هذا باطل، لأنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: « كتب زيد » فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أو عجميا نحو: زيد وعمرو وبشير وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال. وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، فإنه يتعذر في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولا له، ألا ترى أنه

---

[1] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص191.

[2] منى إلياس، القياس في النحو، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ط1 دار الفكر، دمشق، 1985، ص77.

[3] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص93.

[4] نفسه، ص45 - 46.

[5] ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص67.

[6] ابن جني، الخصائص، ج2، ص41.

يتعذر أن يُنقل بعد عامل الرفع كل ما يجوز أن يكون مرفوعا به، وبعد عامل النصب كل ما يجوز أن يكون منصوبا[1] به، وبعد عامل الجر كل ما يجوز أن يكون مجرورا به، وبعد عامل الجزم كل ما يجوز أن يكون مجزوما به. وإذا كان ذلك متعذرا من جهة النقل فدعوى أنه لا يتعذر محال، وما يفضي إلى محال محال »[2].

ويترتب على إقرار القياس بديلا عن النقل في كل الحالات السابقة غير القابلة للحصر النتيجة التي لخصها ابن الأنباري في قوله: « إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا. والسر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسا عقليا لا نقليا »[3].

3- مراحل ظهور القياس في النحو العربي

اتخذ القياس مكانته ضمن أصول النحو العربي مرورا بعدة مراحل نختصرها فيما يلي:

1.3- مرحلة النشأة: اقترن لفظ القياس باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (115هـ)، حين قيل عنه: « كان أول من بعّج النحو ومد القياس والعلل »[4]. ولعل المراد بالقياس هنا معنى تناول الظواهر الظواهر التركيبية بالتقعيد، لأن النحو نفسه آنذاك في بدايات تطوره، ولم تكن مسائله قد انتظمت كلها، حتّى إنَّ يونس (182هـ) حين سُئِل عن علم الحضرمي قال: « لو كان في الناس اليوم مَن لا يعلم إلا علمه لضُحِكَ به »[5]، ومع ذلك لا ينكر أحد فضله وأسبقيته في التوسع في القياس، إذ كانت ملاحظاته ملاحظاته محل المناقشة والإثبات بالأدلة. يضيف يونس: « لو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظره كان أعلم الناس»[6].

2.3- مرحلة المنهج: قد ننسبها إلى الخليل (175هـ) الذي وصفه ابن جني بكاشف قناع القياس[7]، فمعه أصبح القياس أصلاً في الدرس النحوي لتوسعه في استخدامه متأثرا بمدرسة الفقه القياسية التي

---

[1] ورد في نسختنا (مرفوعا)، ولا شك في أنه سهو من الناسخ.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص98 – 99.

[3] نفسه، ص99.

[4] ابن سلام، طبقات الشعراء، ص30. وينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص105.

[5] ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص31.

[6] نفسه.

[7] ابن جني، الخصائص، ج1، ص361.

نشأت في الكوفة ونحت بالقياس منحى علميّا[1]. وينقل لنا سيبويه (180هـ) أمثلة كثيرة لأقيسة الخليل على اختلافها، مما يدل على أن القياس بلغ على يد الخليل كامل نُضجه، وأصبح من أسس النحو التي تُبنى عليها قواعده، ويوزَن بها الكلام العربي.

3.3- مرحلة التنظير: أي مرحلة وضع التعريفات والتفريعات[2]، ويتصدر هذه المرحلة ابن الأنباري (577هـ) بكتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) الذي أظهر فيه تأثره بالبحوث الفقهية، فنقل أصول الفقه إلى النحو[3] وجعل للقياس على غرارها حدا وشروطا وأركانا.

4- أركان القياس

جاء في لمع الأدلة أن للقياس أربعة أركان هي:

أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة[4].

قال ابن الأنباري: « وذلك مثل أن تركّب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله فتقول: « اسم أسند الفعل إليه، مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل ». فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يُسَمّ فاعله والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو لم يُسَمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو »[5].

1.4- الأصل (المقيس عليه): هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية، وسواء كانت الرواية عن طريق المشاهدة أو التدوين[6]. فشرطه أن يكون مطردا أي غير شاذ، لأنه يقاس على الكثير والقليل لموافقته القياس، لكن الأصل في القياس يكون على مقيس عليه مطرد أو كثير إلا إذا كان ذلك الكثير مخالفا للقياس، فإنه يمتنع.

يقول ابن الأنباري: « واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أدّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في

---

[1] ينظر: سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، ط1 دار الشروق، عمان، 1997، ص19. وخديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3 دار الأمل، الأردن، 2001، ص65 – 73.

[2] ينظر: سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، ص19.

[3] ينظر: نفسه.

[4] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص93.

[5] نفسه.

[6] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1 دار غريب، القاهرة، 2006، ص88.

استقام: اسْتَقْوَم، ولا في استساغ: اسْتَسْوَغ، ولا في استباع: اسْتَبْيَع، ولا في أعاد: أعْوَد، لو لم تسمع شيئا من ذلك »[1].

ويضيف السيوطي: « ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

مثال الأول: قولهم في النسب إلى (شَنوءة: شنئيّ) فلك أن تقول في (حنيفة: حَنفيّ) قياسا.

ومثال الثاني: قولهم في (ثقيف وقريش وسُليم: ثَقَفِيّ، وقُرَشِيّ، وسُلمِيّ)، فهو وإن كان أكثر من (شنئيّ)، فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، ولا يقال في (سعيد: سَعَدِيّ)، ولا في (كريم: كَرمِيّ) »[2].

2.4- الفرع (المقيس): هو المحمول على كلام العرب تركيبا أو حكما، وتكمن أهميته في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

قال ابن جني: « ألا ترى أنك إذا سمعت: « قام زيد »، أجزت أنت « ظَرُفَ خالدٌ، وحَمُقَ بِشْرٌ »، وكان ما قِسْته عربيا كالذي قِسْتَه عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرُك اسمَ كل فاعل ومفعول، وإنما سمعتَ بعضا فجعلتَه أصلا وقِسْتَ عليه ما لم تسمع »[3].

وينقسم القياس بحسب المقيس إلى نوعين:

- **قياس النصوص**: بأن تبني الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت.
- **قياس الأحكام**: بأن يُستنبط حكم نحوي نُسب من قبلُ إلى أصل مستنبط من المسموع، كما في: إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل، وإعمال « ما » على إعمال « ليس »، ورفع نائب الفاعل على رفع الفاعل، وبناء الأسماء على بناء الحروف.

والقياس باعتبار المقيس والمقيس عليه على أربعة أقسام:

- **حمل فرع على أصل**: من أمثلته: إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد، فمن ذلك قولهم: (قِيَم ودِيَم في: قِيمة ودِيمة)، و(زِوَجَة وثِوَرة في: زَوْج وثَوْر)[4]. يقول ابن جني في تبرير ذلك: «

---

[1] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص99.

[2] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص84 – 85.

[3] ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1 وزارة المعارف العمومية، مصر، 1954، ج1، ص180.

[4] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص85.

والفروع إذا تمكّنت (قويت قوة تسوّغ) حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم »[1].

– **حمل أصل على فرع:** من أمثلته: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته كـ (قُمتُ قِيَاما) و(قاومت قِواما)[2].

– **حمل نظير على نظير:** فالنظير إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما،

فمن أمثلة الأول: حذف فاعل أفعِل به في التعجب، لما كان مُشْبِها لفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب (حذامِ) على الكسر تشبيها له بـ (دَراكِ وتَراكِ).

ومن أمثلة الثاني: جواز (غيرُ قائمٍ الزيدانِ) حملا على ما قام الزيدانِ؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ: إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر.

ومن أمثلة الثالث: اسم التفضيل، و(أَفْعِل) في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهرَ لشبهه (بِأَفعِل) في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعِل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك، قال الجوهري: ولم يسمع تصغيره في (أَمْلَح وأَحْسَن) ولكنِ النحويون قاسوه في ما عداهما.

– **حمل ضد على ضد:** من أمثلته: كسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر: « لم يضربِ الرجلَ »[3].

وتقبل هذه الأقسام أن تعدّ أقساما للعلة القياسية، وتندرج ضمن ثلاثة أقسام حسب ابن الأنباري استعارها من علم أصول الفقه، وهي[4]:

– **قياس الأولى:** وهو حمل الأصل على الفرع، حيث تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل؛

– **قياس المساوي:** وفيه حمل الفرع على الأصل، وحمل النظير على النظير، حيث تكون العلة في الفرع والأصل سواء؛

– **قياس الأدنى:** وهو حمل الضد على الضد، حيث تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل.

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص184.

[2] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص86 –87.

[3] ينظر: نفسه، ص88 – 90.

[4] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص105 – 112.

3.4- الجامع: هو (العلة الجامعة)، وقد تختصر إلى (العلة)[1]، وأطلق عليها باحث معاصر[2] مصطلح (الجامع) تجنبا للبس، لأن من أنواع الجامع: العلة. وهو الصلة بين طرفي القياس: المقيس عليه والمقيس، وتحققها الصفات المشتركة بينهما، فتسوّغ إعطاء المقيس حكم المقيس عليه.

وقد حظيت العلة باهتمام بالغ لدى الأولين فاق شأن بقية أركان القياس مجتمعة، ولنا عودة إلى بعض التفاصيل الهامة فيها في موضوع خاص بها في الصفحات اللاحقة[3].

1.3.4- أقسام الجامع

ينقسم الجامع (أو العلاقة) الذي يربط بين المقيس والمقيس عليه إلى ثلاثة أنواع:

- **العلة:** سماها الرماني (العلة القياسية)، وهي « التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو: علة الرفع في الاسم (كذا): ذكر الاسم على جهة يَعتمد الكلام فيها عليه، وعلة النصب فيه: ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجر: ذكره على جهة الإضافة »[4]. ويشترط « أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه »[5]، إذ هي كما عرفها علي أبو المكارم: « السبب الذي تحقَّق في المَقيس عليه، فأوجَب له حكمًا، وتحقَّق في المقيس أيضًا، فأُلْحِق به فأخَذ حُكمه »[6].

- **الشبه (علاقة التشابه أو التماثل):** هو ضرب من الشبه بين المقيس عليه والمقيس غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل. ومثاله « أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه »[7]، أي أن إعراب الفعل المضارع – عند البصريين – هو لمشابهته الاسم:

– لفظا: لموازنته له في الحركات والسكنات، كـ: « ضارب » و« يضرب ».

– ومعنى: لقبول كل منهما الشيوع والخصوص، فالاسم يفيد الشيوع عند تجرده من أداة التعريف، ويتخصص عند دخولها عليه، وكذلك المضارع يحتمل الحال والاستقبال عند تجرده من حرف الاستقبال ويتخصص عند دخول أحد حرفي الاستقبال.

– واستعمالا: لوقوع كل منهما صفة لنكرة ولدخول الابتداء عليهما نحو:

جاءني رجل ضارب أو يضرب.

---

[1] المصدر السابق، ص93.

[2] ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص108.

[3] ينظر: المحاضرة التاسعة (علل النحو)، ص53 – 62.

[4] الرماني، رسالة الحدود، ص84.

[5] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص105.

[6] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص108.

[7] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص107.

وإن زيدا لَضارب أو لَيضرب.

فالشبه بين المضارع والاسم في اللفظ والمعنى والاستعمال، ولكن لا شيء من هذا هو العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل، لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل – الذي هو الاسم – إنما هو لإزالة اللبس، لأن الاسم يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه.. وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه[1].

– **الطرد (علاقة الاطراد):** وهو وجود الحكم مع فُقدان الإخالة في العلة. والإخالة هي المناسبة والملاءمة والانسجام بين الحكم والعلة.

ومثاله أن تعلل بناء « ليس » بعدم التصرف حيث يطرد البناء في كل فعل غير متصرف. فهذا صحيح وإن لم يكن هو علة البناء، لأننا نعلم يقينا أن علة بناءه أن الأصل في الأفعال البناء[2].

وعلى ما سبق، ينحل القياس بحسب الجامع إلى ثلاثة أضرب:

– **قياس العلة:** وهو « أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل »[3]. وهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة[4].

– **قياس الشبه:** وهو « أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل »[5].

– **قياس الطرد:** « هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة »[6].

كما يمكن تقسيم علل القياس أقساما كثيرة، أشهرها أربعة وعشرون ذكرها السيوطي، ومنها:

– علة سماع، مثل قولهم: (امرأة ثدياء) ولا يقال: (رجل أَثْدى)، ليس لذلك علة سوى السماع.

– علة تشبيه، مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

– علة استغناء، كاستغنائهم بـ (ترك) عن (ودع). قال سيبويه: « واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مُسقَطا من كلامهم البتة »[7].

– علة استثقال، كاستثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة.

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص108 – 109.

[2] ينظر: نفسه، ص110.

[3] نفسه، ص105.

[4] نفسه.

[5] نفسه، ص107.

[6] نفسه، ص110.

[7] ابن جني، الخصائص، ج1، ص266.

– علة فرق، وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى[1]. قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: « إنما فعل ذلك للفرق بينهما »[2]. ويقول ابن جني: « استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول؛ وهذا الفرق أمر معنويّ »[3].

– علة توكيد، مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

– علة تعويض، مثل تعويضهم الميم في (اللَّهُمَّ) من حرف النداء.

– علة نظير، مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملا على الجر إذ هو نظيره.

– علة نقيض، مثل نصبهم النكرة بـ (لا) حملا على نقيضها (إن).

– علة حمل على المعنى، وهي من أكثر العلل استعمالا لدى النحاة بحجة كثرتها في مدونتهم من كلام العرب أو غيره، وذلك في مثل: « فمن جاءه موعظة » [البقرة: 276]، ذكّر فعلَ الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ.

– علة مشاكلة، مثل قوله: « سلاسلاً وأغلالاً » [الإنسان: 4].

– علة معادلة، مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

– علة تغليب، مثل: « وكانت من القانتين » [التحريم: 12].

– علة اختصار، مثل باب الترخيم و« لم يكُ ».

– علة تخفيف، كالإدغام.

– علة أولى، كقولهم: إن الفاعل أولَى برتبة التقديم من المفعول.

– علة دلالة حال، كقول المستهلّ: (الهلالُ) أي: هذا الهلالُ، فحذف لدلالة الحال عليه[4].

2.3.4) مسالك العلة

– **الإجماع:** أن يُجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستثقال.

– **النص:** بأن ينص العربي على العلة.

قال أبو عمرو: سمعت رجلا من اليمن يقول: « فلان لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها ». فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟[1].

---

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص98 – 99.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص49.

[3] نفسه، ص150.

[4] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص98 – 100.

قال ابن جني: « هذا الأعرابي الجلف علّل هذا الموضع بهذا لعلة، واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره. وقال سيبويه: سمعنا بعضهم يدعو على غَنَم رجل، فقال: اللهم ضَبُعا وذئبا، فقلنا له: ما أردت؟ فقال: أردت: اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا، كلهم يفسر ما ينوي. فهذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم، وننسبه إليهم من العلة[2].

– **الإيماء:** بألا يصرَّح بالعلة بل يشار إليها. ومثاله فيما نقله ابن جني عن الفرزدق. قال: « حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحاق، فقال له: كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كُونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق: كذا أنشد. فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فَعُولَين! »، فقال الفرزدق: لو شئت أن تسبِّح لسبَّحت. ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله: لو شئتَ أن تسبّح لسبَّحت، أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر. قال أبو الفتح: كان هنا تامّة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احدُثا فحدثتا، أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا »[3]، في معنى أنه لم يرد (كان) على سبيل الناسخ، وإلا لنصب (فعولان)، وإنما أراد (كان) التامة.

– **السَّبر والتقسيم:** من مصطلحات المتكلمين التي تعين في المناظرات والجدل، والسبر في اللغة: استخراج كنه الأمر[4].

ويقصد بالسَّبر والتقسيم في الاصطلاح ذكر الوجوه المحتملة ثم سبرها، أي اختبارها فيُختار منها ما يصلح، ليُقتصر عليه في التقسيم دون سواه.

والاستدلال على العلة بالسبر والتقسيم هو أحد أنواع الاستدلال عند ابن الأنباري، كما استعمله كثير غيره من النحاة كأبي البقاء العكبري وابن فلاح[5].

ويجعله ابن الأنباري على ضربين[6]:

– **أحدهما:** أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعها، فيبطل بذلك قوله، وذلك مثل أن يقول: « لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أن تكون لام التوكيد أو لام

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص113.

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص249 – 250.

[3] ابن جني، الخصائص، ج3، ص302.

[4] ابن منظور، لسان العرب، مج2، مادة: (س ب ر)، ص633 (1673).

[5] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص117.

[6] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص127 – 131.

القسم؛ بطل أن تكون لام التوكيد؛ لأن لام التوكيد إنما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحد منهما للتوكيد. وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى. وبطل أن تكون لام القسم؛ لأن لام القسم إنما حسنت مع (إن) لأن (إن) تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم. وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك، وإذا بطل أن تكون لام التوكيد، وبطل أن تكون لام القسم؛ بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها ».

– **الثاني:** أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح قوله. وذلك مثل أن يقول: « لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو: (قام القوم إلا زيدا) إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا)؛ وإما أن يكون بـ (إلا) لأنه بمعنى أستثني، وإما أن يكون لأنها مركبة من (إن) المخففة و(لا)، وإما أن يكون لأن التقدير فيه: (إلا أن زيدا لم يقم).

ثم يبين ابن الأنباري بطلان مختلف وجوه نصب مستثنى (إلا)، فيما عدا أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا). يقول: « وإذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلا) لأنها بمعنى (أستثني) أو لأنها مركبة من (إنّ) و(لا). أو لأن التقدير: إلا أنّ زيدا لم يقم؛ وجب أن يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية (إلا) » .

وقد استخدم ابن جني مصطلح التقسيم في الخصائص قبل ابن الأنباري، إذ يقول: « باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح، وذلك كأن تقسم نحو: مروان إلى ما يحتمل حالُه من التمثيل له، فتقول: لا يخلو من أن يكون فَعْلان أو مفعالا أو فَعْوالا، فهذا ما يُبيحك التمثيل في بابه. فيُفسد كونَه « مفعالا أو فعوالا » أنهما مثالان لم يجيئا، وليس لك أن تقول في تمثيله: لا يخلو أن يكون مَفْلان أو مفوالا أو فعوان أو مفوان أو نحو ذلك، لأن هذه ونحوها إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلا، ولا قريبة من الموجودة »[1].

واستخدم مصطلح السبر، فقال: « إن استبهَم الأمرُ فلم يُعرف التاريخ وجب سَبْر المذهبين، وإنعام الفَحص »[2].

وقال أبو البقاء في « التبيين »: الدليل على أن (نِعْم وبئس) فعلان: السبرُ والتقسيم، وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع.

وقد دل الدليل على أنهما ليسا اسمين بوجهين:

أحدهما: بناؤهما على الفتح، ولا سبب له ولو كانتا اسمين؛ لأن الاسم إنما يبنى إذا أشبه الحرف، ولا مشابهة بين نِعْم وبِئس وبين الحرف، فلو كانت إحداهما اسما لأعربت.

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج3، ص67 – 68.

[2] نفسه، ج1، ص205.

والثاني: أنها لو كانت اسما لكانت إما جامدا، أو وصفا، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر، لأنها من (نَعِمَ الرجل) إذا أصاب نعمة، والمنعم عليه يمدح، ولا يجوز أن يكون وصفا؛ إذ لو كانت لظهر الموصوف معها، ولأن الصفة ليست على هذا البناء، وإذا بطل كونها اسما ثبت أنها فعل.

– **المناسبة:** وتسمى الإخالة أيضا؛ لأن بها يُخال – أي يُظنّ – أن الوصف علة، ويسمى قياسها: قياس علة، وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحَمْلِ ما لم يُسَمَّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد[1].

– **الشبه:** وهو أن يُحمَل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه[2].

– **الطرد:** وهو أن يوجد الحكم مع فقدان الإخالة (المناسبة) في العلة. ومثاله أن تعلل بناء (ليس) بعدم التصرف حيث يطرد البناء في كل فعل غير متصرف[3].

– **إلغاء الفارق:** وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما. مثاله: قياس الظرف على المجرور في مواقع كثيرة بجامع ألّا فارق بينهما فإنهما يستويان في جميع الأحكام[4].

3.3.4– قوادح العلة

هي جملة أمور تبطل العلة وبعدمها تصح وتسلم، ومنها:

– **النقض:** وهو وجود العلة وعدم وجود حكم[5]، ويسمى أحيانا تخصيص العلة، ومثاله أن يقول: إنما بُنيت « قطامِ وحذامِ وسكابِ » لاجتماع ثلاث علل تمنع الصرف وهي: التعريف والتأنيث والعدل عن (قاطمة وحاذمة وساكبة)، فهذا ينتقض بـ « أذربيجان » فإن فيه ثلاث علل وليس بمبني[6]، بل هو معرب غير منصرف.

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص117.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص107 – 108.

[3] ينظر: نفسه، ص110.

[4] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص120.

[5] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص60.

[6] ينظر: نفسه، ص113.

لقد اشترط الجمهور الطرد في العلة، فإذا تخلف الحكم مع وجودها، لم تصحّ، وذهب بعضهم إلى جواز تخصيص العلة فلم يشترطوا سلامتها من النقض[1].
ووقع هذا الاختلاف بالنسبة إلى بقية القوادح الأخرى.

– **تخلف العكس:** بناء على أن العكس شرط في العلة، إذ هو« انتفاء الحكم عند عدم العلة »[2]، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظا و تقديرا، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظا و تقديرا[3].
وتخلفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة[4].
ويسميه الأنباري عدم العكس ومعناه أنه لا يعدم الحكم عند عدم العلة[5]، فيقول: « وجب أن يكون العكس شرطا في العلة [أي العلة النحوية]، وذلك لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعكس شرط في العلة العقلية، فكذلك ما كان مشبها بها »[6].

– **عدم التأثير:** وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه[7]. وذلك مثل أن تدل على ترك صرف (حبلى) فتقول: إنما امتنع من الصرف؛ لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فذِكر المقصورة حشوٌ؛ لأنه لا أثر له في العلة؛ لأن ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سببا مانعا من الصرف لكونها مقصورة؛ بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن ألف التأنيث الممدودة سبب مانع من الصرف كالألف المقصورة؟[8].
المقصورة؟[8].

– **فساد الاعتبار:** وهو أن يُستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب[9]، أي أنه معارضة النص للدليل فيبطل اعتبار الدليل دليلا. وذلك مثل أن يقول البصري: « الدليل على أن (ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر): أن الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياسا على مد المقصور ». فيقول له المعترض: « هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب،

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص121 – 122.
[2] نفسه، ص122.
[3] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص115.
[4] ينظر: نفسه.
[5] ينظر: نفسه، ص116.
[6] نفسه.
[7] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص123.
[8] ينظر: نفسه، ص123.
[9] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص54.

والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب لا يجوز، فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة »[1].

وقد أدى تشعب البحث في موضوع العلة بأنواعها وقوادحها إلى تشعب الدرس النحوي وتعقده بما يفسد النحو ولا يَلزم متعلم العربية، إذ ولع بعض النحاة بالعلة، وذهبوا مذاهب غريبة في تعليل الظاهرة النحوية أو اللغوية أو الصرفية، وحوّلوا العلة إلى موضوع فلسفي يطغى عليه المنطق، ولا تمثل فيه العبارات النحوية إلا مجرد شواهد، وتضاربت العلل المفترضة، واختلفت في المسألة الواحدة باختلاف المدارس النحوية.

4.4- الحكم

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه. ويقسمه النحاة على ستة أقسام هي[2]:

- **الواجب:** كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز.
- **الممنوع:** كأضداد ما ذكر في الواجب.
- **الحسن:** كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.
- **القبيح:** كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع.
- **خلاف الأولى:** كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيدًا.
- **جائز على السواء:** كحذف المبتدإ أو الخبر وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

[1] ينظر: المصدر السابق، ص54 – 55.

[2] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص30 -31.

المحاضرة التاسعة: **علل النحو**

1- في مفهوم العلة النحوية

هي عمود النحو وأساسه، وتعرّف العلة النحوية بأنها « الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو هي بعبارة أوضح، هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة »[1]، أي هي الحقيقة التي أدت إلى قيام حكم ما.

فالعلّة النحويّة هي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويّون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينًا من التعبير والصياغة"[2].

وقد صنف أبو القاسم الزجاجي (337هـ) في العلل كتابا خاصا أسماه « الإيضاح في علل النحو »، وأشار فيه إلى أن الخليل بن أحمد هو أول من فتح باب الحديث عن العلل حيث سئل: « عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها علّلُه وإن لم يُنْقَل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملٌ أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها »[2].

وقد يدل مصطلح العلة على معنى « الشروط أو الصفات التي يتحقق الحكم بتوافرها، حيث لاحظ النحاة اقتران ظاهرتين لغويتين وجودا أو عدما فجعلوا إحداهما علة للأخرى، ومثال ذلك: الرفع يقترن بالفاعلية، والنصب يقترن بالمفعولية، والجر بالإضافة أو سبق بعض الحروف، لذلك جعلوا الفاعلية علة للرفع، والمفعولية علة للنصب، والإضافة علة للجر »[3].

---

[1] ينظر: مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ط3 دار الفكر، بيروت، 1974، ص90.

[2] الزجاجي (340هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3 دار النفائس، بيروت، 1979، ص65 – 66.

[3] حسام أحمد القاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ط1 دار الآفاق العربية، القاهرة، 2007، ص136.

وبهذا المعنى الشائع لها يعرفها الشريف الجرجاني، حيث يقول: « العلة ما يتوقّف عليه وجود الشيء، ويكون خارجا مؤثرا فيه »[1].

وقد تمثل العلةَ القرينةُ أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام أو المقام تحقق بسببها الحكم، فهي السبب الموجب للحكم.

2- مراحل تطور التعليل النحوي

لا شك أن التعليل النحوي قد تطور عبر مراحل متمايزة، تدرج فيها من البساطة إلى التعقيد، ومنه إلى مرحلة من المراجعة والتقويم، ولازم بذلك في تاريخه تاريخ علم النحو برمته.

ويمكننا إجمال تطوراته في خمس مراحل كبرى[2]، هي:

1.2- مرحلة النشأة

بدأت في القرن الثاني للهجرة بريادة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ)، وهو الذي قال عنه ابن سلام (231هـ): « كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل »[3]، وذكر القفطي (646هـ) أنه: « أول من بعَج النحو ومدّ القياس وشرح العلل »[4]، أي أن الدرس النحوي قبله اتسم بشيء من العموم والإبهام إذ كان يفتقر إلى تعليل أحكامه.

وسار على نهجه تلاميذه أمثال أبي عمر بن العلاء (154هـ)[5] وعيسى بن عمر (149هـ). وكانت تعليلاتهم على بساطتها تتعلق بتحديد العامل وتوضيح معنى القول المعلل،

وتحتكم في التعليل إلى الشائع في لسان العرب.

اتسم التعليل في هذه المرحلة بالسمات التالية:

- جزئية الموضوع والنظرة: مورس التعليل على الجزئيات، فالنحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها، ولا ينظرون الى غير الجزئية التي يسوغونها[6].

---

[1] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص160.

[2] للاستزادة ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص35 – 92. والملخ يجمل المراحل في أربع جاعلا المناهضة والنقض ضمن مرحلة النضج والازدهار.

[3] ابن سلام، طبقات الشعراء، ص30.

[4] القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص105.

[5] روى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: « مسعت أعرابيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها » قال فقلت له أتقول « جاءته كتابي » فقال أليس بصحيفة؟ فحمله على هذا المعنى وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم. ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص35.

[6] ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص154.

– التوافق مع القواعد: استُخدم التعليل لتبرير القواعد وإساغتها، ثم لشرح بواعثها من ناحية، وتوضيح أهدافها من ناحية أخرى[1].

– الوقوف عند النصوص اللغوية: بمعنى أن النحويين حينما يعللون لا يتناقضون مع النصوص اللغوية، أيا كان مصدرها، بل يجعلون التعليل في خدمتها[2].

2.2– مرحلة النمو والارتقاء

يؤرَّخ لبدايتها بمنتصف القرن الثاني للهجرة، وتعود ريادتها إلى الخليل بن أحمد (175هـ) الذي عُرف بعقله النافذ وعلمه بأساليب العرب، فبرز في صدارة العلماء الذين استنبطوا القواعد اللغوية ودعموها بعلل تقوم على أساس الحس السليم الذي يؤثر الخفة وينفر من الثقل أو اللبس[3]. قال عنه الزبيدي (379هـ): «استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق »[4]. »[4].

وفاق سيبويه (180هـ) بتوسعه في العلل شيوخه، فأسهم في حركة توظيفها بسعة ما استوعب كتابه من تعليلات سابقيه للأحكام النحوية، لا سيما منهم الخليل، إذ نقل جملة من تعليلاته، ومن ذلك ما قدمه من تعليل لحالة جمع المنادى بين البناء والإعراب، فقال: « زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدَ الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحًا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلَك وهو بعدَك ». ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا عمرُو، وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في قبلُ »[5].

وشرح هذا التعليل فقال: « فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردا، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافا، لأن المفرد ف النداء في موضع نصب، كما أن قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل. وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف »[6].

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص155.

[2] نفسه، ص155.

[3] يظهر اهتمام الخليل بالتعليل في النص الذي نقله الزجاجي، وتبين منه أن الخليل كان يرى أن كلام العرب لم يكن ليوضع دون علل أو تعليل. ينظر: ص60، الهامش2.

[4] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 دار المعارف، القاهرة، 1984، ص47.

[5] سيبويه، الكتاب، كتاب سيبويه، ج2، ص182 – 183.

[6] نفسه، ص199.

اقتفى سيبويه في تعليلاته أثر أستاذه الخليل تاركا التفلسف والتعقيد وإعمال العقل ومنطقه. تقول منى إلياس: « من تأمل أكثر ما يعتل به النحويون الأوائل ولا سيما الخليل وسيبويه ثم من قفا أثرهما ير أن ما اعتلوا به إنما هي علل لغوية بحت مدارها على أسباب لسانية يبينها الحس قبل أن ينفذ إلى إدراكها الذهن»[1].

واتسم التعليل في هذه المرحلة بميزتين أساسيتين:

– تعميم التعليل على كل جزئيات البحث النحوي؛

– ضم الجزئيات المعللة في إطار يشملها ويبررها في الوقت نفسه[2].

يقول الفراء محتجا لسقوط نون الوقاية في (أنّ) و(كأن) و(لعلّ) معا بأنها « بعدت عن الفعل، إذ ليست على لفظه، فضعف لزوم النون لها، و(ليت) على لفظ الفعل، فقوي فيها إثبات النون، ألا ترى أن أولها مفتوح، وثانيَها حرف علة ساكن، وثالثَها مفتوح، فهو كـ « قام » و« باع »[3].

3.2– مرحلة النضج والازدهار

امتدت من القرن الثالث إلى القرن الخامس للهجرة. ولئن كان التعليل قد اتُّخذ في المبدإ وسيلة لتأكيد الحكم النحوي وإثبات صحته، فقد أصبح في القرن الخامس للهجرة، غاية يتهافت النحويون على تحصيلها، بل أصبحت البراعة فيه ميزة الحذاق منهم.

وبرزت لظاهرة التعليل في هذه المرحلة نزعات تنظيرية كثيرة وهامة، تهدف إلى حصر جوانب نظرية التعليل النحوي، وضبط أصولها ومصطلحاتها، أي أن التأليف في التعليل النحوي استقل عن النحو وتوسع، وذلك باعتبار التعليل قضية أخرى غيرَ النحو الذي يتحدد بأبوابه وأحكامه، فهو إحدى وسائل الدرس النحوي، كما ظهر الميل إلى التفريع، فقسمت العلة النحوية إلى ضروب متميزة ومحددة.

لاحظ ابن السراج (316هـ) علل النحويين في مؤلفاتهم، فميز في كتابه (الأصول في النحو) بين ضربين من العلة:

– ضرب يعرف بـ (العلة) أو (العلة الأَولى[4])، وهي تؤدي إلى معرفة لغة العرب؛

– وضرب يعرف بـ (علة العلة)، وتهدف إلى اكتشاف حكمة العرب في كلامها.

وقسم الزجاجي من جهته علل النحو إلى ثلاثة أضرب:

---

[1] منى إلياس، القياس في النحو، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ص47.

[2] ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص158 – 159.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص301.

[4] كثيرا ما تستعمل بصيغة الجمع (العلل الأوَل).

– **علل تعليمية:** وهي التي يُتَوَصّل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركِب فهو راكِب، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل. ومن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائمٌ، إن قيل: بِمَ نصبتم زيدا؟ قلنا: بإنّ: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنّا كذلك عُلّمناه ونُعَلِّمه، وكذلك قام زيد. إن قيل: لِمَ رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

– **علل قياسية:** أن يقال: لِمَ نَصبت زيدا بـ « إن » في: إن زيدا قائم، ولِمَ وَجب أن تنصب « إنّ » الاسم؟ فالجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه وأُعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك.

– **علل جدلية:** هي كل ما يعتل به زيادة على ذلك، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدِّم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرع، فأيّ عِلّةٍ دعت إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ إلى غير ذلك من الأسئلة، فكل شيء اعتلّ نه المسؤول جوابًا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر[1].

وقد فصّلت العلل التعليمية حتى بلغت نحو أربع وعشرين علة.

ثم قدم الرماني (384هـ) تقسيمه للعلل واضعا لكل منها حدّها على النحو التالي:

– قياسية، وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم وهي ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلم، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام؛ وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة؛

- حِكْمية، هي التي تدعو إليها الحكمة نحو جعل الرفع للفاعل لأنه أول للأول وذلك تشاكل حسن ولأنه أحق بالحركة القوية لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ويمكن أن يعتمد بها فتسمع والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول لأنه واحد والمفعولات كثيرة ؛

– وضرورية، هي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل؛

– ووضعية، يجب لها الحكم بجعل جاعل نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكنا؛

– صحيحة، هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة؛

– فاسدة، هي التي بخلاف هذه الصفة[2].

---

[1] ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64 – 65.

[2] الرماني، رسالة الحدود، ص84 – 85.

وتحدّث ابن جني (392هـ) في الخصائص عن العلة، فصنفها إلى صنفين:

- **علة وجوب**، وهي المتفق عليها بين النحاة، كعلة رفع الفاعل ونحوه؛
- و**علة جواز**، وتكون في كل موضع جاز فيه إعرابان أو أكثر، كعلة الإمالة.

يقول في ذلك: « أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابهها، ورفع العمدة وجر المضاف إليه وغير ذلك، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجوّز ولا يوجب.

من ذلك أسباب الإمالة فإنها علة الجواز لا الوجوب، وكذا علة قلب واو « وُقِّتَتْ » همزة، وهي أن الواو انضمت ضما لازما، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واوا، فعِلّتها مجوّزة لا موجبة.

وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوز جعله بدلا وحالا، وذلك أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيَّرا في جعل تلك النكرة – إن شئت – حالا أو بدلا فتقول على هذا: « مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ » على البدل، وإن شئت قلت: « مررت بزيد رجلا صالحًا » على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه »[1].

فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علّة وما كان مجوِّزا يسمى سببا.

واجتهد في دراسة العلل أيضا، ابن الأنباري، وحاول صياغة منهج للتعليل في (لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب) على منوال أصول الفقه، لأن « النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول »[2]، ولهذا كان أول من أطلق اسم « علم أصول النحو » على هذا العلم الذي وضعه على حد أصول الفقه، واهتم بالأدلة النحوية[3]، وتعرض فيه إلى مسائل العلة، ومارس التعليل فعليا في كتابه (أسرار العربية).

واستهدف التعليل في هذه المرحلة التنظير في التعليل، واتسم لذلك بأمرين هما:

- بناء الأحكام على العلل؛
- التنسيق بين العلل النحوية، وجعل جزئياتها متسقة بحيث تتلاقى ولا تتضارب، وتتكامل ولا تتناقض .

وهكذا كانت العلل بالنظر إلى تقسيم الزجاجي خاصة، ثلاثة أنواع:

– منها ما هو ضروري لتحقيق غاية تعليمية، وهي التوصل إلى معرفة كلام العرب ووسائل ضبطه.

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص164 – 165.

[2] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص76.

[3] ينظر: نفسه.

– ومنها ما تقتضيه الضرورة اللغوية لقياس الكلمات على نظائرها عند اطراد القاعدة لمجاراة العرب في كلامهم حتى نكفل للعربية استمرارها وتطورها لأن النظير العربي هو الأصل الذي نتمثله دائما في كل ما يتصل باللغة كلاما وكتابة وإليه المفزع حين نريد التعبير.

وهو القالب الذي نشكل ما نريد على مثاله وحده، وفيه – دون غيره – نصوغ كلامنا على كلامهم، إفرادا وتركيبا، وهيئة[1]، كتعليل حذف واو « يعِد »، وتعليل تسكين لام الفعل عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك.

– ومنها ما لا يعرف به كلام العرب، وإنما يبين الحكمة والمقاصد والأغراض، ويتصل بالجدل والنظر وإظهار البراعة في البحث والاستقصاء مما يدل على تمكنهم من زمام اللغة وأساليب البحث وطرائق النقاش، فقد حذا بهم حبهم للغتهم وإخلاصهم لها إلى استعمال كل الوسائل لاستخلاص أحكامها، وكان الواحد منهم يجنح للأدلة الدامغة حبا في البحث والمناقشة في مجال العلم والتنافس المثري الخلاق، ومخافة استعلاء الخصوم أو الظهور عليه في أمر من الأمور أو إبطال ما يأتي به[2]. وكلٌّ كان يؤلف قدر طباعه واختيار نفسه ومحله من ذلك العلم الذي يعانيه ويروض نفسه للتصنيف فيه علوا واقتدارا عليه[3].

4.2– مرحلة المعارضة والنقض

يمثلها القرنان السادس والسابع للهجرة، حيث تغلغلت الفلسفة في النحو وأُدخل الجدل الكلامي والمباحث المنطقية، وأقحم الأسلوب الفقهي في القرن الخامس في مجالات علم النحو، باعتماده تقسيم الأصوليين للعلة، وكان ذلك كله مصدرا أساسيا للصعوبة والتعقيد في النحو العربي، فظهرت نزعات تناهض الاتجاه التعليلي المسرف، متأثرة في ذلك « بالمناخ المعادي للفلسفة، والنظر العقلي إلى ما وراء الظاهرة أيا كانت »[4]، وتزعم حركة الرفض هذه، نحاة المغرب والأندلس، ودشنها **ابن حزم (546هـ)**. يقول في علل النحويين : « إنها – كلها – فاسدة، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة. وإنما الحق من ذلك أن هكذا سمع من أهل اللغة الذين يُرجَع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عداها فمع أنه تحكم وفاسد متناقض، هو أيضا كذب؛ لأن قولهم: كان الأصل كذا فاستثقل فنُقل إلى كذا، شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة، ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد

---

[1] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص149.

[2] ينظر: بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ط1 دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1999، ص65.

[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص37.

[4] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص209.

ذلك »[1]، فهو يرى أن النحويين يتكلفون في التعليل ويبالغون في توظيفه، فيقعون في تسلسل للعلل لا نهاية له جريا وراء اكتشاف العلل السابقة أو القصوى للعلل القريبة (الأوَل)، وأن عليهم الاكتفاء بما هو ضروري، فيقول: « وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها بل هي مشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب والأهم، وإنما هي تكاذيب »[2].

وقد أنكر **ابن مضاء القرطبي** (592هـ) على النحويين عللهم التي ساقتهم إلى تأملات واجتهادات لا ضرورة لها لانتحاء سمت العرب في كلامهم، وأوغلوا بها في إعمال العقل لاستنباط علل تجيب عن تساؤلات ذهنية غاية العمق، ولم يرتض غير العلل التعليمية التي تفسر الظواهر النحوية بعيدا عن التفكير الفلسفي المعتمد على علم المنطق[3]. قال: « والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني، أن العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر »[4].

ثم جاء **ابن الأثير** (637هـ) وذهب إلى القول : « أقسام النحو أُخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، قُلد في ذلك، كما قلد في رفع الفاعل ونصب المفعول »[5]، فهو يرفض علل النحويين التي تنحو منحى عقليا، ويعزو الأحكام اللغوية عامة إلى مجرد اختيار عرفي اعتباطي ولافوضوي[6] في الوضع الأول للغة، وهذا ما رد به على من اتخذ التعليل وسيلته في الدراسة النحوية، وأقام القواعد على الأدلة. يقول معبرا عن ذلك: « هذه الأدلة واهية، لا تثبت على محك الجدل، فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول، من غير دليل أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا، وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع الى رفع الفاعل، ونصب المفعول هي التي ذكروها »[7].

---

[1] ابن حزم (456هـ)، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق: عبد الحق بن ملاحقي التركماني، ط1 دار ابن حزم، 2007، ص558 – 559.

[2] ابن حزم، رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، ط1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ج4، ص66.

[3] ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، ط1 دار صفاء، عمان، 2005، ص141.

[4] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص152.

[5] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ج1، ص95.

[6] لعل هنا أهم نقطة ضعف في طرح المذهب المعارض لمطلق التعليل، حيث يتنافى مفهوم الاعتباطية اللغوية التامة مع ميزة النظام اللغوي المحكم، ولا أقول الصارم، والذي دعا الخليل إلى الإقرار بحق دارس اللغة في تعليل أحكامها.

[7] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، ص96.

واستمرت حركة الرفض مع **أبي حيان الأندلسي** (745هـ)، فقد أشاد بدعوة ابن مضاء، وعاب على النحويين كثرة تعليلاتهم التي انحرفت بالنحو عن غايته التطبيقية ، ورأى أنها زرعت الخلاف بينهم ونفّرت النفوس من النحو. يقول في ذلك: « والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرا ما تطالع أوراقا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصا ما صنفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم »[1]، فهو لم يكتف بإنكار العلل الثواني والثوالث على غرار سابقيه في حملة الرفض، بل استغنى عن كل العلل، وقرر أن التعليلات المنطقية مَفسدة للنحو، لأنها لا تجدي حسبه نفعا مقابل السماع الذي يتحقق به العلم وتحصل كل الفائدة.

وينطلق الرافضون للقياس والتعليل من عقيدة ظاهرية لا يعتمد منهجها إلا على النص بما أن العقل يدرك معنى النص من ذاته، ولا يُحوجه إلى الاجتهاد لاستنباط علله، فتقضي الظاهرية بأن اللغة يثبتها النص لا القياس، شأنها في ذلك شأن العقائد والشرائع، لأنها توقيفية، ولهذا لا يجوز تفسير معنى الكلمة بغير الظاهر إلا إذا استدعى ذلك نص ثابت أو إجماع، أو عقل أو بديهة حسنة، فإنْ لم يدع إلى ذلك أي داع فإنّ باب الاستنباط بالقياس والاستحسان والتعليل باب مسدود.

5.2- مرحلة المراجعة والاستقرار

بدأت مع إطلالة القرن السابع للهجرة، فمن نحويي هذه المرحلة من جمع كل تعليلات النحويين السابقين في مطولات نحوية ثم رجح بينها، كابن يعيش (643هـ) في (شرح المفصل)، والرضي (688هـ) في شرح الكافية، والسيوطي (911هـ) في (همع الهوامع).

ومنهم من اكتفى بذكر ما يراه من تعليل دون ذكر غيره من تعليلات سابقيهم، مثلما فعل ابن الحاجب (646هـ)، وابن عصفور (669هـ)، وابن هشام (761هـ) في (قطر الندى) و(شذور الذهب)[2].

يقول ابن يعيش في شرح سبب انقسام الضمير إلى متصل ومنفصل: « والقياس فيها أن تكون كلها متصلة؛ لأنها أوجز لفظا، وأبلغ في التعريف. وإنما أتي بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء التي تُضمَر، فبعضها يكون مبتدأ، نحو: "زيد قائم" فإذا كنيت عنه، قلت: "هو قائم"، أو"أنت قائم"، إن كان مخاطبا، لأن الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير، فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلا »[3].

---

[1] أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، سيدني جلازر، نيوهافن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1947، ص230.

[2] ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص82.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص293.

من سمات هذه المرحلة:

– توغل المصطلحات الفلسفية والمنطقية في النحو، مثل الدال والمدلول عليه، ودلالة الاستلزام، والذات والعرَض والحال والجوهر والمركّب وغيرها[1].

– الاعتداد بالقياس والعناية الكبيرة بالعلل وإقرار الاتجاه التعليلي على مستوى النحو النظري والتطبيقي معا، إذ اتخذ الدرس النحوي موضوعات أقرب إلى فلسفة النحو منها إلى علم النحو، فقد غلبت الصبغة العقلية المنظمة في تفسير المادة النحوية، وطغت الطبيعة المنطقية في التزام الحدود والتقسيمات في إطار النحو البصري، وانمازت المؤلفات بتدرجِها في إرساء قواعد النحو الكلية وعرض مسائله وتفريعاته.

[1] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص91.

المحاضرة العاشرة: **الاستدلال والبرهان**

الاستدلال من مصطلحات المتكلمين وأهل المنطق، وقد استخدمه النحويون ومنهم ابن جني في خصائصه دون أن يعرفه إذ جاء فيه: « الاستدلال بالشيء على الحُكْمين الضدين »[1].

ويلحق الاستدلال بالقياس، ويرتبط بمصطلح الدليل، ويعرّفه ابن الأنباري تعريفا لغويا حين يقول: « اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم، وقيل: الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار »[2].

ويعرف الدليل في الاصطلاح فيقول: « الدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارا »[3].

وهو: « تقرير الدليل لإثبات المدلول »[4]، أي هو ضرب الأدلة والإتيان بالشواهد، وفي هذا اللفظ عموم يشمل الاستشهاد والبرهنة وإقامة العلامات والسمات[5].

فعلى هذا يكون الاستدلال أعم من البرهان، وبهذا المعنى يستخدم في أصول النحو عموما، لكنه لا ينفصل عنه في مختلف وجوهه التي سنذكر بعضا منها.

أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر، منها:

1- الاستدلال ببيان العلة: وهو ضربان:

- أحدهما: أن تبين علة الحكم ويُستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم، كأن يَستدل من أعمَل اسمَ الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه، فوجب أن يكون عاملا.

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص108.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص45.

[3] ابن الأنباري، نفسه، ص45.

[4] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص17.

[5] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص83 – 84.

– والثاني: أن تبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم، كأن يستدل من أبطل عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة فيقول: إنما عملت (إنّ) الثقيلة لشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف، فوجب أن لا تعمل[1].

2- الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه: وهذا يكون فيما إذا ثبت لم يَخْفَ دليله، فيُستدل بعدم الدليل على نفيه.

كأن تستدل على نفي (أن الكلمات أربعة)، وعلى نفي (أن أنواع الإعراب خمسة) فتقول: « لو كانت الكلمات أربعة وأنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف مع كثرة البحث وشدة الفحص، فلما لم يُعرف ذلك دلّ على أنه لا دليل فوجب أن لا تكون الكلمات أربعة، ولا أنواع الإعراب خمسة ».

وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه وهذا ليس بصحيح؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل، فكما يجب الدليل على المثبِت يجب أيضا على النافي[2].

3- الاستدلال بالأصول: وهو أن يتعارف على أصول معينة يعتمد عليها في تحديد الحكم[3]، كأن يُستدلّ على إبطال مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة؛ بأنّ ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب؛ وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم، لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، وكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال؛ فكذلك الرفع قبل الجزم[4].

4- الاستدلال بعدم النظير: لم يذكره ابن الأنباري وذكره ابن جني[5].

وهو كثير في كلامهم وإنما يكون دليلا على النفي لا على الإثبات. وقد استدلّ المازني ردا على من قال: إن « السين وسوف » ترفعان الفعل المضارع، بأنّا لم نر عاملا في الفعل يدخل عليه اللام، وقد قال تعالى: « ولسوف تعلمون »[6].

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص132.

[2] ينظر: المصدر السابق، ص142.

[3] ينظر: نفسه، ص132.

[4] نفسه، ص132 – 133.

[5] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص197.

[6] ينظر: نفسه.

قال ابن جني إن عدم النظير يستدل به على النفي بما أنه لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يُلْتَفت إليه لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه، مثاله: « أندلُس » فإن همزته ونونه زائدتان، فوزنه « أَنْفَعُلٌ » وهو مثال لا نظير له، لكن قام الدليل على ما ذكرنا، إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُل)، فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدال واللام والسين، وفي أولها همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها؛ نحو مدحرِج وبابه. فقد وجب إذًا أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على وزن أَنْفَعُل، وإن كان هذا مثالا لا نظير له. فإن اجتمع الدليل والنظير فهو الغاية كنون عَنْتَر، فالدليل يقتضي كونها أصلا لأنها مقابلة لعين جعفر، والنظير موجود وهو (فَعْلَل)[1].

[1] ينظر: نفسه، ص197 – 198. والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص140 –141.

المحاضرة الحادية عشرة: **الاستحسان والإجماع واستصحاب الحال**

1- الاستحسان

مصطلح في الفقه، يراد به « أن يعدل المجتهد عن الحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها لوجه أقوى يقتضي العدول عن الحكم الأول »[1].

وقد استعاره منه علم أصول النحو بمعنى أحد أنواع الاستدلال، ونعني به أي علة غير مُلزمة، أي لا تجري في الباب كله، فهذا ابن بَرْهان العكبري (456هـ) يعرفه بقوله: « الاستحسان حكم عدل به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه، والقياس أن تحكم للثاني بما حكمت للأول لاشتراكهما في العلة التي اقتضتك ذلك في الأول »[2].

فيما وقف ابن الأنباري على وجود خلاف في مفهوم الاستحسان أدى إلى اختلاف العلماء في الحكم على حجيته. يقول: « ذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به واختلفوا فيه: فمنهم من قال: هو ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: هو تخصيص العلة »[3].

فالاستحسان بالنظر إلى هذا الخلاف ذو مفهوم مزدوج:

– هو دليل يقدح في صحة القياس، ويحكم بحمل الفرع على غير أصله، أي إلحاقه بأصل آخر، وهو نوع من الاستحسان يسمى بالقياس الخفي[4]، ومثاله إلحاق المضارع بالاسم؛

---

[1] ينظر: أحمد ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب، القاهرة، 2002، ص70 – 71.

[2] ابن برهان العكبري، شرح اللمع، تح: فائز فارس، ط1 المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1984، ج1، ص6.

[3] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص133 – 134.

[4] ينظر: جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1990، ص47، 325.

– هو دليل يخصص الخروج عن القاعدة بعلة ما، فهو ضرب من تسويغ الشاذ، ومثاله استحسان (استحوذ) والأصل (استحاذ).

ويعدّ ابن جني أوّل من استخدمه، فعقد له بابا في خصائصه، قال فيه: « علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف. من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو قولهم: الفتوى والتقوى، ونحو ذلك؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة، أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة »[1]؛ لأن الاسم والصفة يتشاركان في أوزان كثيرة، ولم تقم ضرورة إلى الفصل بينهما، من ذلك قولهم:

في تكسير (حسن: حسان)، كـ (جبل وجِبال)، وفي (غفور: غُفُر)، كـ: (عمود وعُمُد).

فالفصل بين الاسم والصفة علة لمجيء الواو بدل الياء، لكنها ليست علة واجبة كعلة الفاعلية في رفع الاسم، وعلة المفعولية في نصب المفعول به، فليس هناك تمييز دائم بين الاسم والصفة من حيث التصريف.

وقد علّلوا مجيء (استحوذ) و(مطيبةً للنفْس) بأنه تنبيه على أصل بابه، وهو تعليل من نوع الاستحسان أيضا.

ومثاله أيضا مراعاة الجمع للمفرد إعلالا وتصحيحا، وبه عُلّل قول عياض بن أم دُرّة الطائي:

حِمًى لا يُحَلّ الدهرُ إلا بإذننا ولا نسأَلُ الأقوامَ عقدَ المَيَاثِقِ

والشائع هو (مواثق) برد الواو إلى أصله؛ لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء وهي الكسرة في (ميثاق) من الأصل (مِوْثاق)، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاءَ القلب، وإن زالت العلة، من حيث إن الجمع غالبا تابع لمفرده إعلالا وتصحيحا.

ومن أمثلة الاستحسان كذلك:

– اعتبار الخفة عند صرف العلم الثلاثي الساكن الوسط إذا كان مؤنثا سماعيا كـ: (هند)، أو أعجميا كـ: (نوح)، والقياس منع صرفه نظرا لعلّتي العلمية والتأنيث أو الأعجمية.

– التعويض عن تاء التأينث في تفسير جمع (أرض) على (أرضون). قيل: إنما جمعت عليه عوضا من حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن تقول في (أرض): (أَرْضَة)، فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضا عنها، وهذه العلة غير مطردة لأنها تنتقض بـ (شمس، ودار، وقِدْر)، فإن الأصل فيها: (شمسة، ودارة، وقدرة) ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون[2].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص133 – 134.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص134. والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص141 – 143.

وقد اختلف النحاة في الأخذ بالاستحسان، واحتج من تركه بأن فيه تركا لقياس الأصول، ومثال ذلك القول به في رفع المضارع لخلوه من الناصب والجازم، ومنهم من ردّه لما فيه من تخصيص للعلة. وحكى ابن الأنباري عن بعضهم أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل، لكنه لم يرتض هذا المفهوم[1].

2- الإجماع

هو إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة، فهو أصل من أصول النحو كما أنه أصل من أصول الفقه، ويعني عند النحاة اتفاقهم على أمر ما دون خلاف مذهبي أو فردي ينقُض هذا الاتفاق كاتفاقهم على:

1- انقسام الفعل إلى ماض ومضارع وأمر،

2- ودلالة الثلاثة فأكثر على الجمع،

3- ورفع الفاعل،

4- ونصب المفعول به والحال.

ولا شك أن هذا الاتفاق:

- ليس بالإجماع المطلق بين نحاة البلدين حقيقةً نظرا لصعوبة تحقيق هذا القدر التام من الاتفاق، بل يقع بين الكثرة النسبية منهم؛

- كما أنه يعود إلى سابق اعتماد على دليل النقل (القرآن أو الحديث النبوي أو كلام العرب) أو القياس على هذا المنقول.

ولذلك كان اعتباره من أدلة النحو محل خلاف، فابن الأنباري لم يذكره، وكأنه بذلك ينكره ولا يعتد به.

وكان ابن جني أول لغوي يعرّف الإجماع عند النحويين، وقد عقد لذلك بابا في (الخصائص)، أسماه (القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة)[2]. يقول فيه: « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيسَ على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يَرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطإ؛ كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: « أمتي لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم منتزَع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة، وطريق نَهْجةٍ كان خليل نفسِه، و أبا عمرو فكرِه »[3].

---

[1] ينظر: نفسه، ص133 - 134.

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص189 - 193.

[3] نفسه، ص189 - 190.

يؤكد ابن جني في هذا النص على سلامة الاحتجاج بالإجماع، على أن يكون المجمَع عليه لا يتعارض مع نص منقول ولا مع ما قيس على منقول.

ومن المسائل التي استدل فيها البصريون بالإجماع مسألة ناصب المضارع بعد (حتى)، فقد قالوا: « إنما قلنا: أن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون حتى أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عواملَ الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عواملُ الأسماء عواملَ الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير« أنْ ». وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها »[1].

3- استصحاب الحال

هو في اللغة طلب المصاحبة والمرافقة، وهو المقاربة والملازمة وعدم المفارقة واستمرار الصحبة واستدامتها. جاء في اللسان: « كل ما لازم شيئا فقد استصحبه »[2]. ويترتب عن معنى الملازمةِ الملاءمةُ أيضا.

واستُخدم أوّلا ضمن مصطلحات علم أصول الفقه، ويعني عند الفقهاء: « الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال، أو هو: جعل الحكم الذي كان ثابتا في الماضي باقيا في الحال حتى يقوم دليل على تغيره »[3]، فهو « أن يكون الحكم ثابتا في حالة من الحالات ثم تتغير الحالة فيستصحب الإنسان ذاك الحكم بعينه مع الحالة المتغيرة، ويقول: من ادعى تغير الحكم فعليه إقامة الدليل »[4]، إذ يبقى ذلك الأمر ما لم يطرأ سبب يغيّره، بمعنى أن « ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل »[5].

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف لمسائل الخلاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط4 المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1961، ج2، المسألة 83، ص598.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مج1، مادة (صحب)، ص383.

[3] عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص87.

[4] أبو الحسين البصري (436هـ)، المعتمد، تح: خليل الميس، ط1 دار الفكر العلمية، بيروت، 1403هـ، ج2، ص325.

[5] الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أبو حفص سامي بن العربي الأثري، ط1 دار الفضيلة، الرياض، 2000، ج2، ص974.

وقد استخدمه علماء أصول النحو في فترة متأخرة بعد القرن الرابع الهجري، إذ لا يرد لفظه في كتب النحويين قبل ابن الأنباري. تقول خديجة الحديثي: « أما سيبويه فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وإن لم يصرح به ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب أصل »[1].

وعبر ابن جني عن المفهوم دون أن يسميه بمصطلح خاص، أو يضع له قواعد خاصة، وذلك فيما أسماه: « باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول »[2].

كما خصص له بابا أسماه: « باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتي السماع بضده، أيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجليّة حاله ». وقد مثل له هنا بـ: « عَنتَر وعَنبَر وحِنزَقر وحَنْبَتر وبَلْتَع وقِرنَاس، فالمذهب أن يحكم في جميع هذه النونات والتاءات وما يجري مجراها – ممّا هو واقع موقع الأصول مثلها – بأصليّته، مع تجويزنا أن يرِد دليل على زيادة شيء منه؛ كما ورد في عَنْسَل وعَنبَسٍ ما قطعنا به على زيادة نونهما، وهو الاشتقاق المأخوذ من عَبَسَ وعَسَلَ، وكما قطعنا على زيادة نون قِنفَخْر لقولهم: امرأة قُفاخِريّة. وكذلك تاء تَألَب؛ لقولهم: أَلَب الحمارُ طريدته يألِبها، فكذلك يجوز أن يرِد دليل يُقطع به على نون عَنبَر في الزيادة، وإن كان ذلك كالمتعذر الآن لعدم المسموع من الثقة 69

المأنوس بلغته، وقوّة طبيعته؛ ألا ترى أنّ هذا ونحوه مما لو كان له أصل لما تأخر أمره، ولوجد في اللغة ما يُقطَع له به »[3].

فيما أشار إليه ابن الأنباري ضمن أقسام أدلة النحو: « نقل وقياس واستصحاب حال »[4]، وعرفه بأنه: « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[5]، أي هو ثبات الحكم الأول للفظ، وترجيح استمراره طالما لا دليل بيّن على تغيره.

كما يعرفه مثمنا قيمته في الاحتجاج النحوي. يقول: « اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب. وما يوجب البناء في الأسماء هو شَبه الحرف أو تضمُّن معنى الحرف »[6]، فمثاله في الاستدلال على بناء فعل الأمر أن يقال إنه مبني لأن الأصل في الأفعال البناء، وما أعرب منها فلشبهه بالاسم، ولا دليل على شبهه بالاسم، فهو باق على حاله أي وضعه الأول وهو البناء.

---

[1] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص453.

[2] ابن جني، الخصائص، ج2، ص457 – 469.

[3] المصدر السابق، ج3، ص66.

[4] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص81.

[5] نفسه، ص46.

[6] نفسه، ص141.

ومما يدل على القيمة الحجاجية للاستصحاب أن النحوي لا تعليل حكمه إذا بقي العنصر المعنيّ بالتحليل على أصله.

ومع إقرار ابن الأنباري بصلاحية استصحاب الحال في الاستدلال النحوي، فقد اعتبره من أضعف الأدلة في حالة وجود دليل على خلافه. يقول: « واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو »[1].
فإذا قام الدليل من المنقول أو الإجماع أو القياس الصحيح على أن اللفظ فارقَ وضعه الأصلي، وجب التسليم بالدليل والتخلي عن الأصل؛ لأن الاستصحاب يظل أضعف الأدلة. يقول ابن الأنباري: « لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل »[2].
ومن أمثلة الاستصحاب:

- استصحاب الأصل في الأسماء وهو الإعراب؛
- استصحاب الأصل في الأسماء وهو الصرف؛
- استصحاب حال الأفعال وهو البناء.

وكثيرا ما كان النحويون يستعينون بهذا الأصل عندما لا يسعفهم غيره من الأدلة السماعية أو القياسية، وقد نقل ابن الأنباري في كتابه الإنصاف أمثلة عن ذلك. يقول في استدلال البصريين على أن ناصب المفعول به هو الفعل لا الفاعل: « إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له »[3].
كما قد يلجأ الكوفيون إلى الاستدلال باستصحاب الحال، ومثاله في ردهم على اعتبار البصريين (أيهم) مبنية على الضم قوله: « والذي يدل على فساد قول مَن ذهب إلى أنه مبني على الضم أن المفرد من المبنيات إذا أُضيف أعرب، نحو: قبلُ وبعدُ، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، وأيٌّ إذا أفرِدت أُعربت، فلو قلنا « إنها إذا أضيفت بنيت » لكان هذا نقضا للأصول، وذلك محال »[4].

---

[1] المصدر السابق، ص142.

[2] نفسه.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، المسألة 11، ص80.

[4] نفسه، ج1، المسألة 112، ص712.

وعلى أهميته، فقد بين عقد ابن الأنباري فصلا في جواز الاعتراض على الاستدلال به. يقول: « وهو أن يذكر دليلا يدل على زوال استصحاب الحال، مثل أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء الأمر، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء، وصار معربا بالشبه، فكذلك فعل الأمر »[1].

المحاضرة الثانية عشرة: **الأصل والفرع**

الأصل في اللغة أساس الشيء والفرع أعلاه، فالعلاقة بينهما علاقة إتمام وتكامل، لا يستغني فيها بالخصوص أعلى الشيء عن أسفله. ويجعل الفيومي (770هـ) أصل الشيء « ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول »[2].

"ويرتبط الأصل مع الفرع بعلاقة الاحتياج أو الافتقار، فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجرة إلى جذرها، كما نلمح في الأصل دلالة على الثبات والرسوخ في حين يتجدد الفرع ويتعدد ويتغير"[3].

ويعرفه الشريف الجرجاني بأنه: « ما يبتنى عليه غيره »[4]، وخلافه الفرع: « وهو اسم لشيء يبنى على غيره »[5]، فيما يعود أقدم تعريفاته إلى الرماني بأنه: « أولٌ يبنى عليه ثان »[6]، في مقابل الفرع، وهو: « ثانٍ يُبنى على أول »[7]. فالمبتدأ أصل والخبر فرع لأن المبتدأ مبني عليه والخبر مبني، ولأن المبتدأ متبوع والخبر تابع.

"وتجري فكرة الأصل في النحو العربي جريان الدم من الإنسان، إذ نظر النحاة في اللغة العربية، فبنوا القواعد على الأكثر، ثم جردوا أصولا نظرية شدوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل باب نحوي أصلا عاما ينتظم ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلا تتفرع عليه أدوات الباب "[8].

---

[1] نفسه، ص63.

[2] الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ص16، مادة (أصل).

[3] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1 دار الشروق، عمان، الأردن، 2001، ص75.

[4] الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص28.

[5] نفسه، ص172.

[6] الرماني، رسالة الحدود، ص73.

[7] نفسه.

[8] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص25.

يوضح السيرافي في شرحه باب المسند والمسند إليه أن سيبويه جعل المبني عليه هو المبتدأ من قِبل أنك جئت به، فجعلته أصلا بعده ولم تبنه على شيء قبله، ثم جئت بما بعده، وهو محتاج إلى ما قبله، فصار فرعا عليه، فلذلك قيل: مبني للثاني، إذ كان هو الفرع، وقيل الأول مبني عليه، إذ كان هو الأصل، كما تبنى الفروع على الأساس[1].

كما أن التذكير أصل والتأنيث فرع. يقول ابن جني: « التذكير هو الأول، والأصل »[2]. والنكرة أصل والمعرفة فرع لأن الأجناس هي الأُوَل ثم الأنواع.

وقد سبق ابن السراج الرماني في استخدام مصطلح الأصل بهذا المفهوم، حيث يقول: « الأسماء المبنية التي تضارع المعرب. هذه الأسماء على ضربين: مفرد، ومركب، فنبدأ بذكر المفرد إذ كان هو الأصل، لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد »[3].

ويقابل الأصلُ الفرعَ بالنظر إلى دلالاته المتعددة التالية:

– **الأولوية والاستحقاق:** أسند جمهور النحاة إلى ثلاث ظواهر نحوية بارزة (العمل، الإعراب، البناء) أصلين من أقسام الكلام، هما: الفعل، الاسم، وهذا من باب أن الأصل في الفعل العمل والبناء، وأن الأصل في الاسم الإعراب، في معنى أحقيتهما بتلك الظواهر.

ويترتب على هذه الأحقية أن الأصل لا يعلَّل. يقول ابن معطي عن السكون حين تبنى عليه الكلمة: « هو الأصل، ولا يعلل »[4].

– **القوة**، باعتبار الأصل قويا والفرع ضعيفا. يقول ابن جني في الخصائص: « الأصول تحمل ما لا تحمله الفروع »[5]، ويقول: « الأصول لقوتها يُتصرف فيها، والفروع لضعفها يُتوقف بها، ويُقصَر عن عن بعض ما تسوّغه القوة لأصولها »[6].

– **الأولية والأقدمية**، باعتبار الأصل أولا وسابقا في تاريخ وضعه على الفرع. يقول المبرد (285هـ): « والكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله. فمن ذلك قولهم: زيد على الجبل.

---

[1] أبو سعيد السيرافي (368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب، ط2 دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2008، ج2، ص60 – 61.

[2] ابن جني، الخصائص، ج3، ص242.

[3] ابن السراج (316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ج2، ص111.

[4] ابن معطي (628هـ)، الفصول الخمسون، تح: محمود محمد الطناحي، دار الكتب، 1977، ص167.

[5] ابن جني، الخصائص، ج2، ص206.

[6] نفسه، ص205.

وتقول: عليه دَين، فإنما أرادوا أن الدين قد ركبه وقد قهره »[1]، وقد استعلى ظهره لأن (على) تدل في حقيقتها وأصل وضعها على معنى الاستعلاء والفوقية.

جاء في الأصول: « إن الأسماء المظهرة من حيث كانت هي الأُوَل القدائم القوية، احتُمل ذلك فيها؛ لسبقها وقوتها؛ والأسماء المضمرة ثوان لها، وأخلاف منها، ومعوضة عنها، فلم تقوَ قوة ما هي تابعة له، ومعتاضة عنه، فأعلّها ما لا يُعِلّه ووصل إليها ما يقصُر دونه »[2]. فالأصل لقوته أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه[3].

ومن أمثلة استخدام الأصل بدلالة تاريخية القول في ميم (اللهم): ذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، وقال الكوفيون إن الأصل فيها (يا الله أمَّنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة[4].

– **الكثرة والاطراد**، باعتبار الفرع أقل منه في الاستعمال، في مثل قول النحاة إن الأصل تقديم الفاعل على المفعول.

وقد ترتب على معنى الكثرة في مصطلح الأصل أن أدى أيضا معنى القاعدة نفسها أحيانا، ومعنى الصورة المقيسة أحيانا أخرى.

– **القاعدة الأولى**، باعتبار الفرع هو الخروج عليها بقيد معين، ومثاله بهذا المعنى قاعدة تقدم الفاعل على المفعول، إذ يجوز الخروج عليها أي على هذا الأصل في حالة أمن اللبس، فتكون صور الخروج عنها فروعا. وفي هذا المعنى يقول النحاة:

– **الصورة المقيس عليها**، باعتبار الفرع الصورة المقيسة، ويكون الأصل بهذا المعنى عماد القياس الذي هو عماد النحو ودعامته.

– **القياس**.

– **الدليل**، أيا كان نوعه: سماع، قياس، إجماع، استصحاب حال. وبهذا المعنى سميت هذه الأدلة أصول النحو، وسميت دراستها علمَ أصول النحو.

– **الوضع المتجرد من العلامة** في الجنس، والعدد، والتعريف والتنكير، والإثبات والنفي؛ ذلك أن العلامة زيادة، والأصل لا زيادة فيه. وقد عقد السيوطي لذلك بابا في (الأشباه والنظائر) سماه « الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة »[1].

---

[1] المبرد، المقتضب، ج1، ص184.

[2] ابن جني، الخصائص، ج2، ص192.

[3] نفسه، ص204.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، المسألة 47، ص341 – 347.

وعليه يذهب النّحاة إلى أن المذكر أصل والمؤنث فرع؛ لأن للمؤنث علامة يعرف بها، ويستغني المذكر عن أي علامة تدل على التذكير أو عدم التأنيث، أي أنه يدل على التذكير بعلامة عدمية، فالأصل لا يحتاج إلى علامة على عكس الفرع؛ لأن العلامة زيادة والأصل مجرد لا زيادة فيه[2]؛ ولأن العلامة تجعل اللفظ مركبا والبسيط أصل لما تركب منه[3].

– **التصور النظري للكلمة أو الجملة**، يقول المبرد: « الأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة: على ثلاثة، وأربعة، وخمسة. والأفعال على أصلين: على ثلاثة، وأربعة »[4].

فأصل الجملة « يتكون من ركنين هما المسند والمسند إليه، وما زاد عنهما سموه فضلة، وعدوه غير أساسي في أصل الوضع المجرد للجملة »[5].

– **التقدير**، يقول ابن يعيش: « وقالوا: هو جاري بيتَ بيتَ، يريدون القرب والتلاصق [...] والأصل: بيتًا لبيتٍ، أو بيتًا إلى بيتٍ، فحُذف الحرف، وضُمّن معناه، فبُني لذلك، وهما في موضع الحال [...] وقالوا: وقع هذا الأمر بينَ بينَ، فيبنونهما اسما واحدا، لأن الأصل: بينَ هذا، وبينَ هذا»[6].

– **الجذر المعجمي**، باعتبار الفرع مختلف الكلمات التي تتكون من نفس ذلك الجذر. يقول ابن جني ممثلا للاشتقاق الكبير: « الأصل الأوّل ق و ل وهو القول [...] والأصل الثاني ق ل و منه القِلْو حمار الوحشِ »[7].

– **الحرف الزائد وغير المنقلب**، باعتبار الفرع هو الحرف الزائد أو المعتل.

يقول ابن جني مستخدما الأصل بالمعنيين السابقين: « فأما أَشئوها[8] وأدأَوها[9] فليست الهمزتان فيهما بأصلين. وكيف تكونان أصلين[10] وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان »[1].

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ج2، ص282 – 283.

[2] ينظر: المصدر السابق، ج5، ص261.

[3] ينظر: ابن الخشاب (567هـ)، المرتجل، تح: علي حيدر، دمشق، 1972، ص202.

[4] المبرد، المقتضب، ج1، ص180.

[5] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص113.

[6] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص151.

[7] ابن جني، الخصائص، ج1، ص5.

[8] جمع (شَأْو)، ومن معانيه: الغاية والأمد والهمة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج6، مادة (شأي)، ص279، 298 (5401، 5402).

[9] لعله في معنى اسم التفضيل (أدوأ) من الدَّوْء، بمعنى المرض. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج1، مادة (دوأ)، ص93.

[10] ذكر المحقق أن كلمة (أصلين) المكررة في هذا النص وردت في نسخة أخرى بلفظ (أصليتين). وهذا الأصل هو الذي نحمله معنى الحرف الزائد وغير المنقلب.

المحاضرة الثالثة عشر: **اللفظ والمعنى**

– اللفظ هو « كلام يخرج من الفم »[2]، فهو المنطوق الذي يتكلم به اللسان أيّا كان قدره وكمّه، والمقابل المادي أو الحسي المنطوق للمعنى ووسيلة أدائه، سواء أكان أقل من كلمة أم كلمة أم أكثر منها، ونعني بذلك التركيب والجملة عموما.

واللفظ في أصل وضعه مصدر، فإطلاقه في معنى المنطوق (الملفوظ) هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به.

يقول الشيخ خالد الأزهري: « واللفظ في الأصل: مصدر لفظَتِ الرحى الدقيقَ، إذا رمته إلى خارج. وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، إطلاقا لاسم السبب على المسبب »[3].

ويعرفه الأشموني نحويا حيث يقول: « صوت مشتمل على بعض الحروف: تحقيقا كـ (زيد)، أو تقديرا[4] كالضمير المستتر في (قُم) المقدّر بـ (أنت) ».

– ويعرف التهانوي المعنى في اللغة، فيقول: « المعنى لغة المقصود سواء قصد أو لا، فهو إما مصدر بمعنى المفعول [أي: معنِيّ]، أو مخفّفُ « معنيّ »: اسم[5] مفعول كمرميّ »[6]. ويحده في اصطلاح النحاة بميزته الذهنية المجردة. يقول في تعريفه: « هو الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها اللفظ أي من حيث إنها تقصد من اللفظ، وذلك إنما يكون بالوضع. فإن عبَّر عنها بلفظ مفرد يسمى معنى مفردا. وإن عبّر عنها بلفظ مركب سمي معنى مركبا. فالإفراد والتركيب صفتان للألفاظ حقيقة ويوصف بهما المعاني تبعا »[7].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص7.

[2] الرماني، رسالة الحدود، ص74.

[3] خالد الأزهري (905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ج1، ص15.

[4] الأشموني (929هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص8.

[5] في الأصل: سام، وهو تحريف كما يبدو.

[6] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ط1 مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996، ج2، ص1600.

[7] نفسه.

فاللفظ والمعنى يكوّنان صورتين للكلمة أو أية وحدة لغوية تكبرها، لا انفصال لإحدى الصورتين عن الأخرى. وهما من الأهمية بحيث جاء تعريف الإسنوي (772هـ) للغات بأنها: « عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني »[1]، وقال ابن الحاجب إن « حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى »[2]. فاللفظ والمعنى هما ركنا اللغة. ولهذا اهتم النحو وعلوم العربية عامة بدراسة الشكل والمحتوى في ترابطهما في المفردة الواحدة وكذا في المركبات والعبارات، فكلاهما جنس يشمل الكلام والكلمة، بل ويشمل اللفظُ: المهملَ مثل: « ديز »، والمستعملَ مثل: « زيد ».

وقد حاول النحاة أن يدرسوا العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمعنى من خلال بحث التركيب ومكوناته.

وتعود أقدم صور التعبير عن المقابلة بين اللفظ والمعنى إلى سيبويه في كتابه « الكتاب » حين يعرف الكلم مثلا بأنه « اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل »[3]، فكل واحد من تلك الأقسام يقابله معناه. ومن هذا الباب تفرعت مسألة « أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجدت إذا أردت وِجدان الضالة. وأشباه هذا كثير »[4].

ويمكن أن نلاحظ اهتمام النحاة بالعلاقة بين اللفظ والمعنى، مع ما ترتب من اختلافات بينهم حين لا يتطابقان في الجوانب التالية من عملهم:

1- وضع الأحكام الموجِزة (أحكام الجواز)؛

2- التوجيه والتأويل والتقدير؛

3- التقسيم والتصنيف.

1- تستنبط الأحكام النحوية حملا على اللفظ أحيانا وعلى معناه أحيانا أخرى. ويقع هذان الحكمان في العدد والنوع غالبا، أي في التطابقين الكمي والنوعي[5]، حيث تستعمل بعض الكلمات بصيغة واحدة واحدة للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ويعطى لها حكمان أحدهما من حيث ظاهر اللفظ

---

[1] ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص8.

[2] ابن الحاجب (646هـ)، مختصر المنتهى الأصولي، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة، 1326هـ، ص16. وينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص8.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[4] نفسه، ص24.

[5] ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص302.

والآخر من حيث المعنى، فإذا روعي في الاستعمال حكمُ ظاهرِ اللفظ سمي هذا حملا على اللفظ، وإذا روعي حكم المعنى سمي حملا على المعنى[1]:

– كاسمي الموصول: « من » و« ما ». يقول الله تعالى: « ومنهم من يستمع إليك » [الأنعام: 25] بالإفراد في الضمير حملا على لفظ « من »، ويقول: « ومنهم من يستمعون إليك » [يونس: 42] بالجمع حملا على معنى « من ».

– وكلفظتي « كلا وكلتا »، فيجوز: كلا الطالبين جاء، وكلا الطالبين جاءا.

– وكلفظة « كم » في قولنا: كم طالبا جاء؟ ويجوز: كم طالبا جاؤوا؟

2– ويلجأ النحوي إلى التقدير ويحمّل اللفظ معنى لا يظهر فيه ليتمكن من تعليل مسألة جاء مثالا وتجسيدا لها، ومنه:

– قولهم: « أمّا زيد فمنطلق »، أي: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدإ كما تكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: « أن تحسن إليّ فالله يجازيك »، وإنما أُخرت إلى الخبر مع « أما » لضرب من إصلاح اللفظ؛ وذلك أن « أمّا » فيها معنى الشرط، وأداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء بعده، فلما حذف فعل الشرط هنا وأداته وتضمنت « أما » معناهما، كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما، فقدّموا أحد جزأي الجواب، وجعلوه كالعوض من فعل الشرط[2].

– قوله تعالى: « إنه على رجعه لقادر، يومَ تُبلى السرائرُ » [الطارق: 8، 9]، يبدو من ظاهر اللفظ أن « يوم » متعلق بالمصدر « رجعه » وعلى ذلك يستقيم المعنى، لكنه يمتنع لوجود فاصل بين المصدر ومعموله، وهو الخبر « قادر »؛ لذا يعلَّق الظرف بالمحذوف، والتقدير: يرجعه يوم تبلى السرائر.

ومثل ذلك قوله تعالى: « إن الذين كفروا ينادون لَمَقْتُ الله أكبرُ من مَقتِكم أنفسَكم إذْ تُدْعَوْنَ إلى الإيمان فتكفُرون » [غافر: 10] حيث يبدو الظرف « إذ » متعلقا بالمقت الأول نظرا للمعنى القائم، لا المقت الثاني لاختلاف الزمن، لكنه يعلَّق بمحذوف تقديره: يمقتكم إذ تدعون، ويعود التوجيه إلى امتناع عمل المصدر بوجود فاصل بينه وبين معموله.

3– يُعتمد اللفظ مع المعنى في التقسيمات والتصنيفات التي تبناها النحاة العرب.

ولعل أهم تقسيم يجري في النحو هو تقسيم الكلم، ويعتمد على تحديد كل منها تحديدا يراعي اللفظ والمعنى معا، أو أحدهما، وهو اللفظ عند ابن مالك حيث حدد في أول ألفيته الاسم والفعل والحرف

[1] ينظر: عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار غريب، 2002، ص31.

[2] ابن يعيش (643هـ)، شرح المفصل، ج5، ص125. وينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص312 – 313.

بناء على علامات كل منها، وهو المعنى عند غيره حيث حددوا الاسم بأنه « ما دل على مسمى » والفعل بأنه « ما دل على حدث وزمن » والحرف بأنه « ما ليس كذلك »[1].

– كما تقسم العوامل باعتبار ثنائية اللفظ والمعنى إلى عوامل لفظية وهي الأغلب، وعوامل معنوية وهي محدودة.

ومن العوامل اللفظية: الفعل والصفات المشتقة والأدوات العاملة.

وأشهر العوامل المعنوية: الابتداء في رفع المبتدإ على أصح الآراء[2]، والتجرد من الناصب والجازم أو الوقوع موقع الاسم في رفع المضارع، ومعنى الفعل « انظر » الناصب للحال في مثل: هذا زيد قائما، وقد دل على هذا العامل المعنوي الإشارة، لأنك أشرت إلى المخاطب لينظر[3].

– وتقسم الأسماء من حيث التذكير والتأنيث إلى أربعة أنواع باعتبار اللفظ والمعنى:

* مذكر لفظا ومعنى كـ: زيد.
* مؤنث لفظا ومعنى كـ: فاطمة.
* مؤنث معنى (حقيقة) لا لفظا كـ: زينب.
* مؤنث لفظا لا معنى (حقيقة) كـ: طلحة[4].

– كما تقسم الحروف من حيث عملها إلى أربعة أقسام باعتبار اللفظ والمعنى:

* ما يعمل لفظا ومعنى كحروف الجر، نحو: مررت بزيد.
* ما يعمل معنى ولا يعمل لفظا كـ: هل وهمزة الاستفهام، حيث يغيّران معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام، ولكن يبقى اللفظ كما هو.
* ما يعمل لفظا ولا يعمل معنى، وذلك مثل حرف الجر إذا كان مزيدا نحو: ألقى بيده.
* ما لا يعمل بوجه وهو الحروف الزائدة التي لا تؤثر في معنى ولا لفظ، مثل: « أن » في نحو: لمّا أن جاء زيد كلّمته[5].

---

[1] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص87.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، كتاب سيبويه، ج2، ص127.

[3] ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979، ج4، ص36. والإسفراييني، لباب الإعراب، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، ط1 دار الرفاعي، الرياض، 1984، ص493 – 495.

[4] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص276.

[5] ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982، ج1، ص88 – 91. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص156 – 165.

المحاضرة الرابعة عشر: **التأويل**

التأويل في اللغة: التدبير والتقدير والتفسير، وعليه قوله تعالى: « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه، ولما يأتهم تأويله » [يونس: 39].

ومن معانيه: الرجوع إلى الشيء والصيرورة إليه باعتبار أن أصله من الأَوْل[1]، وقيل من الإيالة؛ وهي السياسة[2]، حيث ينقل الكلام عن وضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل[3].

وبهذا المعنى استعمل عند المفسرين والأصوليين والمتكلمين والنحاة على التوالي، فقد نشأ المصطلح عند المفسرين، وحاولوا تعريفه.

يقول أبو طالب الثعلبي: « التأويل إخبار عن حقيقة المراد؛ لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل، مثاله قوله تعالى: « إن ربك لبالمرصاد » [الفجر: 14]. تفسيره أنه من الرصد، يقال: رصدته: رقبته، والمرصاد (مِفْعال) منه. وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله، والغفلةِ من الأهبة والاستعداد للعرض عليه »[4].

وهو في اصطلاح الأصوليين صرف اللّفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به[5]؛ فيما لا نعثر في كتب النحو على أي تعريف له، وإن كان من الأسس المنهجية التي أخذ بها النحويون، فمارسوه عمليا باسم **التقدير** غالبا، ويعني نية الشيء وتصور وجوده احتراما للأصول العقلية التي قام عليها النحو، وعلى رأسها القياس والعامل وكذا العلة. يقول الأشموني في الآية: « إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر » [القمر: 49]: « النصب نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود. وفي الرفع إيهامُ كونِ الفعل وصفا مخصِّصا و« بقدر » هو الخبر، وليس المقصود إيهامه

---

[1] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج4، مادة (أول)، ص382 (3734).

[2] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص758. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج4، مادة (أول)، ص385 (3737).

[3] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، القاهرة، 1367هـ، ج3، ص157.

[4] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص758.

[5] محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، دت، ج1، ص15.

وجودَ شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق، وكان النصب نصا في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه »[1].
ولا يخفى ما في هذا العرض من أثر بالغ للصنعة الذهنية، لن تتحمله نصوص من الكلام العادي للناس.

وقد يعرَّف التأويل عند النحويين بأنه تخريج ما جاء على غير قواعدهم، فهو « إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأول »[2].
ويعبر علي أبو المكارم عن نفس هذا المعنى بقوله: « هو محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصحة نحويا إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد »[3].
واستعملوا في معناه مصطلح التوجيه حينا، ومصطلح الحمل حينا آخر[4].

ونجمل أهم مواطن التأويل فيما يلي:

1- الحذف

لجأ النحويون إلى التأويل في مختلف مواطن الحذف، وقد خصصنا لموضوع الحذف درسا بذاته بيّنا فيه مواطنه التي تتنوع إلى:
حذف للجملة الفعلية، حذف للاسم، حذف للفعل، حذف للحرف.

وقد أسرف النحاة في القول بالحذف وتأويل المحذوف نتيجة لتمسكهم بالأقيسة التي وضعوها حيث واجهتهم نصوص كثيرة لا ينطبق عليها قياسهم، فاضطروا إلى تأويل محذوفات لا يتحملها الكلام الطبيعي الصحيح، من ذلك قولهم: « هل زيد قام؟ » إن « زيد » فاعل لفعل محذوف يفسره الظاهر، لأن الاستفهام قبله من خواص الفعل، وكذلك فعلوا في حالة الشرط، نحو: « إذا السماء انشقت »، فلا بد أن يقدر فعل حتى يعرب « زيد » أو « السماء » فاعلا.

2- الاستتار أو الإضمار

---

[1] الأشموني والصبان، حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومع شرح الشواهد للعيني، ج2، ص115- 116.

[2] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص62.

[3] علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ط1 دار غريب، القاهرة، 2008، ص204.

[4] ينظر مثلا: سيبويه، الكتاب، كتاب سيبويه، ج1، ص78، 79، 99.

يترتب على القول بإضمار الفاعل أو نائبه أو « أنْ » تأويل كل ذلك، وقد حددنا أصناف الإضمار في درس خاص به، فراجعها في ذلك الموضع.

3- السبك

هو دمج الحروف المصدرية بما يقع بعدها، لتصبح فيما بعد مصادر حقيقية تكون معمولات لما قبلها من الأفعال أو العوامل التي تعمل بقوتها.

وتدعى هذه الحروف بالموصولات الحرفية كذلك[1]، وأهمها خمسة، نبينها بأمثلتها فيما يلي[2]:

- أن: وتوصل بالفعل ماضيا أو مضارعا أو أمرا، وذلك كقوله تعالى: « لولا أن منّ الله علينا »، وقوله: « فأردت أن أعيبها »، وقوله: « وأن تصوموا خير لكم.

وفي كل هذه الشواهد يلاحظ أن « أنْ » المصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر مؤول تقديره في الآيات الكريمة: « لولا منٌّ الله علينا - فأردت عيبَها - صيامُكم خيرٌ لكم.

- أنّ: وتوصل باسمها وخبرها، وذلك نحو: « أو لم يكفهم أنا أنزلنا » أي: إنزالنا.

- كي: وهي بمنزلة « أنْ » معنى وعملا، وذلك نحو: جئت لكي أكرمك، أي: لإكرامك.

- ما: الزمانية وغير الزمانية، فالأولى نحو قوله تعالى: « ما دمت حيا » أي: مدة دوامي حيا، ومن أمثلة الثانية: « عزيز عليه ما عنتّم » أي: عنَتكم.

- لو: وهي بمنزلة « أن » معنى لا عملا، وأكثر ما تقع بعد الفعل « ود » في الماضي أو المضارع، وقد تقع بدونه.

ومن أمثلتها به قوله تعالى: « يود أحدهم لو يعمر » أي: يود أحدهم التعمير.

ومن أمثلتها بدونه قول امرئ القيس:

تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا عليّ حراصًا لو يُسِرُّون مقتلي

أي: حراصا إسرار مقتلي.

وأكثر النحاة على أن « لو » لا ترد مصدرية، فيذهبون في تأويل ما ورد من المنقول مذاهب شتى يظهر فيها التكلف والإعمال.

وقد يشهد لمثبتي المصدرية كما يرى ابن هشام قراءة بعضهم: « ودوا لو تُدهنُ فيُدهنوا » بحذف النون من الفعل « يدهنوا ».

ووجه ذلك عطفه على الفعل « تدهن » المسبوق بـ « لو » على معنى: أن تدهن[1].

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مراجعة: محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 2004، ج3، ص263.

[2] ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص15 - 16.

4- الجمل التي لها محل من الإعراب

بلغ اعتداد النحويين بالإعراب والعامل والمعمول أن وسعوا مجال الإعراب ليشمل التغيير الاعتباري الحاصل بسبب العامل، فقد يقع على الجمل نفسها، ويستدل على ذلك بتأويلها بمفرد كان حقه أن يكون مكانها، وهو ما اصطلح عليه باسم الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي:

- الواقعة خبرا، نحو: المهذب أصدقاؤه كثيرون.
- الواقعة حالا، نحو: « وجاؤوا أباهم عشاء يبكون » [يوسف: 16].
- الواقعة مفعولا به، نحو: حسبت العطلة تطول أيامها.
- الواقعة مضافا إليه، نحو: إذا اجتهدت فستنجح.
- الواقعة صفة، نحو: « ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم » [التوبة: 13].
- الواقعة جواب شرط جازم مقترن بـ « الفاء » أو بـ « إذا » الفجائية، نحو: إن تجتهد فستنجح.
- الواقعة تابعة لجملة لها محل من الإعراب، نحو: العلم يرفع وينفع.

5- الزيادة

قد تمثلها حالة **المجرور بحرف الجر الزائد**، مثل: « وما ربك بظلام للعبيد » [فصلت: 46].

6- التقديم والتأخير

كأن يأتي المبتدأ على غير موضعه من الخبر.

7- التضمين

إشراب لفظ معنى لفظ آخر وأخذه حكمه في مثل قوله تعالى: « الرفث إلى نسائكم » [البقرة: 187]، ضمن الرفث معنى الإفضاء، فعدي بإلى مثل « وقد أفضى بعضكم إلى بعض » [النساء: 21]، وأصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته[2].

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري (761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، ط1 دار الفكر، دمشق، 1964، ج1، ص294.

[2] ينظر: المصدر السابق، ج2، ص762.

المحاضرة الخامسة عشر: **الحذف**

يعني الحذف في اللغة العربية القطع والإسقاط، فيكون المحذوف من الشيء هو المقطوع منه والساقط.

وهو ظاهرة بارزة في اللغة العربية، فهو سنة من سنن العرب في كلامهم، يكسب الكلام متانة وقوة وتأثيرا حيث يكون السكوت أبلغ من الإفصاح جوابا وأجمل بيانا. يقول الجرجاني: « هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ »[1].

فالذكر هو الأصل، أي أن الأصل في الكلام أن يكون بغير حذف، ويعدل المتكلم عن ذلك لأغراض مختلفة، ولذا عني العلماء بتلمس أسبابه وتفريع أغراضه وتحديد شروطه وأدلته وأنواعه ومواضعه. ومهما تعددت أسبابه أو أغراضه أو دواعيه بتعدد الدلالة النفسية الكامنة في نفس المتكلم في مختلف الأمثلة من المنقول، فإنه يظل يهدف في كل مواقعه إلى التخفيف[2].

1- تعريف الحذف اصطلاحا

عرفه الزركشي بقوله: « هو إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل »[3]، أي أنه اقتطاع جملة تامة أو أكثر، أو جزء منها، قد يكون حرفا أو اسما أو فعلا أو تركيبا من هذه الأجزاء، بشرط أن توجد قرينة لفظية مقالية أو حالية تدل على المحذوف.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دت)، ص146.

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص285، 287، 314.

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص173.

2- شروط الحذف

- إرادة المحذوف. يقول ابن جني: « إنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد، فأما حذفه إذا لم يُرَدْ فسائغ لا سؤال فيه »[1].

- علم المخاطب به.

- عدم الإخلال بالفهم بحيث لا يخلو من قرينة تعيّن المحذوف.

- الصحة النحوية أي عدم وقوع فساد نحوي حيث تتحقق الإفادة من الكلام التي أرادها المتكلم، فلا يلتبس المعنى أو يغير أو يناقض القصد، بل « قد ترى الجمال والروعة تتجلى في الكلام إذا أنت حذفت أحد ركني الجملة أو شيئا من متعلقاتها، فإن أنت قدرت ذلك المحذوف وأبرزته صار الكلام إلى غثّ سفساف ونازل ركيك لا صلة بينه وبين ما كان عليه أوّلا »[2].

ولا بد في الحذف من الدلالة على المحذوف بقرينة أو قرائن مصاحبة حالية أو عقلية أو لفظية، لئلاّ يصير ضربا من اللغو. يقول ابن جني: « ليس شيء من ذلك إلا دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »[3].

وبيّن ابن هشام ثمانية شروط للحذف[4]، هي:

وجود دليل حالي، ألا يكون ما يحذف كالجزء، ألا يكون مؤكَّدا، ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصَر، ألا يكون عاملا ضعيفا، ألا يكون عوضا عن شيء، ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

وقد فصل فيها طاهر سليمان حمودة[5]، وخلص فيها إلى أن أهم شروط الحذف وجود الدليل على المحذوف، أي القرينة التي تعين على إدراك العنصر أو العناصر المحذوفة، أيا كان نوع هذه القرينة، يليها في الأهمية ألا يؤدي الحذف إلى لبس في المعنى.

أما الشروط الأخرى فليست لها هذه الأهمية وبعضها لا يصلح أن يذكر باعتباره شرطا لوقوع الحذف لأن واقع اللغة يخالفه، بالإضافة إلى أن بعضها لا يسلم من الخلاف في الأخذ نه من قبل النحاة السابقين[6].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص379.

[2] أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، البيان والمعاني والبديع، ط3 دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص89.

[3] ابن جني، الخصائص، ج2، ص360.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص668 - 676.

[5] طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص115- 151.

[6] نفسه، ص151.

3- أدلة الحذف: كثيرة، منها المعنوي واللفظي أيضا، كـ:

- أن يدل العقل على الحذف، كقوله تعالى: « حُرّمت عليكم المَيْتة والدم ولحم الخنزير » [المائدة: 3]، وقوله: « حرّمت عليكم أمهاتكم » [النساء: 23]، لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها، ومن النساء نكاحهن.

- أن يدل العقل على الحذف والتعيين، كقوله تعالى: « وجاء ربك » [الفجر: 22] أي أمر ربك، أو عذابه أو بأسه.

- أن يدل العقل على الحذف، والعادة على التعيين، كقوله تعالى حِكاية عن امرأة العزيز: « فذلِكُن الذي لُمْتُنَّنِي فيه » [يوسف: 32]، دل العقل على الحذف فيه، لأن الإنسان إنما يُلام على كسبه؛ فيحتمل:

* أن يكون التقدير: في حبه، لقوله: « قد شغفها حبا » [يوسف: 30].

* وأن يكون في شأنه وأمره، فيشملهما.

والعادة دلت على تعيين المراودة، لأن الحبّ المفرط لا يلام الإنسان عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته إياه، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه.

- أن تدل العادة على الحذف والتعيين، كقوله تعالى: « لو نعلم قتالا لاتبعناكم » [آل عمران: 167]، مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب، فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها؟ فلا بد من حذف، قدّره مجاهد رحمه الله، مكانَ قتال، أي: أنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال، ويُخشى عليكم منه، ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله ﷺ أن لا يخرج من المدينة، وأن الحزم البقاء فيها.

- الشروع في الفعل، كقول المؤمن: « بسم الله الرحمن الرحيم » عند الشروع في القراءة، فإنه يفيد أن المراد: بسم الله أقرأ، وكذا عند الشروع في القيام، والقعود، أو أي فعل كان؛ فإن المحذوف يقدَّر على حسب ما جُعلت التسمية مبدأ له.

- اقتران الكلام بالفعل، فإنه يفيد تقريره، كقولك لمن أعرس: « بالرِّفاء والبنين »، فإنه يفيد: بالرِّفاء والبنين أعرستَ[1].

يقول ابن جني: « من ذلك أن ترى رجلا قد سدد سهما حو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتا فتقول: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. فـ(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ نه. وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف في يده: زيدا، أي اضرب زيدا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به »[2].

---

[1] ينظر: الخطيب القزويني (739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص150 - 151.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص283 - 284.

3- أنواع الحذف

ورد الحذف في كلام العرب على أنواع مختلفة. يقول ابن جني: « قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة »[1].

- فأما الجملة، فقد علل ابن جني حذف الجملة الفعلية دون الاسمية بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو: « ضربت » و« حبذا » وليس كذلك المبتدأ والخبر.

وقد حذفت الجملة الفعلية في المواطن التالية:

1- القسم في مثل قولنا: والله لقد فعلت، فقد حذف الفعل والفاعل وهو: « أقسم ».

2- الأمر والنهي والتحضيض، نحو قولك: « زيدا » إذا أردت: « أدرك زيدا »، ومنه: « إياك » إذا حذرته، و« الطريق الطريق ».

3- الشرط، نحو قوله تعالى: « قل إن كنتم تحبون الله فاتّبعوني يُحبِبْكم » [آل عمران: 31] أي: فإن تتبعوني يحببكم الله.

4- جواب الشرط، نحو قوله تعالى: « ولو ترى إذ وُقفوا على النار » [الأنعام: 27] أي: لرأيت أمرا فظيعا.

5- المعطوفة[2] في مثل قوله تعالى: « فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » [البقرة: 60] أي: فضرب فانفجرت، أو كقوله تعالى: « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين » أي: فاختلفوا، فبعث الله النبيين [البقرة: 213].

بل قد يكون المحذوف جملا، نحو قوله تعالى: « فأرسلون، يوسف أيها الصديق » [يوسف: 45 – 46] أي: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه، فأتاه، وقال له: يا يوسف.

6- وقد يكون شبه جملة (متعلقا)، نحو قوله تعالى: « لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون » [الأنبياء: 23]، أي: عما يفعلون.

وأما حذف المفرد ، فيتحقق في الاسم والفعل والحرف.

- ومثاله في الاسم:

1- حذف المبتدإ، نحو قوله تعالى: « كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغٌ » [الأحقاف: 35]، أي: هذا بلاغ. ونحو قوله تعالى: « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » [البقرة: 2]، أي: هو هدى للمتقين.

2- حذف الخبر، مثل قوله تعالى: « طاعة وقول معروف » [محمد: 21]، أي: أَمْثَلُ من غيرهما.

---

[1] نفسه، ج2، ص360.

[2] المقصود إحدى الجملتين المعطوفتين على السواء.

3- حذف المضاف، نحو قوله تعالى: « فقبضتُ قبضةً من أثر الرسول » [طه: 96]، أي: من تراب حافر فرس الرسول. أو قوله تعالى: « وجاهدوا في الله حق جهاده » [الحج: 78]، أي: في سبيل الله.

4- حذف المضاف إليه، نحو قوله تعالى: « لله الأمر من قبل ومن بعد » [الروم: 4]، أي: من قبل ذلك ومن بعده.

5- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، نحو قوله تعالى: « وعندهم قاصرات الطرف أتراب » [ص: 52]، أي: حور قاصرات الطرف.

6- حذف الصفة، نحو قوله تعالى: « فزادتهم رجسا إلى رجسهم » [التوبة: 125]، أي: مضافا إلى رجسهم.

7- حذف المستثنى، مثل: « جاءني زيد ليس إلا وليس غير »، أي: ليس إلا إياه وليس غيره.

8- حذف الظرف مثل قول طرفة:

إذا متّ فانعيني بما أنا أهله وشُقّي عليّ الجيبَ يا ابنة معبد

تقديره: إذا مت قبلك.

9- حذف المنادى فيما أنشده أبو زيد من قوله:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوّب قال يا لا

أي: لبني فلان.

10- حذف التمييز، وذلك إذا عُلم من السياق أو المقام حكم ما كان يعلم منها به[1]، مثل: حضر عشرون وغاب ثلاثة، أي: من الطلبة.

11- حذف المفعول به، مثل: « فأما من أعطى واتقى » [الليل: 5]، أي: أعطى المحتاج واتقى الله. وعليه قول الله سبحانه : « فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى » [النجم: 54]؛ أي: غشاها إياه.

فيتعلق هذا النوع من الحذف بالأفعال التي تحمل في طياتها إشارة واضحة تبين جنس المفعول، وهو ما عبر عنه الجرجاني بقوله: « أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه »[2].

ويعني بذلك أن الفعل المتعدي هنا لا بد أن يكون له مفعول يوجه إليه القصد، ولكنه لا يذكر في النطق، لأننا نشقق من الفعل دليلا عليه.

وقد يحذف المفعول به لـ « ظن وأخواتها » للاختصار والاقتصار.

فالاختصار أن يحذف مفعولا « ظن وأخواتها » لدليل[3]، وهذا الحذف جائز بالإجماع، نحو قوله تعالى: « أين شركائي الذين كنتم تزعمون » [القصص: 62]، أي: تزعمونهم شركائي.

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص378.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص155.

[3] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، ج2، ص164.

وأما حذف أحدهما دون الآخر اختصارا، فقد منعه ابن ملكون، وأجازه الجمهور نحو قوله تعالى: « ولا يحسِبنَّ الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » [آل عمران: 180] في قراءة « يحسِبنَّ » بالياء، أي: ولا يحسِبنَّ الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا.

والاقتصار هو حذف مفعولي « ظن وأخواتها » أو أحدهما دون دليل على الحذف[1].

وأما عن المفعول الثاني، فقد أجمع النحاة على عدم حذفه اقتصارا، أي بلا دليل.

وأما حذفهما معا، فقد اختُلف فيه، فمنعه سيبويه والأخفش، وأجازه الآخرون مستدلين بقوله تعالى: « أعنده علم الغيب فهو يُرى » [النجم: 35]، أي: يعلم ما يعتقده حقا.

وقد روي عن الأعلم جواز الاقتصار في أفعال الظن دون أفعال العلم[2].

– وأما حذف الفعل، فإما أن يقع مع الفاعل فيكون من حذف الجمل، أو يحذف منفردا كما في قوله تعالى: « إن امرؤ هلك » [النساء: 176]، أي: إنْ هلك امرؤ هلك. وكقوله تعالى: « إذا السماء انشقت» [الانشقاق: 1]، أي: إذا انشقت السماء انشقت. أو قوله تعالى: « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولُنّ الله » [لقمان، الآية: 25]، أي: خلقهن الله.

وأما الحرف فحذفه شاذ. قال ابن جني: « أخبرنا أبو علي – رحمه الله – قال: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا، واختصار المختصر إجحاف به »[3].

هذا هو القياس، ومع ذلك قد حُذفت، ومن ذلك:

– حذف حرف العطف، مثل ما أنشد ابن الأعرابي:

وكيف لا أبكي على عَلّاتي صبائحي، غَبائقي، قَيْلاتي

أي: صبائحي وغَبائقي وقيلاتي.

– حذف ما كان يعتاده رؤبة، إذا قيل له: « كيف أصبحت؟ » فيقول: « خيرٍ عافاك الله ».

– ومن أبيات الكتاب المنسوبة لحسان بن ثابت:

من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشكرها والشر بالشر عند الله مِثْلان

أي: فالله يشكرها.

– حذف همزة الاستفهام، مثل قول أبي ربيعة:

ثم قالوا تحبها؟ قلت: بَهْرًا عَدَدَ النجم والحصى والتراب[1]

---

[1] نفسه، ص163.

[2] نفسه.

[3] ابن جني، الخصائص، ج2، ص273.

أي: أتحبها[2].

المحاضرة السادسة عشر: **الإعراب**

1- تعريفه لغة واصطلاحا

الإعراب أصلا هو الإبانة والإفصاح. يقال: أعربت عما في نفسي أي أبنت، وكلام مُعرِب أي مبين.

فالإعراب في اللغة هو إظهار المعنى وإيضاحه، وبذلك يتحقق حسن الكلام وجودته.

وهو في اصطلاح النحويين قائم على نظرية العامل التي تربط الأثر بمؤثره: « اختلاف أواخر الكَلِم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا»[3]، أو هو « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب »[4]، أي هو بهذا التعريف: الحركات ذاتها في أواخر الكلمات أو ما ينوب عن هذه الحركات من الحروف للدلالة على المعاني النحوية.

فالإعراب اصطلاح نحوي أقره وأطلقه النحاة على ما يعرف في آخر الكلمات العربية من "تغير" يُعرِب عن المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، فقالوا إن في تلك الكلمات إعرابا، أي تغيّرا مُعربا عن تلك المعاني. ففائدة الإعراب تكمن في تحديد الوظائف النحوية للمفردات ضمن التركيب والتي يتوقف عليها الفهم والتواصل.

فـ "من خصائص العربية أن الكلمة فيها تحمل معها ما يدل على قيمتها النحوية، وأن لها من أجل ذلك حرية أوسع في التقديم والتأخير"[5].

---

[1] عمر بن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، ط2 دار الكتاب العربي، بيروت، 1996، ص73.

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص280 - 281.

[3] ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد راضي محمد مدكور، وائل محمود سعد عبد الباري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2015، ص17. وينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص31.

[4] السيوطي، همع الهوامع، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة، بيروت، 1992،ج1، ص41. وينظر: الفاكهي (972هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن ، القاهرة، 1988، ص158 – 160.

[5] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص67 – 68.

ويعد من أهم عناصر اللغة العربية منذ أقدم عهودها، بل يعود إلى أصولها السامية القديمة. وقد استخلص علماء النحو مناهجه منذ أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل القرن الثاني من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام الفصحاء، ورتبوها وصاغوها في صورة قواعد وقوانين مطردة منسجمة.

2- اختلاف الآراء بصدده

شكّك بعض المحدثين وعلى رأسهم إبراهيم أنيس أن يكون الإعراب من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس وخطابهم، وزعم أنه من صفات اللغة النموذجية الأدبية وحدها[1]، وأن النحويين ابتكروا في اللغة أصولا وقواعد رغبة منهم في اطراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب[2].

ولقي هذا الرأي ردودا قاطعة تفنده وتثبت الإعراب في العربية وأنه قديم فيها قدمها. ولعل أبرز من تولوا هذه المهمة علي عبد الواحد وافي حيث عرض جملة من الأدلة التي تدحض مذهب هؤلاء، نوجزها فيما يلي:

- لقد تغيرت أصوات اللغة العربية الأولى في اللهجات العامية الحديثة بناء على قانون التطور الصوتي، وهو قانون عام تخضع له جميع اللغات الإنسانية في تطورها، مثلما تخضع لقانون التطور في المفردات والأوزان والدلالات. فلا نعجب أن يقضي بحذف هذه الأصوات الأواخر. ومع ذلك، فقد أفلتت منه بعض مفردات العربية الدالة على القرابة (« أبوك وأخوك » لا « أبك وأخك ») في عامية المصريين، ومجموعة الأفعال الخمسة في معظم لهجات العراق والسعودية حيث تثبت فيها النون (يمشون، تمشون، تمشين...)

- يصف كثير من المؤرخين القدامى، من أبرزهم أبو الفداء، اللهجات العربية حتى أواخر العصور الوسطى بأنها حافظت على علامات الإعراب. وقد ذكر الزبيدي (1205هـ) في « تاج العروس » (مادة: عكد) أن قرية قرب جبل عكادا كانت لا تزال فصيحة حتى عصره.

- إن دقة القواعد وتشعبها ليس دليلا على اختراعها، لأنه حال اليونانية واللاتينية في العصور القديمة، والألمانية في العصر الحاضر، لكن ذلك لم يمنعها من الاستمرار عبر الأجيال، دون أن يفكر أحدهم في أنها من خلق النحاة لأن هذا التصور ضرب من الخيال المحض، لا يشهد عليه يوم من التاريخ، ولا يصدقه عقل عاقل، فقواعد اللغة ليست مما يتم اختراعه ومن ثم فرضه على الناس، بديلا عما عرفوه عن لغتهم من قبل.

- إن علماء النحو العربي لم يكونوا على علم باللغة اليونانية وقواعدها ولا على صلة بالنحويين الإغريق، كما أن قواعد العربية تختلف عن قواعد اللغة اليونانية في طبيعتها ومناهجها.

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6 مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص203.

[2] نفسه، ص198.

– يشهد التاريخ أن علماء البصرة والكوفة كانوا يشدون الرحال إلى البوادي بحثا عن الأعراب ويقضون عندهم الشهور بل السنين سعيا إلى ملاحظة المحادثة العربية في أصدق مظاهرها ويستنبطون قواعدهم من هذه الملاحظة الأمينة، وبلغ بهم خوفهم من الوقوع في لغة غير أصيلة أن استبعدوا لغة أهل الحضر من الاستشهاد.

– اكتشفت نقوش في شمال الحجاز تشتمل على حركات الإعراب، وقد كتبت بحروف مزيدة في آخر الكلمة، كالواو علامة للفاعل: « صنعه كعبو الخ ».

– ليس الإعراب ميزة العربية دون غيرها من الساميات، بل إن له آثارا في الجعزية والأمهرية والعبرية والآرامية، وإن كان وجوده أكثر بروزا في اللغة العربية.

وقد ساق رمضان عبد التواب نصوصا من قانون حمورابي (1792 – 1750 ق م) المدون باللغة البابلية القديمة، بين فيها تماثل الإعراب بينها وبين العربية[1].

مثلما عرض نصا في الحبشية تظهر فيه حالة النصب على نحو يطابق اللغة العربية.

وأكد على وجود حالات الإعراب في مختلف اللغات السامية، بما يعني أنه من آثار اللغة السامية الأم[2].

– تمثل علامات الإعراب جزءا لا يتجزأ من مختلف أوزان الشعر العربي.

– تواتر القرآن بالإعراب، ومن ثم رسم المصحف العثماني كذلك، وذلك في مختلف حالات الترميز للإعراب بالحرف كحالة جمع المذكر السالم (المؤمنون، المؤمنين...) أو حالة المنصوب المنون (رسولا، شهيدا، بصيرا...)[3].

3– لِمَ دخل الإعراب الكلام؟

تعددت المواقف في تحديد العلاقة بين الإعراب والدلالة في الكلام العربي، ويمكن إجمالها في اتجاهين رئيسين: أحدهما يسند للإعراب وظيفة دلالية نحوية، وآخر يعطيه قيمة شكلية صوتية لا غير.

1.3– للإعراب وظيفة دلالية نحوية

للإعراب قيمة نحوية تمييزية للأحكام النحوية:

– يتحدث ابن قتيبة (276هـ) عن حال العرب في مباني ألفاظها. يقول: « ولها « الإعراب » الذي جعله الله وشيا لكلامها، وحِلية لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين

---

[1] رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط6 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999، ص382 – 384.

[2] ينظر: نفسه، ص384.

[3] ينظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ط6 لجنة البيان العربي، مطبعة الرسالة، 1968، ص206 – 209.

المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يُفرق بينهما، إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا « بالإعراب ».

ولو أن قائلا قال: « هذا قاتلٌ أخي » بالتنوين، وقال آخر: « هذا قاتلُ أخي » بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله »[1].

– ويقول أبو القاسم الزجاجي: « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني »[2].

– ويقول ابن جني: « الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجا[3] واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه »[4].

– ويقول أحمد بن فارس: « فأما الإعراب فبه تُميَّز المعاني ويوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلا لو قال: « ما أحسنْ زيدْ » غير معرب أو: « ضرب عمرْ زيد » غير معرب لم يوقف على مراده. فإذا قال: « ما أحسنَ زيدا » أو: « ما أحسنُ زيدٍ » أو: « ما أحسنَ زيدٌ » أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده [...]

ثم يقولون: « هذا غلامًا أحسنُ منه رجلًا » يريدون الحالَ في شخص واحد. ويقولون: « هذا غلامٌ أحسنُ منه رجلٌ » فهما إذا شخصان. وتقول: « كم رجلًا رأيتَ؟ » في الاستخبار، و« كم رجلٍ رأيتَ » في الخبر يراد به التكثير. و« هن حَواجُّ بيتِ الله » إذا كن قد حَجَجْنَ. و« حَواجُّ بيتَ الله » إذا أردن الحجّ. ومن ذلك: « جاء الشتاءُ والحَطَبَ » لم يُرِد أن الحطب جاء، إنما أراد الحاجة إليه، فإن أراد مجيئهما قال: « والحطبُ ». وهذا دليل يدل على ما وراءه »[5].

– ويقول عبد القاهر الجرجاني: « قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرجَ لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورُجحانه حتى يُعرَض عليه »[6].

---

[1] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، ط2 دار التراث، القاهرة، 1973، ص14.

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.

[3] أي نوعا.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

[5] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، « باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل، والفهم من السامع »، ص161 – 162.

[6] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص28.

فإذا كانت اللغة رموزا، فإن الإعراب هو الذي يفك شفرتها، وذلك برموزه الخاصة، وهي الحركات الإعرابية.

وعلى هذا الرأي من دور الإعراب وأهميته القصوى في الفهم والتواصل بتحديده لمعاني النحو كالمفاعيل والحال والتمييز، معظم الباحثين المحدثين، أمثال صبحي الصالح ومازن المبارك ورمضان عبد التواب.

2.3- للإعراب قيمة شكلية صوتية جمالية

تبنى بعض النحويين فكرة مؤداها أن تغيير حركات أواخر الكلمات لا يستهدف إلا تيسير النطق وتحقيق الرشاقة في مستوى الأداء بما ينسجم مع طبيعة المتكلم العربي وسليقته.

نبين فيما يلي فحوى هذا الرأي من خلال أبرز أعلامه:

- خالف قطرب[1] رأي الزجاجيّ وغيره من أن الإعراب دخَل في الكلام لتمييز المعاني. قال: « لأنَّا نجد في كلامهم أسماء متَّفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متَّفقة المعاني »[2]، واعتبر أن سبب إعراب العرب كلامها: « أن الاسم في حال الوقف يَلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصْله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُبطئون عند الإدراج فلما وصَلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان؛ ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنَوا كلامهم على متحرِّك وساكن، ومتحرِّكين وساكن، ولم يَجمعوا بين ساكنين في حشْو الكلمة ولا في حشو بيتٍ، ولا بين أربعة أحرف متحرِّكة، لأنهم في اجتماع الساكنين يُبطئون، وفي كثرة الحروف المتحرِّكة يستعجلون، وتَذهب المُهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عَقِب الإسكان »[3].

فحركات الإعراب على هذا الرأي لا تؤدي أي فائدة دلالية تركيبية من فاعلية أو مفعولية ونحو ذلك، بل هي مجرد حركات لوصل الكلام وتسهيل النطق.

ودافع قطرب عن اتجاهه المنكر لعلاقة العلامة الإعرابية بالدلالة قائلا: « لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، كأن زيدا أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائما، وما زيد قائم، اختلف إعرابه واتفق معناه »[4].

---

[1] هو محمد بن المستنير قطرب، توفي سنة 206هـ، وكان تلميذا لسيبويه.

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70.

[3] نفسه، ص70 - 71.

[4] نفسه، ص70.

وقد قابل الأقدمون مذهب قطرب بالرفض لتناقضه مع حال اللغة من الاطراد والانسجام، وحجتهم في ذلك أنه لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخَيّر في ذلك. وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمةِ نظام كلامهم[1].

على أن من المحدثين من وافقه، وعلى رأسهم إبراهيم أنيس الذي أنكر أن يكون للعلامات الإعرابية أي مدلول نحوي. يقول: « لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[2].

كما أرجعها في موضع آخر لحاجة صوتية، أي لمجرد وصل الكلمات ببعضها البعض. يقول: « يظهر والله أعلم: أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرا ونثرا، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون. كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل »[3].

– ويعتبر ابن مضاء الحركات الإعرابية في مقام حروف الكلمة توجيهًا لفهمها، وهو ما يدعم دعوته إلى الثورة على نظرية العامل وما تفرع فيها من تعليل للعلل الأولى الذي نادى بالوقوف عندها. يقول: « وكما أنّا لا نسأل عن عين عِظْلِم[4] وجيم « جعفر » وباء بُرْثُن لِمَ فتحت هذه، وضُمّت هذه، وكُسرت هذه، فكذلك أيضا لا نسأل عن رفع (زيد)، فإن قيل: زيد متغير الآخر، قيل: كذلك عِظْلِم يقال في تصغيره بالضم، وفي جمعه على فعائل بالفتح. فإن قيل: للاسم أحوال يرفع فيها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض فيها، قيل: إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأُوَل، الرفع بكونه فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو مفعولا لم يُسَمَّ فاعله؛ والنصب بكونه مفعولا؛ والخفض بكونه مضافا إليه، صار الآخِرُ كالحرف الأول الذي يُضَم في حال، ويُفتَح في حال ويُكسر في حال، يكسر في حال الإفراد، ويفتح في حال الجمع، ويضم في حال التصغير »[5].

– ويذهب ابن خلدون إلى اعتبار أن الإعراب ليس بالخاصية الجوهرية في الإبانة عن المعاني، ولهذا فقد أهملته لغة عصره دون أن يخل ذلك في شيء بقدرتها على صرف المعنى إلى ما يراد.

---

[1] نفسه، ص71.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص237.

[3] المرجع السابق، ص220.

[4] عظيم.

[5] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص160، 161.

وذكر أن عناية النحاة بالإعراب وقواعده جاءت لغرض الحفاظ على القرآن الكريم الذي نزل بلغة مضر المعربة، والحديث الشريف الذي نطق فيه الرسول ﷺ بنفس تلك اللغة، بعد أن راح ينتشر على ألسنة الأعاجم في العراق والشام ومصر والمغرب. فلما زال هذا الخطر زالت الحاجة إليه.

يقول: « إنما وقعت العناية بلسان مضر لما فسد بمخالطتهم الأعاجم حين استولوا على ممالك العراق والشام ومصر والمغرب، وصارت ملكته على غير الصورة التي كانت أولا، فانقلب لغة أخرى. وكان القرآن متنزلا به. والحديث النبوي منقولا بلغته، وهما أصلا الدين والملة، فخشي تناسيهما، وانغلاق الأفهام عنهما بفقدان اللسان الذي تنزلا به، فاحتيج إلى تدوين أحكامه ووضع مقاييسه واستنباط قوانينه، وصار علما ذا فصول وأبواب ومقدمات ومسائل، سماه أهله بعلم النحو؛ وصناعة العربية »[1].

ولئن كان لهذا الرأي بعض أتباعه من المحدثين[2]، إلا أن أغلبهم على رأي الأقدمين من دلالة الإعراب على المعاني.

ولا بأس أن نشير هنا إلى أشهر الأمثلة التي يسوقها الباحثون بهذا الصدد.

يذكر المستشرق يوهان فك من القرآن الكريم قوله تعالى: « إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ » [فاطر: 28]، وقوله: « وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمات » [البقرة: 124]، حيث لا تؤدي الموقعية دور الضمة في « العلماء » و« ربه » أي معنى الفاعلية، كما لا تؤدي دور الفتحة في « لفظ الجلالة » و«إبراهيم » أي معنى المفعولية، ولا يغني عن الإعراب في ما سبق دليل شكلي غيره.

[1] ينظر: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج2، ص380.

[2] من أبرز هؤلاء: جبر ضومط في: فلسفة اللغة وتطورها، القاهرة، 1929. ينظر: ص25، ص112 – 114.

المحاضرة السابعة عشر: **العامل**

قامت الدراسات النحوية العربية على مفهوم العامل، فوضعت التصنيفات النحوية في ضوئه، وألح النحاة على أهميته، خاصة منهم البصريين منذ الخليل وسيبويه، فوظفوه في التقعيد النحوي استدلالا وتفسيرا وتعليلا وتوجيها.

لقد لاحظ النحاة بعد أن تم جمع اللغة أن بعض الألفاظ تؤثر في غيرها على مستوى أواخرها من الحركات أو الحروف، ففسروا هذه الظواهر باصطناع مفهوم العامل، ويسمى نحوهم (نظرية العامل) باعتبار العامل محورا لدراساتهم التي توسعوا ضمنها في تحديد مفهومه وأنواعه.

1- تعريفه

يعرّف العامل بأنه: « ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب »[1]، أي مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما. فظاهر التعريف أن تأثير العوامل في معمولاتها ينحصر في رفعها أو نصبها أو جرها أو جزمها، والعامل كما يبينه التعريف هو ضابط الإعراب، أي أن العامل هو فاعل الرفع والجر والنصب والجزم، فإذا زال وهو السبب، زال معه المسبَّب وهو الإعراب المنسوب إليه، لكن التعريف يتضمن أيضا معنى أن « العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب »[2].

2- أقسامه

1.2- يقسمه الخليل من حيث وجوده في التراكيب إلى لفظي ومعنوي:

---

[1] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص150.

[2] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص117.

فالعامل اللفظي هو ما عُرف بالجنان أي بالقلب، وتُلُفّظ باللسان[1]، وهو بعبارة التهانوي: « ما يُتلفظ به حقيقة أو حكما »[2]، أي هو المذكور في السياق وله فيه صورة ووجود، فهو موجود بالفعل، وهو ثلاثة أنواع: أفعال وأسماء وحروف.

والأصل في العمل للأفعال، ويعبَّر عن ذلك بأنها أقوى العوامل اللفظية للاعتبارات التالية:
لا بد للفعل أن يعمل؛ معمولات الفعل كثيرة ومتنوعة؛ يعمل الفعل فيما تأخر عنه أو تقدم عليه؛ يكون الفعل عاملا ظاهرا أو مضمرا[3].

والأسماء عوامل أضعف من الأفعال إذ الأصل فيها ألا تعمل بما أنها نقيض الأفعال[4]، وهي إن عملت في مواضع فلا تعمل في مواضع أخرى[5]. ويعود سبب عملها إلى مشابهتها الفعل في مثل حالة المشتقات والمصادر، وإلى مشابهتها الحروف في مثل حال أسماء الشرط والاستفهام والمضاف[6].
وتعمل الحروف وفق نظرية الاختصاص، ومفادها أن الحرف المختص بالأسماء دون الأفعال أو العكس هو عامل لا محالة، وما لم يكن مختصا بأحدهما فهو غير عامل[7].

والأفعال العاملة هي: الأفعال التامة والناقصة وأفعال القلوب وغيرها.
والأسماء العاملة هي ما أشبه منها الفعل: اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول وصيغة المبالغة وأفعل التفضيل، بالإضافة إلى المصدر.
وتدخل في باب المشتقات[8]، إلى جانب أسماء الأفعال[9] وكل الأسماء في حال الإضافة حيث يعمل فيها المضاف الجر.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح: خالد الأزهري الجرجاوي (905هـ)، تح: البدراوي زهران، ط2 دار المعارف، 1988، ص84.

[2] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص117.

[3] ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، (دت)، ص149، 153.

[4] ينظر: نفسه، ص161.

[5] ينظر: خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي، بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ط1 جامعة اليرموك، (دت)، ص57.

[6] ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص161- 167.

[7] ينظر: نفسه، ص154.

[8] ينظر: سيبويه: الكتاب، ج1، ص33. وأحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن العربي، ص61.

[9] ينظر: سيبويه: الكتاب، ج1، ص33. وأحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن العربي، ص62.

أما الحروف العاملة فهي أحرف الجر، والأحرف المشبهة بـ « ليس »، والأحرف المشبهة بالفعل، والأحرف الناصبة للفعل المضارع، وحروف الجزم (لمْ، لمّا، لا الناهية، لام الأمر) وإنْ وإذما الجازمتان لفعلي الشرط والجزاء[1].

و**العامل المعنوي** موجود بالقوة، إذ « لا يكون للسان فيه حظ وإنما هو معنى يعرف بالقلب »[2]؛ لذلك عرفه عبد القاهر الجرجاني بأنه ما عُرف بالجنان، ولا يُتلفظ باللسان[3]، ويعرفه التهانوي بأنه « ما ما لا يكون عامليته باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى خارج عنه، يفهم من فحوى الكلام »[4]، فهو سياقي ومقامي، ويغلب التمثيل له بالابتداء الذي نسب إليه رفع المبتدإ، والتجرد الذي نسب إليه رفع الفعل المضارع.

وقد عد الجرجاني العوامل السماعية واحدا وتسعين عاملا، والعوامل القياسية سبعة عوامل، والمعنوية منها عددان، فالجملة مئة عامل[5].

2.2- كما يمكن تقسيم العامل من حيث طريقه أي من حيث كيفية نقله عن العرب، وذلك إلى نوعين هما:

العامل القياسي: « وهو ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيدٍ لمّا رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علّته قِسْتَ عليه: ضَرَبَ زيدٍ وثوْبَ بكرٍ[6]. ويعدّونه سبعة عوامل، وهي:

الفعل، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول،

والصفة المشبهة، والمضاف، والاسم الناصب للنكرة على التمييز.

العامل السماعي: « وهو ما صح أن يقال فيه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوز كقولنا إن الباء تجرّ، ولم تجزم، وغيرهما »[7]، ويعدّونه واحدا وتسعين عاملا، تصنف في ثلاثة عشر نوعا، وهي:

حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، والأفعال الناقصة (كان وأخواتها)،

وما ولا المشبهتان بـ (ليس)،

وحروف نصب الاسم (واو المعية، إلا، وللنداء: يا، وهيا، وأيا، وأيْ، والهمزة)،

---

[1] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن العربي ، ص62.

[2] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص150.

[3] عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، ص84.

[4] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص117.

[5] ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، ص85 – 86.

[6] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص150.

[7] نفسه.

وحروف نصب المضارع، وحروف جزمه، وأسماء جزمه،
وأسماء نصب النكرات على التمييز (الأعداد من 11 إلى 99، كم، كأين، كذا)،
وأسماء الأفعال، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وأفعال القلوب.

وللعوامل قواعد وضعها النحاة، منها:

- أن العامل يعمل ظاهرا أو محذوفا حذفا جائزا أو واجبا (باب الإغراء والتحذير)؛
- وألا يجتمع عاملان على معمول واحد (باب التنازع)؛
- وأن الاسم يُحمل في العمل على الفعل (اسم الفاعل والمفعول والمصدر...)؛
- وألا يفصل بين العامل والمعمول عنصر أجنبي؛
- وأن العامل إذا كان قويا (كالفعل)، فإنه يعمل متقدما ومتأخرا، أما إذا كان ضعيفا (الأحرف المشبهة بالفعل) فلا يعمل إلا متقدما[1].

2- نظرة تاريخية على نظرية العامل

تعود الإرهاصات الأولى لنظرية العامل إلى أوائل القرن الثاني للهجرة وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117هـ. يقول عنه ابن سلام: « كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل »[2]. فقد خطأ عبد الله بن أبي إسحاق الفرزدق في قوله:

وعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يَدَعْ من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَرَّفُ

فقال له: على أي شيء ترفع « مجرّف »، فقال: على ما يسوؤك وينوؤك. وسمعه مرة يصف رحلته إلى الشام في قصيدة قال فيها:

مستقبلين شمالَ الشام تضربنا بحاصبٍ كنديف القطن منثورِ[3]
على عمائمنا يُلقى، وأرْجُلُنا على زواحفَ تُزجى، مخُّها رِيرِ[4]

فقال له: أسأت إنما هو « مخُّها ريرُ » مشيرا بذلك إلى قياس النحو في هذا التعبير لأنه يتألف من مبتدإ وخبر. وما زال يُنْحي على الفرزدق باللائمة حتى جعل الشطر: « على زواحف نزجيها محاسيرِ ». وكانت مراجعته المستمرة له تغضبه، فهجاه الفرزدق بقوله:

ولو كان عبدُ الله مولًى هجوتُه ولكنَّ عبدَ الله مَوْلى مواليا[5]

---

[1] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب، ص62.

[2] ابن سلام، طبقات الشعراء، ص30.

[3] الشمال: الريح. الحاصب: الريح التي تحمل الحصباء.

[4] الزواحف: الإبل العجفاء التي أعيت فجرّت خفافها. تزجى: تساق. رير: ذائب.

[5] كان ابن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي، وكانوا بدورهم موالي لبني عبد شمس القرشيين.

فما كاد ابن أبي إسحاق يسمع هذا البيت حتى قال له: أخطأت أخطأت. إنما هو مولى موالٍ. يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة موال المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذ جَرَّها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في مثل: جوارٍ وغواشٍ، إذ يحذفون الياء منوَّنين في الجر والرفع[1].

واستمرت هذه النظرات عند ابن أبي إسحاق ومن عاصره أو جاء بعده كعيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة 149هـ وأبي عمرو بن العلاء المتوفى سنة 154هـ. ومثلت بذلك مرحلة تأسيسية للنحو عموما ونظرية العامل خصوصا، حتى استوت النظرية كاملة عند سيبويه المتوفى سنة 180هـ، نقلها عن أستاذه الخليل بن أحمد المتوفى سنة 175هـ.

والمقام يضيق عن ذكر مختلف الأمثلة، فنكتفي ببعض منها تبرزها عناوين الأبواب في كتاب سيبويه. يقول: « هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب... »[2] و« هذا باب ما يعمل عمل الفعل... »[3] و« هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه »[4] و« هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه »[5]...

وأوضح ابن جني حقيقة العامل النحوي، إذ نفى أن تحدث العوامل التغير الإعرابي لأنها مجرد وسيلة تعليمية، وأما المؤثر الفعلي فهو المتكلم أن « العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا؛ وهل تَحْصل من قولك ضرب إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ، فهذا هو الصوت، والصوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل »[6]، فالعمل نُسِب إليها مجازا، وهو يوضح ذلك قائلاً: « وإنّما قال قال النحويّون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ؛ لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلّق به؛ كرفع المبتدإ بالابتداء ورفع الفعل، لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسِه، لا لشئ غيرِه. وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح »[7].

---

[1] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص23 – 24.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص44.

[3] نفسه، ص72.

[4] نفسه، ص189.

[5] نفسه، ص194.

[6] ابن جني، الخصائص، ج1، ص109.

[7] نفسه، ص109 – 110.

ويوافق في نص آخر جمهور النحويين في أن اختلاف حركات الإعراب يعود لاختلاف العوامل المؤثرة فيها. يقول: « إذا قلت: « قام بكر، ورأيت بكرا، ومررت ببكر ». فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل »[1].

وليس في مذهبه أي تناقض إلا ظاهريا؛ لأنه يعتبر المتكلم المسؤول الواقعي عن تغيرات آخر الكلمة وما تحمّله إياها من معان نحوية، ولتحميل الكلمة تلك المعاني يتوسل المتكلم بأدوات لغوية متوافَق عليها، هي تلك العوامل النحوية التي لا يمكنه أن يتحرر منها فتحدث فوضى في اللغة.

ويفسر عمايرة هذه الازدواجية في نسبة ابن جني العمل إلى المتكلم حينا، وإلى العامل حينا آخر، بأن نسبة العمل إلى العامل ليست إلا لغرض تعليمي[2].

وليس مفهوم العامل مثارا للجدل برمته، وإنما يقع الخلاف في قضايا تتعلق بحذفه وتقديره وتحديده. ومن أمثلة ذلك: الخلاف بين البصريين والكوفيين في تحديد عامل الرفع في المبتدإ وخبره[3]، وفي تحديد عامل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول به[4]، وفي تحديد عامل نصب خبر « ما » الحجازية[5]، وفي تحديد عامل نصب الظرف الواقع خبرا للمبتدإ[6]، وفي تحديد عامل نصب المفعول معه[7]، وفي تحديد عامل النصب في المستثنى[8]، وفي تحديد العامل في مجرور واو « رب »[9]، وفي وفي تحديد عامل الرفع في المضارع[10]، وفي تحديد عامل الجزم في فعل الشرط وجوابه[11].

وقد لقيت نظرية العامل معارضة من بعض النحاة، ومن أشهرهم ابن مضاء القرطبي (595هـ) في كتابه « الرد على النحاة »، فقد دعا إلى إلغاء فكرة العامل المحذوف وتقديره، بل عدَّ العوامل كلها خطأ يجب التراجع عنه، سواء كانت عوامل معنوية أم لفظية، ودعا إلى التزام النص حرفيا كما ورد

---

[1] ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف، ج1، ص4.

[2] ينظر: خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي، بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص67. ويرد عمايرة على أحمد أمين مؤكدا نفيه أن يكون ابن جني من معارضي نظرية العامل في ص68 – 69.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، المسألة 5.

[4] نفسه، المسألة 11.

[5] نفسه، المسألة 19.

[6] نفسه، المسألة 29.

[7] نفسه، المسألة 30.

[8] نفسه، المسألة 34.

[9] نفسه، المسألة 55.

[10] نفسه، المسألة 74.

[11] نفسه، المسألة 84.

عن المتكلم، بدعوى أنه لا يحق لأي أحد أن يزيد فيه من محض عمل ذهني على سبيل ما يعرف بالتأويل أو التقدير، لأنه بذلك يفرض عليه ما ليس منه، ويقوّل المتكلم ما لم يقله.

وبرر ابن مضاء رفضه نظرية العامل النحوي بتعارضها مع مبدإ التيسير والتسهيل، وأنها خلفت الجدل الكثير بين النحويين بلا طائل منه، ولم تساعد على فهم اللغة العربية فهما سليما، إذ افترضت أساليب وصيغا لا تقبلها العربية، فأدخلت دارس النحو في متاهات ومسائل فرضية لاحاجة له بها، بينما رفضت أساليب أخرى ثبت ورودها في العربية.

وكان قطرب قبله (206هـ) قد رأى أن الحركات الإعرابية ليست من فعل العوامل وأثرها، بل تأتي لمجرد وصل الكلام ومنع وقفه.

ولعل من أبرز العلماء المحدثين المعارضين لنظرية العامل النحوي تمام حسان. يقول: « العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها »[1]. لكن البديل الذي قدمه، وهو نظرية القرائن اللغوية، لا يندرج في مجال علم النحو الذي يهتم بتقعيد الكلام وطرده في أبوابه، بقدر ما يندرج في علم المعاني الوظيفية للتراكيب.

ورغم هذه الطعون في جدوى هذا المفهوم، تظل نظرية العامل محل إجماع جمهور النحاة إلى يومنا هذا، إذ لا تزال جملة آرائهم بدعوى تجديد النحو العربي دون مستوى النظرية اللغوية التي تستطيع أن تحل بديلا عن نظرية العامل التي يرفضونها، وتعتمد على منهجية موحدة، واضحة، وصالحة للتطبيق العام على كلامنا العربي، ولو في أبسط تراكيبه.

وعليه، تظل نظرية العامل من حيث تكامل بنائها ووظيفتها التعليمية والتفسيرية معا بلا أي منازع، ولو إلى هذا الحين.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

.

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6 مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.
- ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد راضي محمد مدكور، وائل محمود سعد عبد الباري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2015.
- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.
- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف لمسائل الخلاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط4 المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1961، ج1.
- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء تح: إبراهيم السامرائي، ط3 مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985.
- ابن برهان العكبري، شرح اللمع، تح: فائز فارس، ط1 المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1984، ج1.
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (دت)، ج1.
- ابن الحاجب، مختصر المنتهى الأصولي، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة، 1326هـ.
- ابن حزم، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تح: عبد الحق بن ملاحقي التركماني، ط1 دار ابن حزم، 2007.
- ابن الخشاب، المرتجل، تح: علي حيدر، دمشق، 1972.

- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ج2.
- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1957.
- ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1 وزارة المعارف العمومية، مصر، 1954، ج1.
- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط1 دار البلخي، دمشق، 2004، ج2.
- ابن خلكان، وفيات الأعيان وإنباه أبناء الزمان، تح: إحسان عباس،دار صادر، بيروت، 1972، مج3.
- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، قدم له وشرحه وفهرسه: صلاح الدين الهراوي، وهدى عودة، ط1 دار مكتبة الهلال، 1996، ج1.
- ابن سلام، طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.
- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910.
- ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1972.
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط1 دار الفكر العربي، القاهرة، 1947.
- ابن معطي، الفصول الخمسون، تح: محمود محمد الطناحي، دار الكتب، 1977.
- ابن منظور، لسان العرب، ط1 دار الفكر، بيروت، 2008، مج2، مج3.
- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر الحديث، لبنان، 1964.
- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ج2، ج5.
- أبو إبراهيم الفارابي، ديوان الأدب، تح: أحمد مختار عمر، ط1 مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 2003، ج3.
- أبو الحسين البصري، المعتمد، تح: خليل الميس، ط1 دار الفكر العلمية، بيروت، 1403هـ، ج2.
- أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، تح: إحسان عباس، إبراهيم السعافين، بكر عباس، ط3 دار صادر، بيروت، 2008، مج3، 7.
- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ج4.

– أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، 1953، ج2.
– أبو علي القالي، كتاب الأمالي، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، وسيد بن عباس الجليمي، ط1 المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 2001، ج1.
– أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ج2.
– أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان، ط1 دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001.
– أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
– أحمد ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب، القاهرة، 2002.
– أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، البيان والمعاني والبديع، ط3 دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.
– الأزهري، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة، 1964.
– الإسفراييني، لباب الإعراب، تح: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، ط1 دار الرفاعي، الرياض، 1984.
– الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط1 دار الكناب العربي، بيروت، 1955، ج1، ج2، ج3.
– الأشموني والصبان، حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومع شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، (دت)، ج2، ج3.
– أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ط1 دار المعرفة، 1961.
– الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرة النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.
– بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ط1 دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1999.
– البندنيجي، التقفية في اللغة، تح: خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف، بغداد، 1976.
– تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

– التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ط1 مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996، ج2.
– الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، ط7 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، ج1.
– جبر ضومط، فلسفة اللغة وتطورها، القاهرة، 1929.
– جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ط1 دار الفكر، 1984، عمان، الأردن.
– جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1990.
– حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1 دار الشروق، عمان، الأردن، 2001.
– حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1 دار الشروق، عمان، الأردن، 2000.
– خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ج1.
– خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3 دار الأمل، الأردن، 2001.
– خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (265)، 1981.
– الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، طبعة مصورة في بيروت عن طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة، 1931، ج11.
– الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
– خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي، بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ط1 جامعة اليرموك، (دت).
– الخليل بن أحمد القراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980 – 1985.
– الداني، التيسير، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، 2002.
– الرماني، رسالة الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، 1984.
– رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط6 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999.
– الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: محمد محمود الطناحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ج16، 2004.

– الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 دار المعارف، القاهرة، 1984.
– الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، ط1 مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، 1984.
– الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3 دار النفائس، بيروت، 1979.
– الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، 1957، ج1.
– الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، جمال الحمدي الذهبي، إبراهيم عبد الله الكردي، ط1 دار المعرفة، بيروت، 1990، ج1، ج3.
– الزمخشري، أساس البلاغة، ط1 دار الفكر، بيروت، 2006.
– الزمخشري، الكشاف، دار الفكر، بيروت، (دت)، ج1.
– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، 1994.
– سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، ط1 دار الشروق، عمان، 1997.
– سيبويه، الكتاب، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج1، ج2؛ ط4، 1992، ج3؛ ط2 مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982، ج4.
– السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب، ط2 دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2008، ج2.
– السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مصطفى شيخ مصطفى، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت، 2008.
– السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ج2، ج3.
– السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط2 دار اليروتي، 2006.
– السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1964، ج1.
– السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1986.
– السيوطي، همع الهوامع، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد السلام محمد هارون، عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة، بيروت، 1992،ج1.
– السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979، ج4.

– الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985.
– شمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تح: طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، استانبول، 1995، مج1.
– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7 دار المعارف، القاهرة، 1992.
– الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أبو حفص سامي بن العربي الأثري، ط1 دار الفضيلة، الرياض، 2000، ج2.
– طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
– عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، 1966.
– عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار غريب، 2002.
– عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط4 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ج1.
– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دت).
– عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982، ج1.
– عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1 دار غريب، القاهرة، 2006.
– علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ط1 دار غريب، القاهرة، 2008.
– علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ط6 لجنة البيان العربي، مطبعة الرسالة، 1968.
– فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، 1969.
– الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن ، القاهرة، 1988.
– الفراء، معاني القرآن، ط3 عالم الكتب، بيروت، 1983، ج1، ج2.
– الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987.
– القرطبي، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة، وآي الفرقان)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، محمد رضوان عرقسوسي، هاهر حبوش، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006، ج6.
– القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986، ج2.

– كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، ط1 دار صفاء، عمان، 2005.
– مازن المبارك، النحو العربي، ط3 دار الفكر، بيروت، 1974.
– المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3 وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994، ج3.
– مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934 – 1984)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984.
– محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1 دار العلوم العربية، بيروت، 1987.
– محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، دت، ج1.
– محمد الخضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج3، القاهرة، 1937.
– محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، (دت).
– محمد رشيد رضا، تفسير المنار، القاهرة، 1367هـ، ج3.
– محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط1، 1985.
– محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1 دار العلوم العربية، بيروت، 1987.
– محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2003.
– المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تح: محمد حسين شمس الدين، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
– مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مراجعة: محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 2004، ج3.
– منى إلياس، القياس في النحو، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ط1 دار الفكر، دمشق ، 1985.
– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2 دار الرائد العربي، بيروت، 1986.
– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2 مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1958.
– ياقوت الحموي، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إبى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، ط1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ج4.
– يحيى بن محمد الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، بغداد.

الفهرس

المحاضرة الأولى: **حال العربية قبل نشأة البحث في النحو وأصوله** 1

المحاضرة الثانية: **أصول النحو** 5

المحاضرة الثالثة: **المنقول** 8

المحاضرة الرابعة: **القرآن الكريم وقراءاته** 12

المحاضرة الخامسة: **كلام العرب** 20

المحاضرة السادسة: **الحديث النبوي الشريف** 31

المحاضرة السابعة: **المعقول** 35

الاطراد والشذوذ 35

المحاضرة الثامنة: **القياس** 39

المحاضرة التاسعة: **علل النحو** 53

المحاضرة العاشرة: **الاستدلال والبرهان** 63

المحاضرة الحادية عشرة: **الاستحسان والإجماع واستصحاب الحال** 66

المحاضرة الثانية عشرة: **الأصل والفرع** 72

المحاضرة الثالثة عشر: **اللفظ والمعنى** 76

المحاضرة الرابعة عشر: **التأويل** 80

المحاضرة الخامسة عشر: **الحذف** 84

المحاضرة السادسة عشر: **الإعراب** 90

المحاضرة السابعة عشر: **العامل** 97

المصادر والمراجع 104